

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -  
Tasdawit Akli Muhend Ulhag - Tibirett -  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محمد أولحاج  
- البويرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

## السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2000-2019

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

د/ رسول حميد.

إعداد الطالبين:

❖ نكاع كمال

❖ حمراوي عمار

لجنة المناقشة

د.علام عثمان:.....

د.رسول حميد:.....

د.عزوز أحمد:.....

ممتحنا

السنة الجامعية: 2018:2019

بسم الله، اللهم لك الحمد و لك الشكر كما ينبغي لجلال و وجهك و عظيم سلطانك، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي إلى منبع الحنان و رمز العطاء، إلى نور طريقي و منبع طموحي إلى تلك المرأة العظيمة

"أمي الحبيبة" حفظها الله

إلى من كان حبه و اهتمامه قوام عزيمتي، إلى ضياء حياتي "أبي الغالي" حفظه الله

إلى كل إخوتي و أخواتي و خاصة إسحاق و إلى رفيقي في هذا العمل.

إلى زملائي في الدراسة و إلى كل الزميلات إلى طلبة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2019

إلى من شاركوني أوقاتي و كانوا معي في السراء و الضراء، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في هذا العمل

إلى كل من لم أذكرهم..... لأن مكانتهم تتعدى حبر الورقة.

إلى من ذكرهم قلبي..... و نساهم قلمي.

إلى من سعتهم ذاكرتي..... ولم تسعهم مذكري

و أرجو من الله أن يتقبل مني العلم و العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم

"يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم"

سورة الشعراء 88-89

الطالبة:

نكاع كمال

حمراوي عمر

## شكر وعرفان:

بعد الشكر و الحمد لله سبحانه و تعالى على نعمته و فضله، و الصلاة و السلام على

رسول الله الكريم صلى الله عليه و سلم أما بعد: نتقدم بأسمى آيات الشكر إلى كل من

ساعدنا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور، و نخص بالذكر أستاذنا

رسول حميد الذي تفضل بالإشراف علينا و لم يتوانى علينا بنصائحه و إرشاداته

القيمة، فجزاه الله عنا كل خير، وإلى كل الأساتذة الذين درسونا منذ بداية الأطوار.

وفي الأخير لا أنسى أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على

قبولهم مناقشة هذا البحث.

الطلبة :

نكاع كمال

حمراوي عمر

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير.
	الإهداء .
IV-II	فهرس المحتويات.
VI	فهرس الأشكال .
VII	فهرس الجداول.
ب - هـ	مقدمة .
55-1	<b>الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي .</b>
02	تمهيد.
03	<b>المبحث الأول: ماهية السياسة المالية .</b>
03	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية وتطورها .
09	المطلب الثاني: أهداف ومزايا السياسة المالية .
12	المطلب الثالث: إلية عمل السياسة المالية .
15	المطلب الرابع: وظائف السياسة المالية وفعاليتها في الدول النامية .
20	<b>المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية .</b>
20	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية .
21	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية.
29	المطلب الثالث: فاعلية السياسة المالية والنقدية .
31	المطلب الرابع: شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية .
35	<b>المبحث الثالث: نظرية التوازن الاقتصادي .</b>
35	المطلب الأول: التوازن الاقتصادي وأشكاله.
39	المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي .
47	المطلب الثالث: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.
51	المطلب الرابع: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي .
55	<b>خلاصة الفصل الأول.</b>
99-57	<b>الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر .</b>
57	تمهيد
58	<b>المبحث الأول : ماهية النفقات العامة .</b>

## فهرس المحتويات

58	المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة وعناصرها .
60	المطلب الثاني : أنواع النفقات العامة
64	المطلب الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها
66	المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
68	<b>المبحث الثاني : الإيرادات العامة</b>
68	المطلب الأول : مفهوم الإيرادات العامة
69	المطلب الثاني : الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية
82	المطلب الثالث : الإيرادات الائتمانية
86	المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة
89	<b>المبحث الثالث : الموازنة العامة للدولة</b>
89	المطلب الأول : تعريف الموازنة العامة وخصائصها
91	المطلب الثاني : الأسس العامة لتبويب الموازنة العامة
93	المطلب الثالث : المبادئ الأساسية للموازنة
96	المطلب الرابع : أهمية الموازنة العامة
99	خلاصة الفصل الثاني.
153-101	<b>الفصل الثالث : آثار السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر(2000-2019)</b>
101	تمهيد
102	<b>المبحث الأول : تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)</b>
103	المطلب الأول : تحليل الإيرادات العامة
108	المطلب الثاني : تحليل النفقات العامة وتطورها في الجزائر
120	المطلب الثالث : الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر
122	المطلب الرابع : الموازنة العامة
131	<b>المبحث الثاني : دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي</b>
131	المطلب الأول : دور السياسة الإيرادات في تحقيق التوازن الاقتصادي
136	المطلب الثاني : دور سياسات الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
139	<b>المبحث الثالث سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة (2000-2019) ونتائجها</b>
139	المطلب الأول : برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ونتائجها
143	المطلب الثاني : برامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ونتائجها

## فهرس المحتويات

146	المطلب الثالث: برنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2014)
148	المطلب الرابع : البرنامج الخماسي (2015-2019)
153	خلاصة الفصل الثالث
155	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الأشكال والجداول والملاحق



## قائمة الجداول

### قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
103	تطور الإيراد العامة ما بين 2000-2019	01
104	مصادر الإيرادات العامة 2000-2010	02
106	مصادر الجباية العادية 2000-2018	03
109	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2015	04
111	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	05
116	محاور برنامج دعم النمو والاعتماد المرصودة له.	06
117	برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2010-2014	07
120	التحليل عن طريق الجانب الاحصائي 2000-2011	08
140	برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004	09
141	اهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش (2001-2011)	10
142	يبيّن اهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004	11
142	يبيّن نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام .	12
143	برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009.	13
144	يبيّن تطور الاحتياطي النقدي 2005-2009.	14
145	يبيّن الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009).	15
145	يبيّن تطورات هيكل الصحة العمومية.	16
146	يبيّن تطور الانجازات المادية لقطاع التربية .	17
147	يبيّن الاغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	18

## قائمة الأشكال

### قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
13	يوضح السياسة المالية التوسعية .	01
14	يوضح السياسة المالية الانكماشية .	02
17	ارتداد منحني عرض الزراعة للخلف	03
86	يوضح مصادر الإيرادات العامة.	04
105	تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2010.	05
107	تطور مصادر الجباية العادية.	06

# مقدمة

تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبالطبع فهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى، كالسياسة المالية والنقدية، حيث أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، ولقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة فمنذ عام 1929 أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات فضلا عن ما لها من أثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة وإلزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه لتحقيق الأهداف التي ينشدها.

لم يعد التوازن الاقتصادي يقتصر فقط على توازن بين النفقات والإيرادات في موازنة الدولة وإنما يقوم على تحقيق معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية.

وشرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتماثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني ، وهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الأوجه، وهذا هو الوجه الصحيح للتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية لخدمة السياسة العاملة ومصالح الاقتصاد الوطني.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والإرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 2000-2019 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة محل الدراسة في المستقبل وهنا يثور تساؤل رئيسي حول دور أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في تحقيق تلك الأهداف.

ما مدى مساهمة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019؟

من هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل السياسة المالية المطبقة في الدول النامية نفسها المطبقة في الدول المتقدمة؟
- ما هي العوامل التي تتأثر على السياسة المالية؟
- هل استطاعت السياسة المالية في الجزائر تحقيق التوازن الاقتصادي؟

#### فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والوصول على الأهداف المحددة له توجب علينا وضع الفرضيات التالية:

- السياسة المالية في الدول النامية مختلفة عن تلك المطبقة في الدول المتقدمة.
- تتأثر السياسة المالية بجملة من العوامل منها تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية.
- السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجمة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الاقتصاد.
- السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، حققت نمو اقتصادي.

#### أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.
- معرفة أهمية السياسة المالية في الاقتصاد .
- كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي والعوامل المؤثرة على تحقيقه.
- معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر وأهم الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عن تطبيق البرامج التنموية.
- محاولة التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق التوازن، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال ( السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية).

## أسباب اختيار الموضوع:

- محاولة إثراء هذا الموضوع بالدراسة و التعرف على حالة الاقتصاد الجزائري خاصة أنه يعرف عدة تحديات داخلية وخارجية.

- دور السياسة المالية في خدمة التحولات الاقتصادية، والمكانة التي حظيت بها في الجزائر من خلال استعمالاتها.

## أهمية البحث:

- تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي أتبعَت سياسات الإصلاح الاقتصادي ، و ذلك لكون السياسة المالية تستمد أهميتها من أدائها، فالنفقات تخلق أفقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أن الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي .

-احتياجات الاقتصاد الجزائري للمزيد من الإجراءات والتحفيزات من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي

-المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها .

## منهج البحث:

استخدمنا المنهج الوصفي من خلال عرض الاقتصاد الجزائري، ومن خلال التطرق إلى المدارس الاقتصادية المختلفة في السياسة المالية والتوازن الاقتصادي وأدائها، أما المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور النفقات والإيرادات .

## الصعوبات:

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في المعطيات والإحصائيات.

## هيكل البحث:

قصد الإتمام بإشكالية بحثنا هذا ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة، وفي النهاية خاتمة استوفت نتائج الدراسة والتوصيات، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي: المبحث الأول يعالج ماهية السياسة المالية والمبحث الثاني يتضمن علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية ، أما المبحث الثالث نظرية التوازن الاقتصادي.

أما الفصل الثاني تحت عنوان أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر وقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول النفقات العامة، أما المبحث الثاني فقد تضمن الإيرادات العامة، والمبحث الثالث تضمن الموازنة العامة للدولة .

الفصل الثالث وهو دراسة حالة الجزائر والمعنون بأثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي حيث قسم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول تحليل تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019) وأما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، وفي المبحث الثالث سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2000 - 2019).

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية  
والتوازن الاقتصادي



تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني ولا شك أن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الاقتصادية يلاحظ ذلك الاختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى، كما يلاحظ الاختلاف بين أهداف السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

تعتبر السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تتحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينهما وبين السياسات الأخرى.

فالسياسة المالية تعمل على تحقيق التوازن في مالية الدولة وذلك حسب ما يتوافق ويتلاءم مع توازن الاقتصادي.

وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي لإسهاماتها الكبيرة في تحقيق التوازنات الجزئية والكلية على السواء، فهي وسيلة فعالة لتصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية.

وبناء على هذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

المبحث الثالث: نظرية التوازن الاقتصادي.

## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية ، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، تعالج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وأهدافها وآلية عملها ومقارنتها بالسياسة النقدية .

## المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها.

من الملائم إيضاح المقصود بالسياسة المالية وتطورها لصلته بما نحن بصدد دراسته من ناحية و من ناحية أخرى لكي يعرف الدارس الفرق بين المالية العامة والسياسة المالية

## الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>1</sup> وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب

- نرجع للسياستين بنوع من التفصيل في المباحث القادمة من هذا البحث.

"السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور **Alain. H. HANSEN** ، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمّ ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها ولكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات ، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

- فنعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.

<sup>1</sup> - طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

– بينما يعرفها البعض بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.<sup>1</sup>

– كما تعرف بأنَّها مجموعة الأهداف و التوجهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة. هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات.<sup>2</sup>

و هناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.<sup>3</sup>

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج والتوظيف أي تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام المالية العامة و النظام المالي في الإسلام . دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 182.

<sup>2</sup> - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص 323.

2 - Philip . A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.

## الفرع الثاني : تطور السياسة المالية

تؤدي الدولة دورا ماليا يختلف حسب العصور ، و ينعكس و يؤثر هذا الدور على السياسة المالية ، فعندما يبرز دور الدولة و يكون فعالا ، يبدو دور السياسة المالية ظاهرا وواضحا ، و عندما تغيب الدولة ويغيب دورها كسلطة منظمة ، يغيب بالتالي دور السياسة المالية فيها و يبدو باهتا ، خلاصة القول أن السياسة المالية إنما هي مرآة لدور الدولة المالي وتدخلها في شؤون المجتمع في أي عصر من العصور .

في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية الحالية ، أصبح دور الدولة ضرورة ملحة و لا غنى عنه في أي وقت من الأوقات للقيام بدورها المالي في المجتمع ، ومن ثم أصبح دورها ظاهرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة ، أما الثانية تتصل بالعصور الوسطى ، والمرحلة الأخيرة تتعلق بالعصور الحديثة أي الفكر الحديث في السياسة المالية المتدخلة.<sup>1</sup>

## أولا: السياسة المالية قبل العصر الحديث

نجد سياسة مالية في العصور القديمة و العصور الوسطى :

## 1- السياسة المالية في العصور القديمة :

دور السياسة المالية في المجتمعات القديمة كان باهتا للغاية ، إذ لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة و منظمة و منفصلة عن مالية الحكام في تلك العصور ، حيث كانت مالية الدولة مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق و انعدام الرقابة عليه ، يرجع السبب في تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور إلى أسباب سيكولوجية وأسباب موضوعية الأسباب السيكولوجية ترجع إلى عدم اهتمام المفكرين القدماء ونظريتهم بدون احترام لماديات الحياة بصفة عامة ، و سيطرة الدولة المطلقة ، وبساطة الحياة الاقتصادية . أما الأسباب الموضوعية فهي تنحصر في قلة الظواهر الاقتصادية وضآلة وزن الاعتبارات المالية البحتة .

## 2- السياسة المالية في العصور الوسطى :

يطلق الفكر الغربي على هذه الفترة من الزمن بأنها عصور الجهل والظلام في العالم كله ولا يقصرونها على أوروبا وحدها، نظرا لما شهدته تلك المرحلة من ركود فكري واقتصادي، فإن تلك الفترة كان النظام السائد

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، دار الجامعة ، الإسكندرية و بيروت ، 2002 ، ص 22.

فيها و المسيطر على أمور الدولة هو النظام الإقطاعي ،الذي عمل بدوره على تقلص فكرة السلطة العامة ،وبالتالي ابتعدت الدولة عن المهام التي كان موكل إليها القيام بها ،وهي إشباع الحاجات العامة للمجتمع وغيرها من الوظائف التي كانت الحكومات تقوم بها ،ومن ثم تفرض سيطرتها على الدولة .أما الإيرادات التي كانت تعتمد عليها الدولة في هذا العصر ، فتتمثل في دخل الدومين الخاص المتمثل أساسا في دخل الأرض الزراعية للسيد الإقطاعي أو الكنيسة ،وكان على عكس المستقر عليه ألان بالنسبة للضرائب أن الالتجاء إليها في هذه العهود كان لا يتم إلا بصفة استثنائية ،ولذا ظهرت التفرقة بين المالية العادية ،وهي التي تتمثل في دخل الدومين ،والمالية غير العادية ،وهي تلك التي تتمثل في الضرائب والقروض .

لكنه من الملاحظ أنه مع ازدياد الأعباء العامة وزيادة النفقات الملكية وعدم كفاية الموارد لتغطيتها ،لجأ الملك إلى طلب إعانات من أمراء الإقطاع وبدت كعطية تقدم للسلطة العامة طواعية لإنفاقها في النفع العام ،وهكذا أصبحت هذه الضرائب تجنى بصفة منتظمة مما استتبع أن تفرض السلطة سيطرتها ثانية على الدولة ،وأصبح من اللازم موافقة ممثلي الأمة على فرض تلك الإسهامات المالية ،مثال ذلك ما حدث في بريطانيا وما نص عليه العهد الأعظم 1215م ،ثم تبعتها فرنسا ووجد المبدأ تطبيقه منذ عام 1413م .

#### ثانيا: السياسة المالية في العصر الحديث

تطور السياسة المالية و تدخل الدولة و دورها في الحياة الاقتصادية و انعكاس ذلك على أدوات سياستها المالية منذ القرن الخامس عشر ،حين سادت آراء مدرسة التجاريين ،ومرورا بمدرسة الطبيعيين ،وحتى أوائل القرن الحالي حيث سيطرت المدرسة الكلاسيكية بأفكارها على الدولة الحارسة و السياسة المالية المحايدة ثم الدولة المتدخللة و السياسة المالية الوظيفية أو المعوضة .

السياسة المالية للتجارين على عكس العصور الوسطى تماما التي كان السيد الإقطاعي فيها هو كل شيء في إقطاعيته، واختفت تبعا لذلك سلطة الملك أو الحكومة على الدولة ،فقد بدأ هذا العصر بتحرر العبيد وهجرة الفلاحين من الإقطاعات إلى المدن ، و تم التوسع في النشاط التجاري و ازدادت الأسواق ليس على مستوى الإقطاعية أو الدولة فقط بل زادت أكثر من ذلك على مستوى العالم الخارجي ، و ذلك بسبب الكشوف الجغرافية ، و اكتشاف طرق جديدة للتجارة كطريق رأس الرجاء الصالح و الأمريكيتين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

كان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات ، و ذلك بهدف حماية المنتج المحلي ، و تخفيض الرسوم على الموارد الأولية ، و إعانة الصادرات و منح الامتيازات ، لإنتاج أو تصدير سلع معينة .

كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور و الأسعار و إنشاء الصناعات و اهتمت بوسائل المواصلات،فعملت على إنشاء الأساطيل الضخمة لأماكن نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية ، و تمهيد الطرق الداخلية لسهولة نقل المواد الخام إلى المصانع،وشجعت هجرة العمال المهرة إليها من الخارج،وذلك لكي تكون منتجاتها على درجة كبيرة من الجودة والإتقان.<sup>1</sup>

لكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية و تحقيق فائض في الميزان التجاري، و تقديس المعدن النفيس رمز القوة الأول ، أدى ذلك إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكال مختلفة ، و قيام الحروب بين الدولة القوية والدولة الضعيفة، و بين الدول القوية و مثيلاتها لفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها،وأهملت بالتالي الزراعة ، كل ذلك أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وظهر مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألا و هو " المذهب الحر " أو " المذهب الطبيعيين " .

السياسة المالية للطبيعيين يطلق على أصحاب هذا المذهب " المذهب الحر " أو المذهب المدرسة الطبيعية أو مذهب الفيزوقراط ، و هي كلمة أطلقت على مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في فرنسا من طرف " فرانسو كينيي " الذي كان طبيبا للويس الخامس عشر ، و من أهم مؤلفاته الجدول الاقتصادي و القانون الطبيعي.<sup>2</sup>

تقوم فكرة " القانون الطبيعي " على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة ، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية ، و منها حرية التجارة الداخلية و الخارجية ، لهذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن و إنشاء الطرق و غيرها ، و اعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى،ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر " كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا " الناتج الصافي "،وذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة،لذا نادوا بالاهتمام بالزراعة،وقياس قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض.

<sup>1</sup> - سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الطبعة الأولى، عمان ، 2011 ، ص 226.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

لذا فقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط و ذلك على ملاك الأراضي، وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على النشاطات الأخرى، مهما كان نوع هذه الضرائب .

وعليه لم تجد الصناعة و التجارة فترة تشهد فيه أوج ذروتها، من التقدم و الرقي و الوصول إلى أعلى درجات الإلتقان وتحقيق أكبر قدر من الربح دون أن تتحمل أي أعباء عليها من هذه الفترة، و ذلك على حساب الزراعة وهذا ما لم يرم إليه أو يقصده " الفيروقرات " <sup>1</sup>.

### ثالثاً: السياسة المالية في الفكر الحديث

يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها المفكر الاسكتلندي " آدم سميث" وذلك في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي أسهم في تطويرها كل من مالتس، وجان باتيستسي، ديفيد ريكاردو، وجون ستيوان مل، وقد سيطر فكر هذه المدرسة على السياسة المالية والاقتصادية في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريباً وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وتعتبر المدرسة الكلاسيكية هي امتداد لمناقشات من سبقهم، فقد تأثر آدم سميث في الكثير من آرائه بأفكار مدرسة الطبيعيين، ومن مبادئ هذه المدرسة نجد، أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، ويخضع الفرد عند قيامه بهذا النشاط إلى مصلحته الفردية والخاصة، هذه المصلحة الشخصية التي يسعى إليها الفرد تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد، ومن ثم فلا تتعارض مع بعضها البعض، وتتحقق مع مصلحة المجتمع، فالدافع الفردي هو أساس السياسة المالية، وأطلقوا في هذا الشأن عبارتهم الشهيرة " هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها وتوجهها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة .

إن مبدأ التي تقوم عليه هذه المدرسة هو مبدأ الحرية الاقتصادية، ويقصد بها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبح مبدأ أكفأ دور اقتصادي للدولة هو أن لا يكون لها دور، وهو المبدأ السائد في هذه المدرسة . وقد قدمت النظرية الاقتصادية التقليدية الأساس العلمي للدولة الحارسة ومبدأ عدم التدخل، فقد ذهبت هذه النظرية إلى أن النشاط الخاص كاف وحده لتحقيق توازن التشغيل الكامل، و ذلك لافتراضها أن العرض يخلق الطلب المساوي له لان مالا يستهلك يستثمر بفعل حركات الفائدة، وأن العرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل بفعل حركات الأجور، ومن ثم تستبعد هذه النظرية فرص الاكتناز .

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، نفس المرجع ، ص 29.

ومن هنا أصبحت مالية الدولة مالية محايدة وضائق بالتالي أغراض النظام المالي والسياسة المحققة له ،ومن تم يمكن إيجاز أهم أغراض النظام المالي في تلك المرحلة فيما يلي :

- نظرا إلى أن دور المالية العامة يقتصر على الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة ،فإن النظام المالي عليه أن يهتم بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ،وذلك بتوزيع الأعباء العامة بحيث تكون تضحية كل فرد مساوية للآخرين.<sup>1</sup>

- كذلك خلصت هذه النظرية إلى تطبيق مبادئ المالية الخاصة في المالية العامة خاصة مبدأ توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة .

- كذلك خلصت هذه النظرية إلى تفصيل الضرائب على الاستهلاك ،أي الضرائب الغير المباشرة ،على الضرائب على الادخار ،أي الضرائب المباشرة وذلك لان الادخار هو مصدر تكوين رؤوس أموال .

أثبتت الأزمات الاقتصادية بفشل هذه السياسة وعدم مقدرتها على معالجة التقلبات الاقتصادية ،فمثال ذلك فإنه وفقا للسياسة المالية في الفكر الاقتصادي ،في أوقات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب فتزداد إيرادات الحكومة مما يدفع الحكومة تحقيقا لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة زيادة الإنفاق العام ، مما يزيد من حدة التضخم و ازدياد الدخول النقدية، فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى ،فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على زيادة حدة التضخم من ناحية ، ومن ناحية أخرى .

يخرج هذا الإنفاق المتزايد الدولة عن حيادها المالي ،وقد يحدث عكس ذلك في أوقات الركود أو الكساد ، مما يدل بأي حال من الأحوال على إمكان تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة .

### المطلب الثاني: أهداف و مزايا السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي إن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس ولذلك أصبح لازما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي .

### الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

من بين أهداف السياسة المالية نجد منها :

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، نفس المرجع ، ص 30.



1- **التوازن المالي** : ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة حيث المرونة والغرارة، ويلتزم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

2- **التوازن الاقتصادي** : بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وان تقصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا يقل النافع الذي يحصل عليه المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص، عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.<sup>1</sup>

3- **التوازن الاجتماعي** : بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة أو المساواة.

و يستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية .

4- **التوازن العام** : أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة،

2003، ص 44 و 45 .

الإنتاج المتاحة ،والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها .

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف ،وقد لا يمكن تجنبه ،ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ،فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولاً ،ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي ،ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم .الأمثل للإنتاج ،وأخيراً الهدف المالي وتدير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية .<sup>1</sup>

نجد أيضاً مزايا السياسة المالية و الصعوبات التي تواجهها : تتميز السياسة المالية بإتباع و تنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات ،لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على :

- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها .
- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.<sup>2</sup>

التأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية .

أما بالنسبة للصعوبات التي تواجه السياسة المالية : تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه ،مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ ،وعندما يتحقق ذلك فعلاً ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة .

<sup>1</sup> - صالح صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة، 2006 ، ص 498.

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص 197 .

إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة ،ومجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة، وهذه الصعوبة تمثل قيودا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الموازنة العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة .وبشكل عام تتوقف أهمية السياسة المالية في الدول النامية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الإدراك والوعي للوضع الاقتصادي والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي ، إضافة للاعتبارات السياسية و الاجتماعية داخل الدولة <sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : آلية عمل السياسة المالية .

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من اجل معالجة الفجوة الركودية ، والفجوة التضخمية وهنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية .

#### أولا: حالة الكساد الاقتصادي

هي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات ، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها . وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه ، ولانتشال الاقتصاد في هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية وتكون السياسة التوسعية عن طريق :

1 - زيادة مستوى الإنفاق العام والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، خدمات) أو بزيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل الأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب ، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات الى زيادة إنتاجها ، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

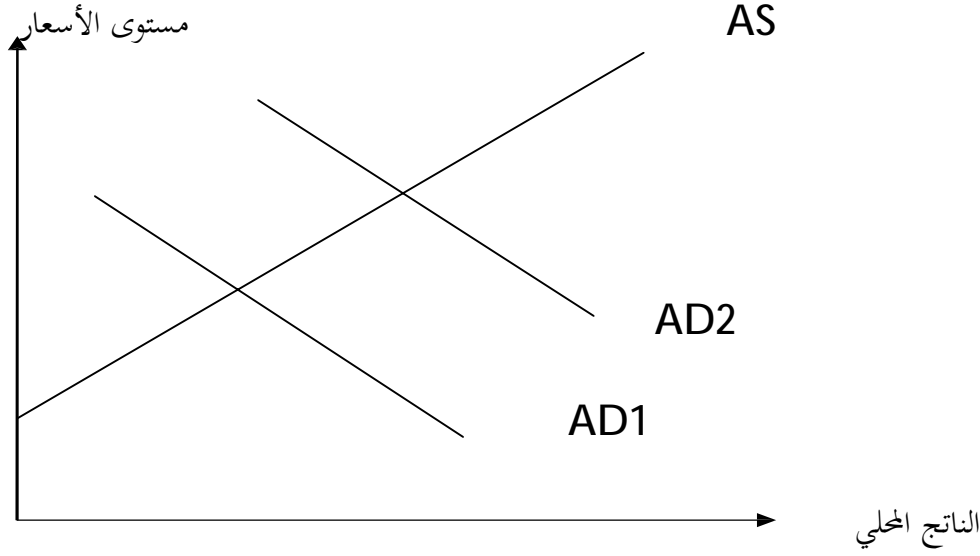
2- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام ، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل المصرفي ، لان تلك الضرائب التي كانت تقتطع على المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها ، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل المصرفي المنخفض للإنفاق الاستهلاكي والادخار ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي .

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ، ص 343 .

3 - وقد تستخدم الحكومة الاثنین معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك مما یخدم الاقتصاد من اجل دفع عجلته والخروج من حالة الكساد.<sup>1</sup>

و یبین الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية لتوسعية للفساد من خلال الرسم البياني الموالي :

الشكل رقم 01 : ( یوضح السياسة المالية التوسعية )



المصدر : هیشم الزغبي ، حسن ابو الزيت ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2000، ص205.

حيث ان :

AS: العرض الكلي .

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع السياسة التوسعية .

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع السياسة التوسعية .

ثانيا : حالة التضخم الاقتصادي

المتمثل في ارتفاع متواصل في مستوى العام للأسعار ، ويتمثل دور السياسة في محاولة تخفيض مستوى

الطلب وخفض القدرة الشرائية ، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية كيميائية على :

<sup>1</sup>خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، إعادة الطبعة السابعة ، عمان ، 2005 ، ص327.

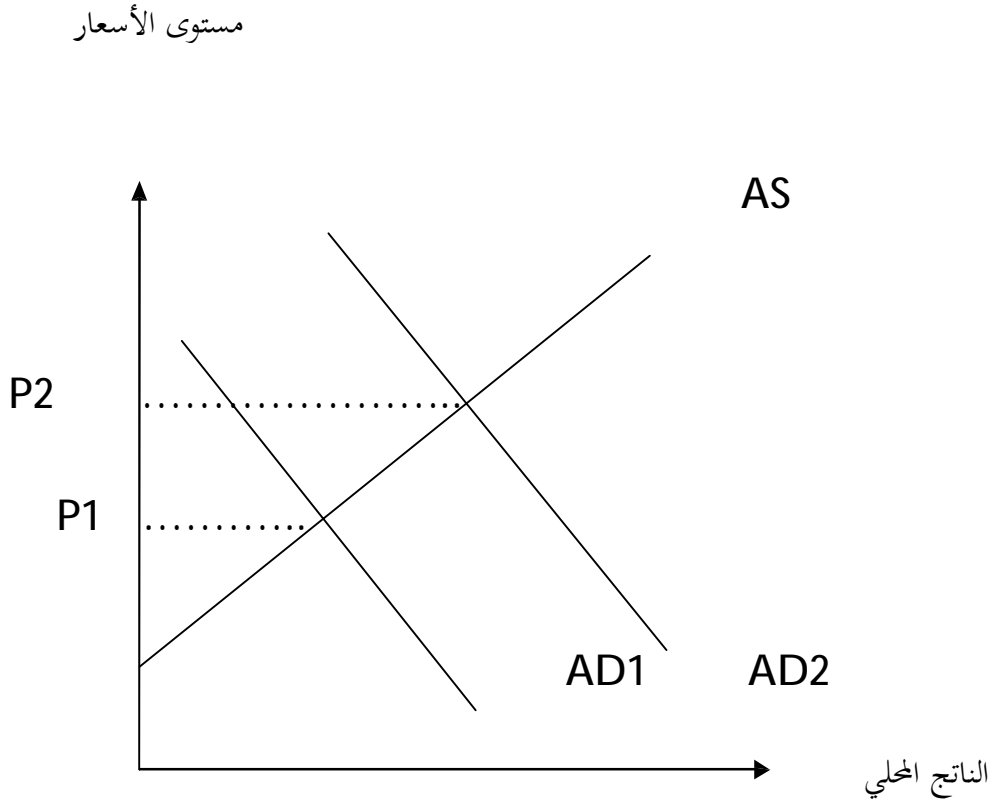
1- تخفيض مستوى الإنفاق العام : والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار .

2- رفع مستوى الضرائب : مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصريفي ، وبالتالي تخفيض الدخل الصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب يؤدي إلى تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.<sup>1</sup>

ج - المزج بين الحالتين : أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من اجل الخروج من حالة التضخم .

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني :

الشكل رقم 02 (يوضح السياسة المالية الانكماشية):



المصدر : حسين أبو الزيت ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 206.

<sup>1</sup> - خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 202

يوضح الشكل رقم 02 كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب ، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي كبح مستوى الإنفاق في المجتمع و السيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار .

**المطلب الرابع : وظائف السياسة المالية وفعاليتها في الدول النامية .**

للسياسة المالية مجموعة من الوظائف لتحقيق أهدافها وذلك فاعليتها في الدول النامية

**أولاً : وظائف السياسة المالية**

من وظائف السياسة المالية نجد:<sup>1</sup>

- 1 - التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج فلا يجوز أن يبقى عنصر إنتاجي معطل ، وهذا يعني التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي استقرار الوضع الاقتصادي ، والاجتماعي للدولة
- 2 - المحافظة على قيمة النقود ، من خلال إجراءات مالية ، كالاتتماد على الموارد المحلية مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار.
- 3- إعادة توزيع الدخل والثروة .
- 4 - المحافظة على مستوى الدخل والعمل على زيادتها .
- 4 - تحقيق التنمية الاقتصادية .

**ثانياً : فاعلية السياسة المالية في الدول النامية**

قبل التعرض لمدى صلاحية السياسة المالية في علاج المشكلات الاقتصادية المصاحبة لتغيرات مستوى النشاط الاقتصادي القومي تجدر الإشارة إلى ضرورة تشخيص الدواء أي علينا أن نبحث عن الأسباب والتقلبات الاقتصادية في الدول المتخلفة .

وقد سبق الإشارة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عد مشكلات اقتصادية تؤدي إلى نوعين من الأزمات الاقتصادية فبعض هته الأزمات يرجع لأسباب داخلية وبعضها الآخر يرجع إلى أسباب التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.<sup>2</sup>

ونبحث في مدى إمكانية نجاح السياسة المالية في الأزمات الاقتصادية لعلاج هاتين المجموعتين :

<sup>1</sup> - طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 201.

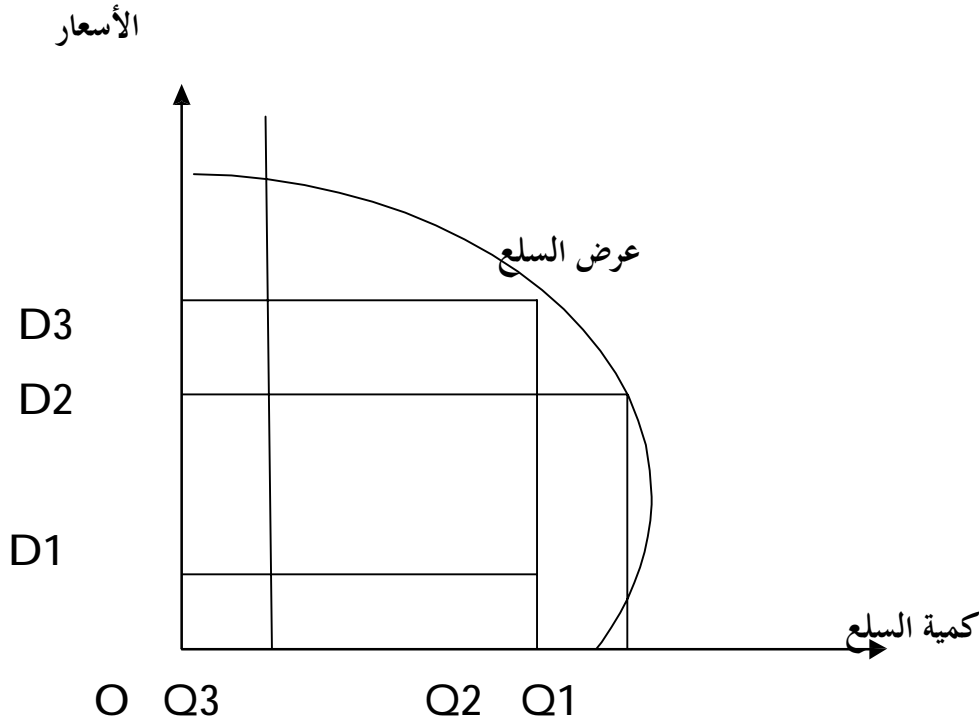
<sup>2</sup> - عبد العزيز على السوداني ، أسس السياسة المالية ، الدار الجامعية ، طبع نشر وتوزيع ، مصر ، 1996 ، ص 94.

## 1 - إمكانية السياسة المالية في علاج التقلبات الداخلية :

- يغلب على اقتصاديات الدول المتخلفة اتسامها بعدد من الخصائص الأساسية للتخلف من بينها مايلي:
- تعتمد غالبية الدول المتخلفة على القطاع الأولي حيث ترتفع نسبة المنشغلين في الزراعة والصناعة والمهن التابعة لها ( تعدين مناجم، محاجر ، صيد بري، وغابات وغير ذلك ) كما يلاحظ ارتفاع نسبة المنشآت الفردية الصغيرة الحجم التي ينشغل أصحابها لحسابهم الخاص هذا إلى شيوع البطالة المقنعة .
  - نتيجة لانخفاض المستوى المعيشي متمثلا في انخفاض دخل الفرد وانخفاض مستوى الاستهلاك يضيق نطاق السوق المحلي على استيعاب الزيادة في الإنتاج إن حدث .
  - انخفاض رأس مال العمال وصعوبة توفير رأس مال بالقدر الكافي لأحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد وتوزيع الإنتاج
  - ضغط السكان على الموارد الاقتصادية ويتمثل هذا في عدة مظاهر منها الزيادة السريعة في عدد السكان وارتفاع نسبة الإعالة من الشيوخ والأطفال وهم فئات عمرية تستهلك ولا تساهم في زيادة الإنتاج القومي
  - انخفاض متوسط الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المدخرات وبالتالي انخفاض معدل تكوين رؤوس الأموال ونقص الاستثمارات .
  - هذا بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية العاملين بالمقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة .
- وقد أسفرت تجارب بعض الدول الإفريقية والأسبوية عن أن عرض بعض المنتجات الزراعية يرتد إلى الخلف بعد قدر معين من الزيادة للدخول أو ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>
- إذ عندما يرتفع دخل المزارع أو عندما تزيد الأثمان بفضل بعض المنتجين الزراعيين عرض كمية اقل من السلع الزراعية وبالتالي سيزيدون من استهلاكهم الذاتي الذي يؤدي إلى نقص المعروض في هذه السلع في الأسواق فترتفع الأسعار ويقل العرض ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03)

<sup>1</sup> - عبد العزيز السوداني ، المرجع سبق ذكره ، ص 95 .

شكل (03) : ارتداد منحنى عرض الزراعة للخلف



المصدر : عبد العزيز على السوداني ، أسس السياسة المالية ، الدار الجامعية ، طبع نشر وتوزيع ، مصر 1996 ، ص 96 .

في الواقع إن زيادة الإنتاج والعمالة لا تتحقق بسهولة وربما لا تنخفض في وقت مناسب ، وهنا لا يصاحب زيادة الطلب الكلي زيادة مماثلة في الإنتاج مما يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الإنتاج والعمالة والدخولة الحقيقية .

وبالتالي قد يؤدي التمويل بالعجز إلى أحداث نوع من التضخم كذلك قد تتعرض الدول المتخلفة لتقلبات بسبب تقلبات الظروف الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والتعديني ، حيث ينخفض العرض الكلي ، ومع افتراض ثبات مستوى الطلب الكلي تنشأ حالة البطالة من تضخم الأسعار ، وعلى ذلك فإن الالتجاء إلى السياسة المالية الكنزية لا تؤدي إلا إلى تضخم الأسعار دون زيادة مستوى الإنتاج والتشغيل ، مما يؤدي إلى الزيادة من احتمالات التضخم هنا افتقار الدول المتخلفة للسلع الوسيطة والمواد الأولية مما يسمى عنق الزجاجة وتؤكد هذه الدراسة المستفادة من تجارب الكثير من الدول المتخلفة التي لجأت إلى أسلوب التمويل بالعجز لمواجهة نفقات الحروب والتنمية إذ تعرضت للتضخم واضطراب المستوى العام للأسعار .



على هذا لا يعتبر التمويل بالعجز الأسلوب المناسب في الدول المتخلفة ، وذلك أن المشكلة ليست في نقص الطلب الكلي ، بل هي ضعف الإنتاجية المتاحة ، وبالتالي فهذه مشكلة مزمنة طويلة الأجل لا يوفرها أسلوب التمويل بالعجز.

أما بالنسبة لما تعانيه الدول المتخلفة في مشاكل التضخم فإنه يمكن للسياسة المالية أن تنجح في امتصاص جانب من القوة الشرائية الفائضة لدى الأفراد سواء بتخفيض النفقات العامة أو زيادة الحصيلة الفردية . ومن الصعب زيادة الإنتاج الزراعي بسرعة الدول المتخلفة بسبب اختناقات عنق الزجاجة مثل نقص التسهيلات والري والصرف وعدم كفاية التدريب على الوسائل الفنية الحديثة للزراعة ، و تعتمد الزراعة في الأجل القصير على عوامل الطقس ، وفي كثير من الدول المتخلفة توجد بطالة في الريف ولكن يمكن تدريب فائض عرض العمل ووضعهم في وظائف أخرى ولا يمكن لحقل مالي أن يؤدي إلى تحريك العمال إلى وظائف الأكثر إنتاجية وهذا التدريب يحتاج لوقت وجهد ومال وحتى إذا تم التدريب يتجه العمال إلى المراكز بغرض التكون .

ومرونة العرض المتواضعة في الدول المتخلفة تضع قيودا على اثر المضاعف وان كانت كلها ليست في نفس الموقف خلال فترات الكساد ، لأنه في الدول المتخلفة إذا حدثت زيادة بسيطة في الطاقة الشرائية لا تولد زيادة في الناتج لكنها تؤدي فقط إلى حدوث زيادة سريعة في الأسعار.<sup>1</sup>

ولهذا فإن التمويل بالعجز له حدود وتكون المشكلة الأساسية هي كيفية زيادة الإنتاجية وكيفية إنتاج سلع بتكلفة إنتاجية تنافسية لان زيادة الاستثمار بمفردها لا تعتبر بديلا للعوامل الأخرى الواجب توافرها للتنمية . وطريقة التنمية طريق طويل مليء بالعوائق والمشاكل ، لا يتطلب منا زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار بل يتطلب بنفس الدرجة من الأهمية زيادة مهارات الأفراد الشخصية تقرير الحوافز والدوافع الإنسانية وعمل تطوير في الإجراءات التنظيمية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتطوير المؤسسات الجديدة لزيادة كفاءتها في العوامل البشرية والمادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة ومن العوامل المتشابكة الإنسانية والمادية تتفاعل مع بعضها البعض قد تؤدي إلى التنمية المستهدفة.

## 2 - إمكانية السياسة المالية في علاج التقلبات الخارجية :

سلفت الإشارة إلى أن الدول المتخلفة تعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع والتصدير ، وبالتالي تتأثر حالة الاقتصاد المتخلف بالحالة الاقتصادية في الدول المستوردة لتلك السلع الأساسية كما يتعرض الدخل

<sup>1</sup> - عبد العزيز على السوداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

القومي لتقلبات دورية يتوقف مداها على تقلبات الطلب الأجنبي على هذه السلع الأساسية فحينما يسود الكساد في الدول الصناعية يتعرض المتخلف للكساد بسبب تدهور أسعار الصادرات وحيث عرض هذه المواد الأولية المصدرة يتسم انخفاض المرونة السعرية سينخفض الدخل والأسعار في حركة تتابعيه . ومفاد ذلك أن الدول المتخلفة تستورد أزمات الكسادية بسبب اعتمادها على تصدير المنتجات الأولية وبسبب انخفاض مرونة عرض الجهاز الإنتاجي .

إذ أن هذا يخلق أزمة في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع الميل إلى الاستيراد وبالتالي يحدث ارتفاع في الأسعار المحلية وخاصة تلك السلع ذات العرض القليل المرونة .

وعلاج هذه الأزمات لا يتم بوسائل السياسة المالية المنفردة في الدول الصناعية , حيث تتحسن الأسواق ويزيد الطلب الفعلي بل يمكن عن طريق سياسة طريقة الأجل تهدف إلى تغيير البيان الاقتصادي وتخليصه من التبعية الاقتصادية الخارجية أي عن طريق توجيه المواد مما يحقق تنويع مجالات الإنتاج القومي وتحقيق قدر المرونة لعرض الإنتاج .

ومن ناحية أخرى قد تتعرض الدول المتخلفة لموجات من التضخم و الإنعاش تبعاً لارتفاع مستوى الإنتاج والعدالة في الدول الصناعية حيث تتحسن الأسواق ويزيد الطلب العالمي على المنتجات الأولية وبسبب انخفاض مرونة عرض الجهاز الإنتاجي ترتفع الأسعار دون زيادة الناتج وترتفع الدخول .

وهنا في هذه الحالة يمكن للسياسة المالية أن تحد وتلطف من القوى التضخمية لكنها وحدها غير كافية فيجب أن تكون السياسة النقدية في نفس الاتجاه لتحقيق هدف تقليل كمية عرض النقود، هذا بالإضافة إلى تنويع مجالات الإنتاج . ومما سبق يتضح أن تقنيات صادرات الدول المتخلفة سواء انكماشية أو توسعية تكاد تكون الأثر الرئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتكون أهمية الاستثمارات والإنفاق الحكومي .

ولذلك فإن تغيير حجم الإنفاق الاستثماري لا يتوقع له دور محدود بسبب انخفاض أهمية التأثيرات في مستوى الادخار والاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد العزيز على السوداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 ، ص 99 .

## المبحث الثاني : علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة و لهذا ارتأينا في هذا الحديث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها و المرور بمختلف المدارس التي تناولتها وساعدت على تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي نسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال النقاط التالية:

## المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية.<sup>1</sup>

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب والباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد.

اتفقت جميع التعاريف على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد و الجهاز المصرفي و خاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة و بالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع و صولا للأهداف المرغوبة، و في معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي<sup>2</sup> ويعرفها<sup>3</sup> George Paniente على أنها "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد و كذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".

<sup>1</sup> - سمير محمود معتوق، النظرية و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 144، ص 145.

<sup>2</sup> - Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionary of Business and Economy, (NewYork; Macmillan, Publishing Co 1977 p269)

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 53.

هي حسب فوزي القيس<sup>1</sup> " التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية كما تعرف السياسة النقدية بأنها دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية، بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج الوطني بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار بمختلف أنواعها (أسعار الصرف، أسعار الفائدة أسعار السلع و الخدمات).<sup>2</sup>

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.<sup>3</sup>

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود و الجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود و بالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما و عليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة و سهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات و قواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثاني: أهداف و أدوات السياسة النقدية .

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

### الفرع الأول : أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

1 - عبد العزيز فهمي هيكال ، مرجع سبق ذكره ، ص53.

2 - أحمد فريد و سهير محمد ، السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39، ص40.

3 - عبد المنعم راضي، النقود و البنوك، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1998، ص 290، ص291.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني. يتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية:

### 1 - استقرار المستوى العام للأسعار :

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانیه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

ويمكن فيما يلي حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة .

- الأثر على الدين : إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

- الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

- الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.<sup>1</sup>

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية.

## 2 - التوازن في ميزان المدفوعات

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا موازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة.

## 3 - تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، ويقصد بالمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصير ، متوسطة وطويلة الأجل)، في كل من سوقي النقد والمال، وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقترضين والمقرضين بهدف تحقيق الربح.

<sup>1</sup> - ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص75، ص76.

وتطوير هذه المؤسسات والأسواق التي تتعامل فيها (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني، نظرا للأهمية الكبيرة وتأثير هذه المؤسسات على النشاط الاقتصادي، فهي تعمل على جمع المدخرات ومن ثم الإقراض والاقتراض من وإلى عدة أطراف، فهي تمارس تأثيرات على كمية ووسائل الدفع والسيولة المحلية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل.<sup>1</sup>

#### 4. - تحقيق التنمية الاقتصادية :

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه.

وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار.

إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا، والحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل استثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر، من خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية اتجاهين، جانب للاستثمار والآخر للادخار:

#### ● الادخار:

- جمع وتعبئة الإدخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة.

<sup>1</sup> - عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1975، ص 449 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 453 .

- رفع مستوى الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.

● الاستثمار:

- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الوطني.  
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في التكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي.<sup>1</sup>

من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية ودورها في معالجة القضايا السابقة، ولاشك أن كفاءة السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية فكلما كانت هذه السياسة كفئة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة، في تعبئة المدخرات المحلية ودعم الجهاز الإنتاجي وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات، ورفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار ورفع مستوى العمالة مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة فإن السلطة النقدية تستخدم أدوات السياسة النقدية

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات و الكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية ، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية :

تتمثل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل، مباشرة أو انتقائية وتستهدف أنواعا محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة من الإنفاق ، وغير مباشرة وتستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات .

1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية :

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لاقتطاع ، و تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة ، ومن أهمها:

أ- تأطير الائتمان : هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام ، كالأ يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، و في حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات ، تتباين

<sup>1</sup> - ناظم محمد النوري المشري، مرجع سبق ذكره ، ص 297، ص 298.



من دولة لأخرى ، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية ، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة .

**ب- النسبة الدنيا للسيولة :** يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم ، وهذا لحوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة ، و هذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية ، و بذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي .

**ج- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد :** يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة ، و بما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة ، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع و هذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ، و يؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات .

**د- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :** تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر ، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية ، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك

**هـ- التأثير و الإقناع الأدبي :** هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية و غير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ، و يعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية و البنك المركزي ، و هذا ما يفسر نجاحا في كندا ، استراليا ، نيوزيلندا و إحقاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن اعتماد الأسلوب المباشر لإدارة السياسة النقدية و الرقابة على الائتمان ما فتى التحلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى خاصة في العشرينتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأساليب غير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - هيثم الزغبى ، حسين أبو زيت ، اقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط1 ، 2000 ، ص193.

## 2- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية :

تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض و طلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالجمعات النقدية .

يسمح اللجوء إلى هذه الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض ، و من أهم الأدوات غير المباشرة نذكر :

أ . **معدل الاحتياطي القانوني**: يقضي الاحتياط القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي ، و يستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.

وتعتبر الولايات المتحدة أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي الإجباري منذ 1933 ، لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم ، ففي فرنسا لم تعتمد هذه الأداة إلا سنة 1967 ، و في الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 14 أبريل 1990 الذي نص في مادته على ما يلي " يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا بحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات ، و ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، يدعى هذا الاحتياط بالاحتياطي الإلزامي.

لا يمكن إن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة.

والاحتياطات القانونية الإجبارية ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين و تمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم ، و من جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان ، ففي أوقات الكساد و في حالة رغبة البنك المركزي توفير حجم أكبر من الائتمان لتشجيع الاستثمار ، يقوم بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني ، مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض ، و في حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياطي القانوني ، وهذا من شأنه تقليص قدرة البنوك المركزية على منح الائتمان ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار و معدلات التوظيف و منه انخفاض الطلب ، وبالتالي انخفاض الأسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2006 ، ص 114.

ب . معدل إعادة الخصم: و هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، و الاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، ويسمى أيضا سعر البنك و تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة .

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم و أسعار الفائدة ذات الطابع إيجابي في اتجاه واحد ، و تؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع ، و لهذا تلجأ البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأوراق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض في البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان ، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان، يؤدي تغيير معدلات إعادة الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة ، الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة .

يعتمد معدل إعادة الخصم في تحقيق أهدافه على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق ، باعتبار أن معدلات الفائدة هي العامل المؤثر المباشر في حجم الائتمان ، ومن هنا فإن نجاح معدل إعادة الخصم يتوقف على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق ، وهذا يتوقف بدوره على درجة تنظيم وكفاءة الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى أن أي تغيير في سعر الخصم يؤدي إلى تغيير في أسعار الفائدة ، وهذه الوضعية لا تنسجم على الأقل مع أوضاع الجهاز المصرفي في الكثير من الدول النامية . وتؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في فعالية هذه الأداة ، ففي فترات الكساد تلجأ البنوك المركزية إلى خفض معدل إعادة الخصم ليؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية ، فليس هناك ضمان لزيادة حجم الائتمان ، لان حجم الاستثمار يتوقف على عوامل عديدة ( مستوى الدخل ، العائد المتوقع ، أسعار الفائدة ، الاستقرار السياسي ، مستوى الحماية ... الخ).

ج . عملية السوق المفتوحة : تعني عملية السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا الأوراق المالية و الذهب و العملات الأجنبية و كذا السندات العمومية و أذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها ، وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها وتسمح هذه العملية للسلطات النقدية بتوجيه تطور أسعار الفائدة في اتجاه الذي يبدو لهم أكثر ملائمة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد العربي ساكر ، مرجع سبق ذكره ، ص116.

وقد ظهرت أهمية هذه الأداة بعد 1930 بعد اكتشاف محدودية أداء معدل إعادة الخصم، ويتم الآن استخدامها على نطاق واسع .

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة الشراء، وتنخفض في حالة البيع اعتباراً أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية، أو للجمهور، وبالتالي يقوم البنك المركزي بإصدار شيكات لصالحهم بقيمة الأوراق المالية يتم وضعها في حساباتهم لدى البنوك التجارية، في حالة الشراء، أما في حالة البيع فيقوم الجمهور بإصدار الشيكات مسحوبة من حساباتهم في البنوك التجارية لصالح البنك المركزي.

يؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى زيادة المعروض منها مما يكون له أثر على أسعارها، وهذا من شأنه التأثير على المركز المالي للبنك ومن هنا على البنك المركزي العمل على استقرار أسعار هذه الأوراق حتى يضمن المحافظة على مركزه المالي .

ونستنتج من جميع ما ذكر أن أدوات السياسة النقدية وعلاقتها مع السياسة المالية، ملامها تسعيان لتحقيق هدف واحد وهو الاستقرار و التوازن الاقتصادي .

### المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية و النقدية

يدور الجدل حول فاعلية السياسة المالية والنقدية أساساً حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي.

حيث يرفض دعاة السياسة النقدية صيغة نموذج<sup>1</sup> (IS-LM) التي يفترض فيها دعاة السياسة المالية تأثير عرض النقود على الدخل من خلال سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، وما يترتب على ذلك إعطاء النقود دوراً ثانوياً في النشاط الاقتصادي في حين يرى دعاة السياسة النقدية أن التعديلات التي تحدث جراء تغيير عرض النقود تكون على نطاق واسع من الإنفاق على الأصول المالية والعينية، وكذلك الخدمات وهو ما لا يستوعبه جوهر إظهار نموذج (IS-LM) هذا فضلاً عن افتقاده للديناميكية وعدم ملائمته للاقتصاديات المفتوحة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مايكلابدجان، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات، دار المريخ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الرياض، 1998 ص 332-333.

<sup>2</sup> - K. Alec. Chrystal, simon P rice- controversies in macko, harvester wheatsheal- great, Britain ; 1994-p42.

وفي هذا الإطار يطرح دعاة السياسة النقدية وجهة نظر أخرى تنص على أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأصول العينية و المالية و الخدمات و تتضمن الزيادة في النفقات كل من الاستثمار والاستهلاك و بالتالي الطلب الكلي مباشرة، كما ينفون الأثر السلبي لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة وخاصة في حالة توقع أفراد المجتمع حدوث مزيد من التضخم.

كما جادل أنصار السياسة النقدية أيضا حول آلية انتقال أثر السياسة المالية، و يرون أنها ليست بصورة مباشرة، كما هو معتقد عند أنصار السياسة المالية، بل ينصرف أثرها بصورة غير مباشرة من خلال سعر الفائدة و سرعة تداول النقود.<sup>1</sup>

وقد أنهى الجدل الخاص بشأن فعالية السياسة النقدية باعتراف أنصار السياسة المالية بفعالية السياسة النقدية و أهميتها، التي تكاد تعادل أهمية السياسة المالية، بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية تأثير النقود بطرق شتى على الاقتصاد.

كما اتفقوا مع أنصار السياسة النقدية على عدم الاستناد على سعر الفائدة كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية واستبدلوه بمعدل النمو في عرض النقود كمؤشر أفضل للسياسة النقدية.

كما اعترف دعاة السياسة النقدية بفاعلية السياسة المالية وخاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات في عرض النقود، و بهذا الشكل تقاربت و جهات النظر بين الجانبين حول فاعلية السياستين بصورة كبيرة و انحصرت الخلافات في أضيق الحدود.

لقد عاصر ذلك ظهور فريق ثالث رافض التحيز لأي من السياستين على حدا بل يؤيد المزج بينهما بالصورة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة و حسب اعتقادهم يعد تحديد أي السياستين أكثر أهمية من الأخرى شيء غير مقبول إذ أن الأهم هو اختيار التوليفة المناسبة ولهذا فإن كل سياسة اقتصادية يجب أن تتسلح بأدوات مساوية للأهداف أي أنه بقدر ما لدينا من أهداف بقدر ما ينبغي أن يكون لدينا من أدوات لتحقيق هذه الأهداف.<sup>2</sup>

وقد قام الاقتصادي الكندي **ROBERTA- MUNDELL** بتقديم نموذج مفيد في هذا المجال تم على أساسه وضع أسس و قواعد السياسات المختلطة موضحا أن الأدوات المختلفة ينبغي استخدامها لبلوغ الأهداف التي يكون لها التأثير المباشر عليها، أي أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها

<sup>1</sup> - جيمس جوارتيز، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، دار المريخ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، الرياض،

1998، ص432.

<sup>2</sup> - Ibid, PP 606-607.

لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيرا مباشرا مع ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا على التوازن الداخلي و تأثيرا غير مباشر على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي.

على الرغم من تلك النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياستين ( النقدية - المالية ) في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع.

كما لم يرو ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل آمنوا بوجود ترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، إذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعا للفلسفة الاقتصادية السائدة، وكذلك درجة التقدم الاقتصادي و نوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية بتطبيق السياسة، و كذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ونظام سعر الصرف السائد.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: شروط التنسيق بين السياسة المالية و النقدية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية و النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك عن طريق تحقيق:

أهداف السياسة النقدية والتي تتضمن:

-الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

-تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليتة؛

أهداف السياسة المالية، و هي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية و المالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يشترط توفر:

#### أولا : وضوح السياستين النقدية والمالية

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينساقا بين سياستيهما و يأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين و هو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

<sup>1</sup> - حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية ، مكتبة النهضة العربية ، 1986، ص 328.

## ثانيا : المشاركة الكاملة في صياغة و تنفيذ السياسات

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية و السلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسة و الرقابة على تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصدقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألاّ يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي.

ويفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية و المالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

## ثالثا : الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياسات

حيث أن الإصلاح يمكن أن يستمر فقط في ظل استقرار الاقتصاد الكلي و الاستقرار المالي، ذلك أن عدم وجود استقرار مالي و استمرار العجز المالي الكبير يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة، بينما إذا تم تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات دنيا في ظل وجود عجز مالي كبير فإن التضخم سيصبح جامحا وسوف ينمو الطلب على القروض بصورة كبيرة وتتشوه عملية توزيع الموارد.

لتوضيح العلاقة بين السياسة المالية و النقدية بطريقة مبسطة فإننا يمكن أن نوضح العلاقة بين عجز الموازنة و مصادر تمويله حيث تستطيع السلطة المالية تدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة من خلال ثلاث مصادر:

أ- **المصدر الأول:** هو الدين العام المحلي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة و طويلة الأجل، ويتوقف حجم التمويل من هذا المصدر على عدة عناصر منها حجم الدين العام، و سعر الفائدة في السوق المحلي، قدرة السوق المحلي على توفير هذا التمويل، كما أن الجهاز المصرفي و البنك المركزي لهما دور في تسويق هذه السندات.

ب- **المصدر الثاني:** الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة أو طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، و يتوقف هذا النوع من التمويل و إمكانية الحصول عليه على عدة متغيرات منها، مقدار استيعاب أسواق المال الأجنبية لهذه السندات، ودرجة قبول الوحدات الاقتصادية الخارجية لمثل هذا النوع من

السندات، كذلك تعتمد على درجة الثقة في الاقتصاد المحلي، و الجدارة الائتمانية للدولة المصدرة للسندات وهناك عوامل أخرى منها سعر الفائدة، و آجال الاستحقاق، الضمانات المتوفرة.

**ج-المصدر الثالث:** زيادة المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي نتيجة إصدار نقود جديدة من طرفه.

مما سبق يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل العجز على مصادر (الدين المحلي، الاقتراض الخارجي، الإصدار النقدي) تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا ما يوضح التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية ، و ضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية فإن ثلاث بدائل تكون متاحة:<sup>1</sup>

**البديل الأول: هيمنة السلطة النقدية:** حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة و إمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية و الأجنبية.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

**البديل الثاني : هيمنة السياسة المالية:** حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية. كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا، قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية و المالية.

**البديل الثالث:** استقلال كل سلطة بنفسها، حيث نجد أن السلطات النقدية و المالية يعملان بطريقة مستقلة، و ينتج عن ذلك أن السلطات النقدية و المالية قد يصغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة

<sup>1</sup> - sundarajan, V, and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, IMF, working paper N° 148, 1994



للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية و الأجنبية.

فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أي بديل (البدائل الثلاث سالفه الذكر)، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز الميزانية بأقل من تكاليف فقط و إنما سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي.

حيث أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

وهذا ما توضحه إحدى الدراسات ( Daniel Cohen<sup>1</sup>): أن الكثير من حالات عدم التنسيق بين السياسات المالية و النقدية تفشل ذاتيا في تحقيق استقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي، و أن وجود التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية بينما يؤثر عدم التنسيق بين السياستين على السياسة المالية في المستقبل ويجعلها تتضمن الفشل الذاتي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Economic Rivew, n°33, 1989, PP 303,339.

<sup>2</sup> - Cottarelli, Carlo, Limiting Central Bank Credit to the Government ; theory and Practice, International Monetry Fund, Occasional paper 10, 1993.

## المبحث الثالث: نظرية التوازن الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئاً فشيئاً ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن.

يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

## المطلب الأول: التوازن الاقتصادي وأشكاله

## الفرع الأول : مفهوم التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.

ويقصد بالتوازن عموماً تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والحزبي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام.

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه. إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

-التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن ستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ب.س.ن، ص51.

- كذلك هناك من يعرف التوازن بأنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أي حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أن التوازن هو وضع ثبات نسبي.<sup>1</sup>

وتفسير ذلك أنه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب.... الخ، وتتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهاته الظواهر وكل متغير يأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات والمسببات وإذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإن هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني... الخ.

سعر التوازن مثلا هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين وبالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن.

كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها.<sup>2</sup>

من هذا التعريف يتضح أنه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي.

ومن هنا يتضح أن التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

<sup>1</sup> - نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000، ص22.

<sup>2</sup> - دانيال أرلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، بيروت، 1992، ص141.

بعدها تعرفنا على مفهوم التوازن نحاول في النقطة الموالية التعرف على أشكال هذا التوازن.

### الفرع الثاني: أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي:

#### 1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي :

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها .

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخماً<sup>1</sup>.

#### 2 - التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد :

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغيير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضعفها نسبياً مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، آلة المطبوعات، الكويت، 1988، ص115.

<sup>2</sup> - مبارك حجير، التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص132.

ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.<sup>1</sup>

### 3 - التوازن الساكن والتوازن الحركي :

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يحدث التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة<sup>2</sup>، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تم استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول.<sup>3</sup>

### 4 - التوازن الناقص والتوازن الكامل:

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه "كينز" أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> - فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص78.

<sup>2</sup> - مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1988، ص29.

<sup>3</sup> - صقر أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص31.

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن المهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي. إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخل تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعيشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة اقتصاد عام. بعدما استعرضنا مفهوم التوازن وأشكاله نحاول في هذه النقطة الموالية التعرض إلى المراحل التي مر بها خلال تطوره التاريخي.

### المطلب الثاني : التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي.

#### أولا: التوازن في الفكر التقليدي

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله.

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون "ساي" (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة .

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على الداعمين أساسين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له

الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي.<sup>1</sup> وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي.

### أ- التوازن الداخلي :

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تحتفي عنه البطالة والتضخم. إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون " ساي "، ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل "ساي" إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم عبر فترات من الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر.<sup>2</sup>

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف.<sup>3</sup>

وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

### ب- التوازن الخارجي :

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية ولقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي

<sup>1</sup> - سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار للنشر والترجمة، الكويت، 1982، ص193.

<sup>2</sup> - رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص10.

<sup>3</sup> - فايز إبراهيم الحبيبي، المرجع سبق ذكره، ص20.

المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

ولهذا نادي الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيرادا وتصديرا.<sup>2</sup>

مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلاّ في مرحلة التشغيل الكامل، من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أن هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي.

حيث أن اختلال التوازن في إحدهما سيؤدي حتما إلى اختلاله في الأخر، غير أن هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت علما يركز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أن واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإن الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنّها قد ينجم عنها آثارا اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

### ثانيا: التوازن في الفكر الكنزي:

تهدف النظرية الكنزوية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ "كينز" نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أن المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل.<sup>3</sup>

1- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة تحضة الشرق، القاهرة، 1982، ص 98-100.

2- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 11.

3- علي لطفي، إيهاب ندم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، 1996، ص 89.

3- محمد خليل برعي، مرجع سبق ذكره، ص 107.



إن منهج "كينز" على حد قوله كان محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير، حيث كانت تبحث العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل، كما أن انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أن انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومن هنا خلص "كينز" إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإن ما يحدده الطلب الكلي.

إن منهج التحليل الكينزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوده دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الأمر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوده على نطاق واسع.<sup>1</sup>

يتكون الطلب الفعلي عند "كينز" من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري - اقتصاد مغلق -، وأوضح أن الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهما بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل - قانون "كينز السيكلوج"<sup>2</sup>. في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أن قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.<sup>3</sup> وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي:

#### أ - التوازن الداخلي

تعتبر النظرية الكينزية أن المساواة بين الادخار والاستثمار ( $S=I$ ) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع

<sup>1</sup> - سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 198.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 236.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 194.

الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أن هـ ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$Y = E = C + I = C + S \quad \longrightarrow \quad S = I$$

Y: الدخل؛ S: الادخار؛ I: الاستثمار؛ C: الاستهلاك؛ E: الإنفاق

إن جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنه انطلق من وضعية الاختلال، منفيًا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار.<sup>2</sup>

إن شرط التوازن في النظرية الكينزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة.<sup>3</sup>

مما سبق يتضح أن كينز رفض فكرة أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء للادخار، ويرى كذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إن ما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

ونخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أن هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك.

أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكينزية.

<sup>1</sup> - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص 184.

<sup>2</sup> - رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 82.

ب - التوازن الخارجي :

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغييرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي.

وكما لاحظنا سابقا أن "كينز" حثّ على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف "كينز" من ذلك طالما أن الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C + S = C + I \longrightarrow S = I \dots\dots\dots 1$$

$$Y = C + S + T = C + I + G \longrightarrow S + T = I + G \dots\dots\dots 2$$

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \longrightarrow I + G + X - M = S + T \dots\dots\dots 3$$

M: الاستثمار؛ I: الاستهلاك؛ C: الإنفاق الحكومي؛ G: الضرائب؛ T: الدخل؛ Y: الصادرات.  
X: لواردات؛

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أن الدخل يرتفع وبما أنه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد زآي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص133.

مما سبق يتضح أن كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإن تغيرات مستويات الإنتاج في النظرية الكينزية تحل محلّ تغيرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أن معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك.

ونخلص في الأخير أن المعالجة الكينزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إن ما تتم من خلال تغيرات الدخل الوطني، كما أن استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.

بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين والكينزيين اتضح أن كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلاّ كمتغيرات تابعة لتغيرات مستويات الأسعار وسعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيرات مستويات الدخل عند الكينزيين وعندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية في حين فيما يؤمن الكينزيون بالملائمات التي تحدثها تغيرات الدخل الوطني وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائماً بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي.

بعد تعرضنا لمعالجة التوازن الاقتصادي عند كل من الكينزيين والتقليديين، سنحاول التعرض في النقطة الموالية لموضوع التوازن عند جيمس ميد أي معالجة فكرة توازن الادخار والاستثمار على النحو التالي.

### ثالثاً: التوازن عند جيمس ميد J.MEAD

لقد لاحظ جيمس ميد أن السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الداخلي لن تترك التوازن الخارجي كما هو، نظراً لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض، ذلك أن محاولة تحقيق التوازن الداخلي باستخدام بعض الأساليب قد يكون عاملاً مساعداً لتحقيق التوازن الخارجي. وبهذا بحث جيمس ميد عن الحالات المختلفة التي يمكن من خلالها انتقاء السياسات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادي، بحيث تعمل على تحقيق أعلى درجة من التوافق في اتجاه كل من التوازن الداخلي والخارجي، أو على الأقل لا تعمل بحيث يؤدي إلى معالجة أحد التوازنين وتعميق اختلال الآخر.<sup>1</sup>

وسنحاول أن نتعرض لفكرة توازن الادخار والاستثمار عند جيمس ميد على النحو التالي:

<sup>1</sup> - فؤاد هاشم عوض، مرجع سبق ذكره، ص 30. 33.

## -توازن الادخار والاستثمار

يرى " جيمس ميد " أن الادخار والاستثمار كميات منفصلة عن بعضها البعض، ولا يتحقق التوازن بينهما إلاّ إذا استهدف في ظل السياسات المالية والنقدية الرامية لذلك. كما تنشأ في ذات الوقت تحقيق توازن مع العالم الخارجي لاستكمال الصورة العامة للتوازن الاقتصادي.

يتفق " ميد " مع " كينز " عند انطلاقه في معالجة التوازن حيث كل من الاثنين ينطلق من وضع عدم التوازن بهدف متابعة أكثر التطورات و التفاعلات الناتجة بين مقادير الكميات الاستثمارية والادخارية، بهدف الوصول إلى التوازن المنشود، حيث ينطلق "ميد" من وضع الانكماش أي النقص الحاصل في الإنفاق الكلي في ظل ظروف تتسم أساسا بوجود مرونة في أسعار الفائدة التي يمكن أن تشجع على الاقتراض والاستثمار في الوقت نفسه والانكماش عند "ميد" يقصد به الحالة التي يرتفع فيها الادخار الفعلي عن الاستثمار المتوقع.

كما قد تكون نقطة البداية عند جيمس وضع الرواج الذي يقصد به الزيادة الحاصلة في الإنفاق الكلي عما تسمح به ظروف العرض المتاح وعندها يكون الادخار الممكن أقل من الاستثمار الفعلي.

مما سبق يتضح أن رؤية "ميد" لدور سعر الفائدة لا يختلف كثيرا عن دورها عند "كينز"، من ناحية تأثيرها في معدل الاستثمار، غير أن القرارات الاستثمارية التي يتخذها الرأسماليون غالبا ما لا تتأثر بسعر الفائدة وخاصة في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل تتأثر تلك القرارات بمعدل الاستثمار، الذي يتأثر هو الآخر بالتقدم الفني واكتشاف موارد جديدة وبصفة عامة تتأثر هذه القرارات بمختلف السياسات التي من شأنها التأثير في مجرى الاستثمار.

وأخيرا وبعد تحديد نقطة البدء من طرف "ميد(MEAD)" فقد استعرض جملة من السياسات الملائمة لكل انطلاقة، ففي حالة الانكماش يستخدم السياسة المالية والنقدية التوسعية، وسياسة تعديل الأسعار الرامية إلى زيادة الاستثمار بهدف إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار.

أما في حالة الرواج فإنه يتبع السياسة الانكماشية للتقليل من الإنفاق الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والحكومي.

وأخيرا ونظرا لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض وبهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي يجب استخدام الطرق والأساليب التي تساعد على تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي حيث أن الإبقاء على أحدهما في حالة عدم توازن سوف يبعثنا عن الوضع الأحسن والأفضل، ويبقى الاقتصاد في حالة رفاهية أقل مما يكون عليه فيما لو كان عند وضع التوازن.

## المطلب الثالث: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي

أن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية، رغم ما، وجه إليها من انتقادات، كما أنها تساعد على التنبؤ بالمركز الاقتصادي التوازني الجديد، والتوازن الاقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار أحدهما أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية باقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخلل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.<sup>1</sup>

فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطورة اللاحقة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية واعتبرناها هو الواقع أن الاقتصاد الوطني في حالة خلل توازني اقتصادي، فإن ه لا بد من البحث أيضا في إطار نظرية الخلل هذه عن وضعيات خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الاقتصادي لفهم واقع الخلل وصولا إلى الخلل، وبمخا عن حالات التوازن الممكنة، ولدراسة الخلل والتوازن أيهما أجدى ضمن معطيات اقتصادية معينة. لهذا ظلت فكرة التوازن أساسا للتحليل الاقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلة الاقتصادية، وهذه الإسهامات تتلخص فيما يلي:

**1 - تحديد سير الاقتصاد وعوامل اختلاله:** تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة الاقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التباين والتوافق القائم بين المتغيرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الاقتصادي وأسباب اختلاله وسبل معالجتها، وبهذا تكون نظرية التوازن الاقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيدة للاقتصاد الوطني وذلك بعد القضاء على كل الإختلالات التي تعرض لها، وهذا من خلال تحقيق توازن نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل الدفع بنفس معدل النمو للاقتصاد الوطني، مع الاحتفاظ بالتوازن في سوق الاستثمار تجنبا للآثار التي قد تضر بالحوافز الاستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على إنفاق النظام الائتماني في خلق النقد الإضافي في السوق الاستثمارية من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتعطل الموارد الإنتاجية.

**2 - أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية:** كان سائدا عند الكلاسيك أن السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الاقتصادي، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات،

<sup>1</sup> - السيد حسن موفق، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة جامعة دمشق، 1986، ص173.

حتى جاء الفكر الكنزري الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصددمات الطلب الكلي كما أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحاً، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية.

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من اجل استخدامها في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناء على فروض معينة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الإلتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية.<sup>1</sup>

يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي حُجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى، أما إذا ازداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام والاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدخل على أن التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

**3- أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي:** نتيجة للصددمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفضائل النظام الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي، وتضاعف حجم المديونية في الدول النامية، وتحول الاهتمام إلى السياسات الاقتصادية الكلية بوجه عام، وسياسات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادرا ما يستخدم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في الدول النامية، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي بهدف معالجة تلك الإختلالات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، مشترطة في ذلك التقليل من دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

<sup>1</sup> - مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص 201.

تلعب تدابير السياسة المالية دورا أساسيا في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية والموجهة إلى تحقيق النمو وبنبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي بتمويل متطلبات الاستثمار المرتبطة بهدف النمو بل ينبغي لها أيضا أن تولى الاعتبار الواجب للطرق التي تؤثر بها السياسة المالية في تخصيص الموارد وتحقيق النمو.

لقد جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث واستحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال، أي تعزيز تخصيص الفعال للموارد وتحقيق النمو وتتضمن هذه البرامج إدماج تدابير التثبيت التقليدية القصيرة الأجل وخاصة تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في الطلب الكلي في عمليات التكيف الهيكلي أطول أجلا نرمي إلى حقن جانب العرض في الاقتصاد، أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الاقتصاد الكلي إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.<sup>1</sup>

مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح تشمل عنصرين يحدد الأول الإطار العام للأداء الاقتصادي، من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات تحرير الأسعار، أما الثاني يحدد منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية(القطاع الخاص) على حساب دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

من الواضح أن إجراء مجموعة متكاملة من الإصلاحات هو مشروع طموح وقد أجريت بالفعل في كثير من الدول النامية بعض الإصلاحات، بيد أنه في بلدان أخرى توجد قيود تعوق التغيرات التي يمكن تنفيذها واقعيًا، وينبغي وضع تصميم للإصلاح على أساس كل حالة على حدة. إن التحكم في الطلب بشكل سليم أمر لا غنى عنه سواء لخلق الثقة لدى المستثمر أو للحفاظ على المصادقية في أسواق رأس المال الدولية التي تتكفل بتوفير الموارد الخارجية الشيء الذي يبرر الإصلاحات الاقتصادية.

<sup>1</sup> - ريشارد هينمنغ، وآلبان أوشهار، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو ، مجلة التمويل والتنمية، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ديسمبر



## 4 - أهمية التوازن في التخطيط الاقتصادي:

يعرف التخطيط الاقتصادي بأنَّ التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه، وبذلك يعتبر نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، التوزيع في المجتمع.<sup>1</sup>

يعرف التخطيط عامة بأنَّه عملية ووسيلة لتحقيق هدف معين وليس هدفاً أو غاية بحد ذاته ولا يشكل أكثر من مرحلة عابرة في إنجاز عمل أو تحقيق هدف، في حين نجد أسلوب التخطيط مبرره في فشل نظام السوق الذي لم يقدِر بإدارة الاقتصاد على أكمل وجه.<sup>2</sup>

- ففشل في توجيه موارد المجتمع والمحدد نحو إنتاج السلع والخدمات الجماعية التي تزداد الطلب عليها، نظراً لعدم الاستثمار فيها من طرف القطاع الخاص بسبب ما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة هذا من جهة وضعف مردوديتها من وجهة نظر المستثمر الخاص من جهة أخرى، في حين يفضل الخواص الاستثمار في مشاريع ذات مردودية سريعة وبأقل تكلفة.

- كما أن جهاز الأسعار يعكس الوضع الاقتصادي السائد لا كما يكون في المستقبل من خلال القرارات الاستثمارية وبالتالي عجز نظام السوق في التنسيق بين قرارات المنتجين والمتعلقة بالاستثمارات الجديدة.

- التخطيط نوعان: التخطيط المركزي الذي عرفته الدول الاشتراكية، والتخطيط الاقتصادي المعمول به في اقتصاديات الدول الرأسمالية.

- كما أن ظاهرة عدم تجزئة بعض عناصر تجعل نظام السوق غير قادر على ديمومة توازن المنتج مما يؤدي إلى عدم تحقيق حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده النفقة الحدية مع الثمن، هذا ما يجعل المنتج أمام عملية مفاضلة بين أحجام مختلفة، وإن كان بعضها يولد أرباح غير عادية إلا أنها قد لا تكون بالضرورة مناسبة من وجهة النظر الاجتماعية.<sup>3</sup>

فالضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حد أدنى من التخطيط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها ولهذا تتأكد أهمية التخطيط الاقتصادي وخاصة لما يحققه من خدمات اجتماعية بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى

<sup>1</sup> - عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ب. ت. ن، ص 251.

<sup>2</sup> - فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 40.

<sup>3</sup> - عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 264-265.

الأهداف أو الوسائل، وهكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهدافه السياسة الاقتصادية للبلد والمتمثلة في الإنماء والعدالة والاستقرار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد. مما سبق يمكن القول أن التوازن الاقتصادي أمر ضروري ولمختلف الأنظمة الاقتصادية، رأسمالية كانت أو اشتراكية وحتى النامية، بالرغم من اختلاف أسباب الحاجة إليه من نظام اقتصادي لآخر.

#### المطلب الرابع: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي

يقصد بالتوازن المالي بصفة عامة ما تحدته المصادر الإيجابية في مصادر الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى تطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني أي بما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (المحاسبي) إلى إحداث توازن كفي يتمثل في التوازن الاقتصادي للمالية العامة.

قبل التعرض إلى أثر التوازن المالي على التوازن الاقتصادي تجدر بنا الإشارة إلى موضوع الموازنة العامة للدولة ومبادئها الأساسية في الفقرات التالية:

#### أولا : تطور مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة

ب- تعريف الموازنة العامة للدولة : تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.

الموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.<sup>1</sup>

على هذا فإن الموازنة العامة للدولة ما هي إلا خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

مما سبق نخلص إلى أن الموازنة العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة سنة.

<sup>1</sup> - محمود حسين الواجد، زاريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص131.

## ب - تطور مفهوم توازن الموازنة :

لقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي للموازنة العامة كما يتضمن التوازن الكمي والنوعي أيضا، فيسعى التوازن المالي للموازنة العامة إلى إقامة توازن بين الأصول والخصوم وتحسين النفقات في جانب الخصوم والإيرادات في جانب الأصول، ويفترض في هذا التوازن ألا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا ومتدخلا ومنفعلا بها ليطور واقعها بشكل إيجابي. لهذا فالتوازن المالي بصفة عامة هو ما تحدته المصادر الإيجابية في موازنة الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني، أي ما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (أو الحسابي) إلى إحداث توازن كفي يتمثل في التوازن الاقتصادي العام.

وبمعنى آخر يمكن القول أن وراء توازن النفقات (التسرب) مع الإيرادات (الحقن) في فترة الموازنة يجب الأخذ بعين الاعتبار التوازن الكمي والكيفي للجانبين السلي والإيجابي في موازنة الدولة ويدخل عموما في الجانب الإيجابي إيرادات الدولة الاقتصادية وحصيلة الضرائب المفروضة، أما في الجانب السلي الدين العام بكافة صورته وجميع الالتزامات التي تتحملها الدولة، ويمكن تفسير ذلك بما هو معلوم من أن عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في إنتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية، وذلك عن طريق استخدام الدخل فيتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة.<sup>1</sup>

فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض والإصدار النقدي في استثمارات ذات طابع إنتاجي تستطيع عوائدها من أرباح و سلع وخدمات وفاء هذا الدين وخدمته، أما التوازن الاقتصادي للموازنة العامة يفترض أن تكون منفعة إنفاق الإيرادات العامة لا تقل عن منفعة بقائها لدى القطاع الخاص، وهكذا فالتوازن الاقتصادي للمالية العامة يتحقق عندما تكون زيادة الدخل الوطني أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، أما إذا انخفض الدخل الوطني نتيجة ذلك فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى في حين تظهر زيادة الدخل الوطني من حيث النتيجة سياسة مالية سلبية تتجلى في عدم الوصول إلى مرحلة الضغط الضريبي. أما التوازن الاجتماعي للموازنة العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود، وكذا رفع مستواها المعيشي، وتخفيض حدة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة، فالدولة تقتطع

<sup>1</sup> - عصام بشور، توازن الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 374 - 375.

أموالا وتعيد توزيعها فيما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة فقر الطبقة الفقيرة وتخفيض فحش الطبقة الغنية. وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الموازنة ليس على الاستقلال ولكن من خلال التوازن المالي، فأى زيادة في الجانب السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

### ثانيا : توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام .

من المهام الأساسية للموازنة العامة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنها وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كلياً أو جزئياً، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، تتولى إنتاج السلع والخدمات، وتعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها.<sup>1</sup>

يعتبر توازن الموازنة من أهم عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الوطني والمحافظة عليه، فإذا لم يتحقق مثل هذا التوازن فإن ذلك من شأنه يؤدي إلى عدم توازن اقتصادي .

يتكامل التوازن المالي للموازنة العامة ( التوازن بين الأصول والخصوم) مع التوازن الاقتصادي لأنّه يفرض تعادلا بين الوسائل المالية المستخدمة في المالية العامة، فعندما يفرض التوازن المالي أن يقوم تعادل بين المنفعة الاقتصادية للقطاع مع مديونيته، وبالتالي مع مديونية الدولة عندما يمول المشروع عن طريق الخزينة العامة فإن ذلك يعني على مستوى الاقتصادي العام منع حدوث الخلل بين المنفعة العامة والتكلفة العامة، وعندما يفرض التوازن المالي للموازنة أن يكون المردود المالي لزيادة المنفعة الاقتصادية قادرا على الوفاء بالقروض التي تقوم التمويل بها وأداء خدمة هذه القروض، فهو يفرض بذلك عدم حصول تراجع في الدخل الوطني للبلاد. مما سبق نلاحظ أن مشاريع الدولة يفترض فيها تحقيق التوازن المالي أو تحقيق جدوى اقتصادية من استخدام الأموال فيها وربح وعائد معقولين، فإنّه في الوقت نفسه يفترض فيها زيادة في الدخل الوطني وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام حيث يفرض التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع مردودية النظام الاقتصادي بما يتطلبه من تحليل دقيق لحدود القطاع العام نوعاً وكما بحيث يمنع هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع أموال من القطاع الخاص وتقوم بعدها بإنفاقها بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني معادلة على الأقل لزيادته فيما لو بقيت هذه الأموال لدى القطاع الخاص، فالسياسة المالية

<sup>1</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 33.

السلبية هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي جديد أعلى من سابقه المحتمل قبل القيام بالاقتطاع والإنفاق.

يتكامل التوازن الاجتماعي للمالية العامة مع التوازن الاقتصادي العام لأنه يقوم على أساس الاقتطاع الضريبي من الدخول المرتفعة ثم إعادة التوزيع في صالح الدخول المنخفضة وهذا يعني تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ويعمل على رفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام.

## الخلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وأهدافها وتطوراتها. تعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وان كانت هذه السياسة من اقوي السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها بمعزل عن السياسات الأخرى، لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية (الجزائر) تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدما كبير عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا.

# الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية

المطبقة في الجزائر

## تمهيد:

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كل في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن هذا هناك ثلاث أدوات للسياسة المالية وهي : النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، والموازنة العامة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وهي العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وفي نفس الوقت عبارة عن الأدوات التي تلجأ إليها السلطات الحكومية إلى خفض حجم الطلب الكلي من خلال الضغط على حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة من خلال حجم الإنفاق الكلي ، بصورة غير مباشرة من خلال استعمال الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة ، هذا بالإضافة إلى استخدام وسيلة الدين العام .

ومن خلال ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: النفقات العامة.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة.

المبحث الثالث: الموازنة العامة.



### المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من (الدولة الحارسة) إلى (الدولة المتدخلية) إلى (الدولة المنتجة) تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية. ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلية، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية. وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، تناولنا في الأول مفهوم النفقات وعناصرها ، وفي الثاني أنواع النفقات العامة ، الثالث أساليب تزايد النفقات العامة ، أما المطلب الرابع الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

### المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة وعناصرها

سوف نتعرض إلى أهم ما جاء فيها من تعاريف ثم نتعرف على أهم عناصرها:

#### أولا : مفهوم النفقات العامة

يمكن تعريف النفقة العامة مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام<sup>1</sup>.

ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.<sup>2</sup>

#### ثانيا : عناصر النفقة العامة

نستنتج من التعريف أعلاه العناصر التالية:

**1. النفقة العامة مبلغ نقدي :** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء

<sup>1</sup> - علي لطفي ، المالية العامة ، دراسة تحليلية ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1995 ، ص 182 .

<sup>2</sup> - أحمد جامع ، علم المالية العامة ، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970 ، ص 75.

السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:<sup>2</sup>

أ - الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة.

ب - انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والإستلاء الجبري).

ج - محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د - تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

### 1- صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها :

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة الدولة أو تنظيمها - ركنا أساسيا لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة، فحسب هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

<sup>1</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص59.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص62.

وأخيرا لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بما شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

## 2- الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام :

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.<sup>1</sup> وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:<sup>2</sup>

أ - المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

ب - إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.

## المطلب الثاني : أنواع النفقات العامة (تقسيماتها):

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالي، اتسع نطاق الإنفاق العام، وتعددت وظائفه و الأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وتنوعت وتعددت بالتالي صور الإنفاق العام، وكان طبيعيا أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقا لمعايير وأسس معينة وتبعا للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات.

ونحاول أن نعرض في هذه النقطة تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية و نفقات غير عادية).

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 33.

<sup>2</sup> - طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره، ص 25، ص 26.

- التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).

أولاً : النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

### 1- النفقات الحقيقية :

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

### 2- النفقات التحويلية:

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه.<sup>1</sup>  
أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، أيستهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

تنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة (نقدية) ونفقات تحويلية غير مباشرة (سلفة، أو خدمة بالمجان) ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية للأفراد، في حين أن التحويلات غير المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للأفراد.<sup>2</sup>  
تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:<sup>3</sup>

أ- اقتصادية: مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

ب- اجتماعية: مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

ج- مالية: مثل أقساط فوائد الدين العام.

### ثانياً : النفقات العادية والنفقات غير العادية

إن تطور دور الدولة عبر التاريخ باتجاه المزيد من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة من حيث الحجم والنوع وهذا أدى إلى زيادة الإيرادات العامة ومع ازدياد النفقات العامة، لم تعد

<sup>1</sup> - رفعت المحجوب، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2001 ، ص 92.

<sup>2</sup> - علي لطفي، المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص 194.

<sup>3</sup> - عاطف صدقي ومحمد الرزاز، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 57.

الضرائب كافية لتغطيتها، خاصة إذا كانت هذه النفقات تستعمل لمواجهة مجالات استثنائية كالأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.. الخ.

ولهذا أصبح الفكر المالي يهتم بالحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الاقتراض وإلى الإصدار النقدي وقد وجد فيها مورد غير عادي، ولا يقتصر فيها على الضرائب.

مما سبق يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي).

وهناك عدة معايير للترقية بين النفقات العادية وغير العادية هي:<sup>1</sup>

**أ - الانتظام والدورية:** فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا تمويل الحروب ومواجهة الكوارث.

**ب - طول فترة الإنفاق:** فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

**ج - معيار توليد الدخل:** فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أنا القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فوائده وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فتعتبر نفقات غير عادية.

**د - معيار الإنتاجية:** فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.

**و - معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني:** تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمى بالجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية.

أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - A. Wogner: traité de science des finances, (sans date) , Paris PP191-192

<sup>2</sup> - علي لطفي، أصول المالية العامة ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1997، ص 25.

### ثالثا : التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة. والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي:<sup>1</sup>

#### 1- النفقات الإدارية للدولة:

تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

#### 2- النفقات الاجتماعية للدولة :

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

#### 3- النفقات الاقتصادية للدولة :

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء... الخ.

ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

<sup>1</sup> - السيد عبد المولى، المالية العامة، دارا لنهضة العربية، القاهرة، 1993، ص78-80.

### المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي ( دول متقدمة، ودول نامية). أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني<sup>1</sup> فاجنر "A.wagner" بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.<sup>2</sup>

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فاجنر والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني.

#### الفرع الأول : الأسباب التزايد الظاهري

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب نذكر:<sup>3</sup>

1- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).<sup>4</sup>

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات (1 دج) في الفترة 1 دج في الفترة (ن+1).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، عمان، 1997، ص252، ص253 .

<sup>2</sup> - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 61.

<sup>3</sup> - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص32-34.

<sup>4</sup> - حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية، 1999، ص 272، 282.

<sup>5</sup> - محمد خالد المهاني ، خالد الخطيب الحبشي، المالية العامة والتشريع الجبائي ، منشورات جامعة دمشق، 2000، ص 85 و ص 92.

2- **الزيادة المسطرة في عدد السكان:** تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، ومثلاً زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة،... الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحياً واجتماعياً، كذلك البطالة.

3- **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة ( الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

### الفرع الثاني : الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:<sup>1</sup>

- 1- **أسباب اجتماعية:** وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.
- 2- **أسباب اقتصادية:** الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.
- 3- **أسباب سياسية:** وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.
- 4- **أسباب عسكرية:** تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.
- 5- **أسباب إدارية:** إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

<sup>1</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص 87.



### المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

على الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر دراستنا هنا على الآثار الاقتصادية وحدها.

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

#### أولا : الآثار المباشرة للنفقات العامة

1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني: إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه ( إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... الخ.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.<sup>1</sup>

2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني : هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:<sup>2</sup>

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.

<sup>1</sup>- محرز محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، النفقات العامة ، الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص100

<sup>2</sup>- المرجع نفسه ، ص102.

- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقدم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

3- الأثر على الادخار الوطني: إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.<sup>1</sup>

مما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سلبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.

4- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل : يظهر هذا التأثير من خلال:<sup>2</sup>

- التدخل في توزيع الدخل الأولي: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).

- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفته مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

ثانيا : الآثار غير المباشرة

1- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني: يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل .

2- أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي : إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره ، ص104.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص105

<sup>3</sup> - زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ، بيروت، بدون سنة النشر ، ص76.

### المبحث الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة قوة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصا أصيلا لها.

مما سبق يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية<sup>1</sup> وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية:

- الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدومين).
- الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم).
- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة).
- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.

### المطلب الأول : مفهوم الإيرادات العامة

ويعني جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت بشكل إيرادات اقتصادية أو سيادية التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الانفاقي العام .

وبهذا تتألف أركان الإيراد العام من العناصر التالية :

- الصفة النقدية .
- الصفة العمومية .
- الصفة الاجبارية والنهائية.

<sup>1</sup> - إبراهيم علي عبد الله، أنور العجاردة، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة ، عمان، 2000، ص 120، ص 124.

وكما تعرف أيضا على أنها " الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية ، أو من مصادرها الخارجية عن ذلك ، سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية أو داخلية ، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والمالية .

**المطلب الثاني : الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية .**

**الفرع الأول : الإيرادات الاقتصادية :**

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن تتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

**أولا: إيرادات أملاك الدولة (الدومين)**

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين:<sup>1</sup>

**1- الدومين العام :**

يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة ... الخ.

ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولا يجوز تملكه بالتقادم، ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس على أموال للخزينة العامة، وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات ... الخ. هذا المقابل (الإيراد) يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهما يكن فالنتيجة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 95.

## 2- الدومين الخاص:

يقصد بالدومين الخاص كلما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدر الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:<sup>1</sup>

**أ - الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

**ب - الدومين الصناعي والتجاري:** ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، إما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئي.

**ج - الدومين المالي:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

## ثانيا: الثمن العام :

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... الخ.

إن الثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، المرجع سبق ذكره، ص447.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص448.

الفرع الثاني: الإيرادات السيادية :

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزانة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين، وسوف نقتصر في دراستنا على لضرائب والرسوم.

أولاً: الرسوم

كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات، وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين، ومع مرور الزمن، تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة.

1 - ماهية الرسوم:

يمكن تعريف الرسوم بأنها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لها لهم أو مزايا تمنحها لهم.

والرسوم عدة أنواع نذكر منها على سبيل المثال الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح والحفلات... إلخ.

من التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميز بخصائص ثلاث هي:<sup>1</sup>

أ - **الصفة النقدية للرسم:** أن الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعند حصوله على الخدمة المطلوبة من إحدى الهيئات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك.<sup>2</sup>

ب - **الصفة الإجبارية:** يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي به الخدمة، ويبدو عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله.

ج - **تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام:** يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر على الفرد

<sup>1</sup> - زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 135.

<sup>2</sup> - أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة، الجزء الأول، القاهرة، 1970، ص 85.

وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله، ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسوم تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة وأن هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة وأن هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع لتسجيل الملكية العقارية تتيح للفرد للحفاظ على حقوقه، كما أنها تؤدي إلى استقرار الملكية في المجتمع الحد من المنازعات.

## 2 - التفرقة بين الرسم وبعض الإيرادات الأخرى:

أ- الرسم والثلث العام: من حيث أن طبيعة الخدمات التي تؤديها الحكومة مقابل كل منهما يختلف تمام الاختلاف.

فبالنسبة للثلث العام تؤدي الخدمات دون أي قيود لجميع الأفراد الذين يكونوا على استعداد لدفع ثمنها.

أما الرسم فهو مقابل خدمات من نوع خاص ومثال ذلك:

- خدمات تتطلب توافر شروط معينة كالتعليم.

- خدمات تستوجب تقييد حرية الأفراد في مزاوله بعض الأنشطة كالتجارة في الأسلحة.

ب - الرسم والضريبة: الضريبة دون مقابل وهي إجبارية في حين أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة تقدمها الحكومة للأفراد بناء على طلبهم.

### ثانيا: الضرائب:

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية لذلك فن دراسة الضرائب تتناول جوانب متعددة ينبغي الإلمام بها جميعا، غير أن هذه الدراسة لا تسع لكل هذه الجوانب الأمر الذي ينبغي الاقتصار على بعض الموضوعات الجوهرية دون غيرها من خلال النقاط التالية:

## 1 - ماهية الضريبة وخصائصها :

عندما نشأت الضريبة في بداية الأمر كانت منحة أو مساعدة يقدمها المحكومون للحاكم، ليستطيع إنجاز المشاريع ذات المنفعة العامة، أو لمواجهة حرب تتعرض لها البلاد، أي كانت إلزام أو دوام، ثم تطورت بعد ذلك فكرة الضريبة لتصبح مشاركة في النفقات العامة نظير التمتع بكثير من الحقوق، وفي منتصف القرن التاسع عشر، تطورت فكرة الضريبة تطورا هاما بعد أن اتصفت بصفة الإلزام، وبالتالي أصبحت تمثل موردا من موارد الدولة، ثم تزايدت أهمية

الضرائب إلى أن أصبحت المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على ما يلزمها من إيرادات لتغطية نفقاتها المتزايدة، إلى أن أصبحت الضرائب اليوم تمثل وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إليها.<sup>1</sup>

مما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف الضريبة على أنها مبلغ من النقود تجر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطاتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعه إليها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وبمعنى آخر تفرضها لتحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومن هذا التعريف يمكننا التعرف على أركان (ميزات) الضريبة التي تميزها عناصر الإيرادات العامة وهي:<sup>2</sup>

**أ - الضريبة اقتطاع نقدي:** فالضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي من ثروة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين عكس الماضي أين كانت تدفع عينا.

**ب - الضريبة تدفع بصفة نهائية:** أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤد بها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري.

**ج - الضريبة تفرض وتدفع جبرا:** أنها تفرض من قبل الدولة على الأشخاص لما لها من سلطة السيادة أي أن العلاقة بين الدولة والمكلفين بدفع الضريبة هي علاقة قانونية وليست تعاقدية، ويترتب على ذلك أن الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر وكيفية تحصيلها، وفي حالة امتناع أحد الخاضعين عن دفعها حق للدولة الرجوع إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة.

**د - الضريبة فريضة بدون مقابل:** الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة.

**هـ - الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام:** لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.

<sup>1</sup> - علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص 61-63.

<sup>2</sup> - محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الرقازيق، القاهرة، 2000، ص 23-26.



2 - القواعد الأساسية للضريبة: يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها الشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهذه القواعد هي:<sup>1</sup>

أ - قاعدة العدالة: مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين.

لقد ثار جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقاً لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رأى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخول المرتفعة أكثر من أصحاب الدخول المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية.

ب - مبدأ اليقين: بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها.

إن استقرار نظام الضريبة وثباته (تفادي كثرة التعديلات) يخفف من العبء من خلال اعتبار الممول على دفعها بشكل منتظم ومعتاد.

ج - قاعدة الملائمة في الدفع: بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي، ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة.<sup>2</sup>

وقد نجم عن تلك القاعدة (قاعدة الحجز عند المنع) وهي أحد القواعد المتبعة في تحصيل الضرائب، وتعد وسيلة مناسبة في كثير من الأحيان حيث تخفف من شعور الممول بعبء الضريبة وتضمن غزارة الحصيلة بالإضافة إلى تسهيل عملية الدفع.

و - قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية: تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 157 - 160.

<sup>2</sup> - طارق الحاج، المرجع سبق ذكره، ص 51-52.

في العصر الحديث، أصبحت الدولة تتحمل نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي (مراقبة الممولين)، ولهذا لم تفرض ضرائب على الدخل الزراعي في كثير من الدول بسبب ارتفاع نفقات الجباية.

### 3 - مفهوم النظام الضريبية

يقصد بالنظام الضريبي أنواع الضرائب التي تفرض في دولة معينة في وقت معين، ويختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والاقتصادي السائد في كل منها.

يتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الضريبي الأمثل على معرفة كاملة بإيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى تفهم متعمق بالأسس العلمية لرسم السياسة الضريبية.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس نحاول أن نستعرض في هذه النقطة أهم أنواع الضرائب مع محاولة الإحاطة بالخصائص الرئيسية لكل منها.

لقد جرت عادة علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة على تقسيم الضرائب إلى المجموعات التالية:<sup>2</sup>

أ- **الضرائب المفروضة على الأشخاص والضرائب على الأموال:** فبالنسبة لضرائب الأفراد فهي التي تفرض على المواطنين أنفسهم، وكانت تصيب الشخص بعينه بغض النظر عن دخله وقدرته المالية، وقد وجدت منذ القدم، حيث كان يطلق عليها ضريبة الرؤوس في عصر الرومان والإسلام، تفرض الضريبة بمبلغ معين على كل شخص داخل الدولة.

تمتاز هذه الضرائب وفرقتها وسهولة جبايتها وتحديد سعرها، أما الانتقادات الموجهة إليها عدم عدالتها لأنها تصيب جميع المواطنين بالاستثناء سواء الأغنياء أو الفقراء.

ولكن مع التطور الاجتماعي تطور مفهوم الضرائب، فأصبح ينصب على ما يملكه الفرد من مال وليس عليه شخصيا، فظهرت التشريعات الضريبية في صورة ضريبة على الأموال، أما بالنسبة لضرائب الأموال فهي المرحلة الأخيرة لتطور الضرائب في الوقت الحاضر وهنا الضريبة تصيب ما يملكه الشخص من أموال داخل المجتمع ممثلة في رأسماله أو دخله، وتمتاز بعدالتها لأنها تصيب حجم الأموال التي يملكها المكلف، ويعب البعض عليها بصعوبة حصر أموال الشخص لاحتساب الضريبة وإمكانية التهرب الضريبي.

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 151.

<sup>2</sup> - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ب - الضرائب الواحدة والضرائب المتعمدة: عرفت الضرائب الواحدة منذ القدم، إذ كانت الدولة تفرض ضريبة واحدة فقط، وأول من طبق هذه الضريبة (الفيزوقراطيون) حيث نادوا بفرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي من الزراعة، فالزراعة هي العمل المنتج الوحيد، إلا أن الضريبة الوحيدة تعرضت لانتقادات شديدة من أهمها:

- لا تحقق إلا هدفاً مالياً فقط، إن الضريبة العصرية لها آثار في الاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج، فمع الضريبة الوحيدة من الصعب التحدث عن الضريبة كأداة في توجيه السياسة الاقتصادية.

- الضريبة الوحيدة لا تناسب الاقتصاد العصري فلا يوجد في الواقع مصدر وحيد للثروة في المجتمع بل هناك مصادر مختلفة زراعية، صناعية، تجارية... الخ، ولهذا الأسباب وغيرها، طالب بعض المفكرين بضرورة فرض أكثر من ضريبة على أي نشاط يزاوله الفرد ويحقق له ربحاً، من هنا ظهرت الضرائب المتعددة.

تعني الضرائب المتعددة أن تفرض أكثر من ضريبة أساسية واحدة، على أنواع متعددة من الدخول والأموال، وكلما زادت حاجة الدولة إلى المال ازداد أنواع الضرائب المفروضة، أي أن المكلف يدفع عدد من الضرائب على جميع الأنشطة التي يمارسها، وقد يزاول وظيفة وإلى جانبها يمارس التجارة أو يؤجر عقاراً.

يمتاز هذا النوع من الضرائب بأنه يتسم بالمرونة ويناسب المفهوم العصري للضريبة كما يجد من ظاهرة التهرب الضريبي.

فمساوى الضريبة وحيدة ومحاسن الضرائب المتعددة، دفعت أكثر الدول إلى تبني الضرائب المتعددة، وهذه الضرائب إما مفروضة على الدخول وعلى رأس المال أو على الإنفاق، ولكل دولة مجموعة من الضرائب تختلف باختلاف تكوينها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ج - الضرائب المباشرة وغير المباشرة: يعتبر هذا التصنيف من أقدم التصنيفات وأشهرها انتشاراً وذيوعاً في مؤلفات المالية العامة والاقتصاد، كما أن هذا التصنيف هو الشائع في وقتنا الحالي وليس من السهل التمييز ما بين هذين النوعين من الضرائب، وقد أجمع مفكري المالية العامة على وضع بعض المعايير لتسهيل التمييز بينهما وهذه المعايير هي:

- معيار الثبات: ويقصد به مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت دورياً (غالباً سنوياً) على المركز المالي للمكلف (الممول) الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة مثل الدخل أو رأس المال، في حين نجد أن الضرائب غير مباشرة تفرض على وقائع أو أعمال عرضية متقطعة كالضرائب على الاستهلاك أو

المبيعات والإنتاج... الخ. ومما سبق يمكن القول أن الضرائب المباشرة تصيب الثروة في ذاتها، سواء متحققة أو قيد التحقيق والضرائب غير المباشرة تصب الأعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها.

- معيار التحصيل: أي الطريقة التي تتبع للوصول للمادة الخاضعة للضريبة وتخصيها، تعد الضرائب مباشرة إذا حصلت على أساس جداول مبين فيها اسم المكلف والمال الخاضع للضريبة مثل الضريبة على الدخل.

أما الضريبة غير المباشرة فهي التي تتم تحصيلها على أساس وقائع أو ممارسة نشاطات اقتصادية معينة مثل ضريبة المبيعات، الجمارك، ضريبة الاستهلاك... الخ.

- معيار نقل عبء الضريبة: تعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف نهائيا مثل ضريبة الدخل والضرائب على رأس المال.

تعد الضرائب غير مباشرة إذا تم نقلها من مكلف إلى آخر مثل ضرائب الإنتاج التي يتحملها المنتج للسلعة وينقل ما دفعه من ضريبة على هذه السلعة عند بيعها للمستهلك (الضريبة على الإنتاج الاستهلاك).

نخلص مما تقدم أن هناك معايير متعددة للفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ولكن على الرغم من تعدد المعايير فإنها كلها عرضة للنقد، ولا يمكن الاعتماد على إحداها فقط لضمان الوصول إلى نتيجة سليمة، ومهما كان الحال فإن جل علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة استخدموا تعبير الضرائب المباشرة للدلالة على الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك ولهذا انقسم علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة إلى فريقين؛ فريق يدافع عن الضرائب المباشرة ويوضح مزاياها وفي نفس الوقت يهاجم الضرائب غير المباشرة، وفريق آخر هو عكس الأول تماما.

وفيما يلي نحاول عرض وباختصار وجهة نظر لكل من الفريقين:

● **مزايا الضرائب المباشرة:** تتميز الضرائب المباشرة بالمميزات التالية:<sup>1</sup>

✓ **ثبات حصيلتها:** إذ تفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي.

✓ **مرونتها:** بإمكان الدولة زيادة حصيلة هذا النوع كلما دعت الحاجة عن طريق رفع سعر الضريبة.

✓ **عدالتها:** وذلك طبقا لمقدرة المكلفين بالدفع.

✓ **قلة تكاليف جبايتها:** هذا بالإضافة إلى وضوحها.

● **عيوب الضرائب المباشرة:**

✓ **تعقد وطول إجراءات الربط والتحصيل** مما يترتب عليه تأخر تحصيل الكثير منها.

<sup>1</sup> - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

✓ تحصيل هذه الضرائب يتطلب جهاز إداري واسع قد يزيد في أعباء تحصيلها.

✓ ضخامة العبء الضريبي يدفع المكلف إلى التهرب منها بشتى الطرق.

• **مزايا الضرائب غير المباشرة:**

✓ ارتفاع حصيلتها لاتساع نطاقها إذ تشمل الإنتاج، الاستهلاك، المبيعات... الخ.

✓ سرعة تحصيلها.

✓ لا يشعر الممول بدفعها كونها تدخل ضمن ثمن شراء السلعة.

✓ مورد مباشر ومستمر على مدار السنة للخزينة العامة وليس موسميا.

• **عيوب الضرائب غير مباشرة:**

✓ عدم العدالة وعدم مراعاة الظروف المالية لدافعيها.

✓ السلع الضرورية هي أكثر السلع ملائمة لزيادة حصيلتها.

✓ تحتاج إلى رقابة محكمة على المنتجين لمنعهم من التهرب.

ومنه نلاحظ أن معظم النظم الضريبية في جميع دول العالم (رأسمالية، اشتراكية، متقدمة، نامية) تجمع ما بين الصنفين، إلا أن مدى مساهمة كل منها في الحصيلة الإجمالية للضرائب يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لظروف كل دولة.

**4 - التنظيم الفني للضريبة:**

يقصد بالتنظيم الفني الوسائل الفنية المستخدمة في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الضريبة منذ فرضها حتى تحصيلها، في ضوء الضوابط الاقتصادية الواجب مراعاتها وتبدأ هذه المراحل بتحديد المادة الخاضعة للضريبة، ثم قياس قيمة المادة الخاضعة، ثم تحديد قيمة الضريبة وأخيرا ربطها وتحصيلها.

ونتناول في هذه الفقرة وفي عجالة هذه الموضوعات على النحو التالي:<sup>1</sup>

**أ- تحديد وعاء الضريبة :** يقصد بوعاء الضريبة الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي المادة الخاضعة للضريبة، يتضمن تحديد وعاء الضريبة اختيار أساسي ومناسبة فرض الضريبة، فإذا ما تقرر اقتطاع جزء من القوة الشرائية في صورة.

<sup>1</sup> - باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998، ص 109- 112.

- اختيار وعاء الضريبة : يعني اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة (الدخل) الإنفاق الثروة.
  - تحديد وعاء الضريبة: تحديد ذلك الجزء الذي تفرض عليه الضريبة بعد طرح الإعفاءات والخصومات اللازمة.
- ضريبة، تعين تحديد الشكل الملموس للمادة التي تفرض عليها الضريبة، وهو ما يسمى باختيار أساس فرض الضريبة (أصل الضريبة).
- كما أنه يتعين التعرف على المناسبة التي تحصل فيها الإدارة من المادة الخاضعة للضريبة على جزء يذهب إلى خزنة الدولة.
- إذا ما تحدد أساس ومناسبة فرض الضريبة كانت الخطوة التالية المتمثلة في تحديد المادة الخاضعة للضريبة تحديدا كينيا وكما.

● اختيار أساس فرض الضريبة: يثير اختيار المادة الخاضعة عدة موضوعات أهمها:<sup>1</sup>

- الاختيار بين الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال .
  - الاختيار بين الضريبة على رأس المال (الثروة) والضرائب على الدخل.
  - الاختيار بين نظام الضريبة الواحدة أو نظام الضرائب المتعددة.
  - الاختيار بين نظام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
- اختيار مناسبة فرض الضريبة: أشرنا فيما سبق إلى المشكلة الأولى التي تتور عند تحديد وعاء الضريبة وهي اختيار أساس فرض الضريبة، وقد انتهت المالية المعاصرة إلى قصر فرض الضريبة على الأموال دون الأشخاص، والأصل في المجتمعات المعاصرة أن يتخذ الدخل أساسا لفرض الضريبة واستثناء يتخذ رأس المال (الثروة)، كأساس لفرض الضريبة، وبالانتهاء من ذلك تكون الخطوة التالية هي اختيار مناسبة فرض الضريبة. هذا الاختيار تتنازعه عوامل عديدة، إذ يتعين أولا تحديد مناسبة فرض الضريبة في وقت يسهل تقدير المادة الخاضعة لها، ثانيا البحث عن المناسبة التي تسهل فيها عملية تقدير قيمة المادة، ناهيك عن العوامل الأخرى التي تختلف باختلاف الهدف من الضريبة التي يراد فرضها.

ومن هذه الناحية فإن الضريبة يمكن أن تتبع كل من الدخل ورأس المال بطريق مباشر، وذلك أن تفرض على واقعة تملك رأس المال أو على واقعة اكتساب الدخل وهذه هي الضرائب المباشرة، كما يمكن أن تتبعها بطريق غير مباشر، وذلك بأن تفرض على واقعة تداول رأس المال أو على واقعة إنفاق الدخل وهذه هي الضرائب غير المباشرة.

<sup>1</sup> - باهر محمد عتلم، مرجع سبق ذكره ، ص115.

ب - **تقدير وعاء الضريبة:** بعد اختيار وعاء الضريبة وتحديدته، تأتي مرحلة تقدير وعاء الضريبة، أي قياس هذا الوعاء وتوجد عدة طرق لتقدير وعاء الضريبة يمكن تقسيمها إلى ما يلي:<sup>1</sup>

● **التقدير الإداري المباشر:** تلجأ معظم التشريعات الحديثة إلى هذه الطرق المباشرة في تحديد وعاء الضريبة ويمكن التمييز بين أسلوبين:

- **أسلوب الإقرار:** أن يقوم المكلف بنفسه بتقديم إقرار (تصريح) في موعد يحدده القانون يتضمن عناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة بصورة عامة ويطلق على هذا النوع اسم إقرار المكلف، كما هناك نوع ثاني من الإقرار يسمى إقرار الغير أين يلتزم شخص آخر غير المكلف بتقديم الإقرار إلى الإدارة الضريبية ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية تربط بين المكلف والشخص الغير، كصاحب العمل الذي يقدم إقرار إلى الإدارة المالية بالمبالغ المستحقة لديه للعاملين عنده والخاضعة للضريبة على المرتبات.

- **أسلوب التحديد الإداري المباشر:** تلجأ الإدارة المالية إلى هذه الطريقة في حالة امتناع الممول بقصد أو بغير قصد عن تقديم الإقرار المطلوب منه خلال المدة القانونية، ويجدد الوعاء في هذه الحالة بناء على ما بحوزه الإدارة المالية من معلومات، وتسمى هذه الطريقة بالتفتيش الإداري.

● **التقدير على أساس المظاهر الخارجية:** حسب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة بالاعتماد على بعض المظاهر الخارجية التي يسهل معرفتها مثل عدد العمال أو الآلات المستخدمة، عدد السيارات التي يمتلكها ... الخ.

من الواضح أن هذه الطريقة لا تحقق العدالة الضريبية، حيث أنه من الممكن أن تساوي المظاهر الخارجية بالنسبة للمولين بالرغم من اختلاف مستوى دخولهم، كما أن هذه الأخيرة قد ترتفع دون أن تتغير المظاهر الخارجية مما يقلل من حصيلة الضرائب الممكن الحصول عليها نتيجة ارتفاع مستوى الدخل.

● **أسلوب التقدير الجزافي:** يقصد بذلك أن قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقدر تقديرا جزافيا على أساس بعض القرائن مثل القيمة الإيجارية إذ تعد قرينة لتحديد دخل صاحب العقار، رقم الأعمال لتحديد ربح التاجر، ساعات عمل المحامي لتحديد دخله وهكذا.

إما أن تحدد هذه القرائن قانونيا ويطلق عليها بالجزاف القانوني وإما أن تحدد بصورة اتفافية بين إدارة الضرائب والمكلف وغالبا ما يتم الاتفاق على رقم معين يمثل مقدار دخله، وتسمى هذه الطريقة بالجزاف الإتفافي.

<sup>1</sup> - باهر محمد عتلم، مرجع سبق ذكره ، ص116-118.

ومما سبق يتضح تشابه كل من طريقة التقدير الجزائري مع طريقة المظاهرة الخارجية حيث أن كلا منهما لا تعتمد على الحقائق في تقدير الوعاء الضريبي وبالتالي يفتقدان الدقة والانضباط بشأن تحديد المادة الخاصة للضريبة.

**ج- سعر الضريبة:** بعد اختيار وعاء الضريبة وتحديد يطبق عليه سعر معين لتحديد مقدار الضريبة الذي يجب أن يدفعه كل مكلف، ويمكن في هذا الشأن إتباع إحدى الطريقتين:

تحديد مقدار الضريبة أولاً ثم تحديد سعرها، أما الثانية يحدد السعر أولاً وهو الذي يتوقف عليه مقدارها.

ويمكن أن تفرض الضريبة بسعر واحد بصرف النظر عن المادة الخاضعة لها وعندئذ تكون الضريبة نسبية، كما يمكن أن تفرض بأسعار مختلفة تبعاً لاختلاف قيمة المادة المفروضة عليها الضريبة وفي هذه الحالة تكون الضرائب تصاعدية.

**- الضريبة النسبية:** تكون الضريبة نسبية إذا ما تحدد سعرها بنسبة مئوية لا تتغير بتغير قيمة المادة الخاضعة لها، مثل فرض ضريبة على الدخل بسعر 10% بغض النظر عن مقدار الدخل، وهكذا يكون سعرها لا يختلف باختلاف مستوى دخل المكلف.

**- الضريبة التصاعدية:** هي التي تفرض بنسب مئوية تتزايد مع ارتفاع قيمة وعاء الضريبة، ومن ثم يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة حيث يرتفع السعر كلما زادت قيمة الوعاء.

مثال ذلك أن يكون سعر الضريبة 5% بالنسبة للدخل الذي لا يتجاوز 4000 وبعدها يكون مقدار الضريبة 20% ، أما إذا كان الدخل 5000 و فيكون سعر الضريبة 25% ومقدارها 1250 و هكذا.

ولتحقيق تصاعدية الضريبة يمكن تمييز أربعة أشكال رئيسية هي:

**التصاعد الإجمالي:** طبقاً لهذا الأسلوب تقسم الدخول إلى عدة فئات وتفرض الضريبة على كل فئة بسعر معين يزيد كلما ارتفعت فئة الدخل وقد ينص الشرع على إعفاء الفئة الأولى.

**التصاعد بالشرائح:** حسب هذه الأسلوب يقسم الدخل الواحد إلى شرائح يطبق على كل شريحة سعر معين يرتفع كلما انتقلنا من شريحة لأخرى، وهكذا فإن دخل الممول الواحد لا يعامل معاملة ضريبة واحدة من حيث السعر.

**التصاعد عن طريق التنازل (الطريقة التنازلية):** هذا الأسلوب عكس الحال عند فرض سعر تصاعدي حيث يبدأ من سعر يمثل الحد الأقصى الذي يفرض على الدخل المرتفعة، ثم ينخفض السعر كلما نزلنا على سلم الدخل.

**التصاعد عن طريق الإعفاء:** يعني إعفاء حد أدنى من الدخل مع بقاء سعر الضريبة ثابت فلو كان حد الإعفاء 1000 وحدة نقدية وكان سعر الضريبة 10% فإن أصحاب الدخل التي لا تتعدى هذا المبلغ لا يدفعون شيئاً وهكذا.



بعد حساب الضريبة يتعين تحصيلها وهذا هو ما نبهته في النقطة التالية:

**د- ربط وتحصيل الضريبة:** يقصد بربط الضريبة هو إصدار قرار من الإدارة المالية بتحديد المبلغ الذي يلتزم المكلف بدفعه كضريبة.

بعد إصدار قرار الربط فتأتي المرحلة الأخيرة التنظيم الفني للضريبة والمتمثلة في تحصيلها أي حصول الخزينة العامة على مبالغ الضرائب المفروضة طبقاً للتشريع الضريبي المطبق في الدولة.

يتم تحصيل الضريبة بعدة طرق أهمها:

**الأصل العام:** أي يلتزم المكلف بدفعها إلى الإدارة من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة بأدائها وتعد هذه الطريقة أكثر شيوعاً وتسمى بطريقة التوريد المباشر.

قد يتم دفع الضريبة بمعرفة شخص آخر غير المكلف بها، ومضمونها أن يكلف المكلف المشرع شخصاً آخر (المكلف القانوني) غير المكلف الفعلي بدفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة العامة على أن يقوم بتحصيلها فيما بعد من المكلف الفعلي.<sup>1</sup>

ويلجأ المشرع لهذه الطريقة بالنسبة للضرائب على الدخل وتسمى بالحجز عند المنع. ولضمان حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب فقد كفل القانون للخزينة العامة العديد من الضمانات أهمها:

- تقرير حق امتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى (يستوفي دين الضريبة قبل غيره).
- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد الممتنعين أو المتأخرين عند السداد.
- منح المشرع الموظفين المختصين في مصالح الضرائب حق الإطلاع على جميع الوثائق.
- تقرير قاعدة الدفع ثم الاسترداد.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى ما سبق، نجد كذلك وسائل مكافحة التهرب الداخلي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: الإيرادات الائتمانية (القروض)

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت

<sup>1</sup> - محمد عفر وأحمد فري، اقتصاد المالية الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 262-268.

<sup>2</sup> - علي لطفي، أصول المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 163.

<sup>3</sup> - رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 190-194.

نفسه لا يستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:<sup>1</sup>

الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.<sup>2</sup>

أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:<sup>3</sup>

### الفرع الأول: ماهية القرض العام وخصائصه

تعتبر القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي.

### أولاً: تعريف القرض

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض.

لقد حظي موضوع القروض باهتمام كبير على مستوى الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث.

لقد عارض الكلاسيك فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل عن طريق القرض يحمل الدولة عبئاً مالياً يتمثل في أقساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى التضخم، وينجم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد. أما الفكر الاقتصادي الحديث كان عكس الكلاسيك، فقد نادى كينز بضرورة التدخل في الحياة الاقتصادية، وكانت نظريته اتجاه القروض أنها ذات دور إيجابي في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل وحث من البطالة، كما تعمل على تحقيق التوزيع الشامل للدخل عن طريق توجيه الأموال العامة نحو نفقات أكثر أولوية.

<sup>1</sup> - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ النشر، ص 269.

<sup>2</sup> - عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 72 - 75.

<sup>3</sup> - مروان عطوان، الأسواق المالية والتغذية، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 129 - 134.

ثانيا: خصائص القرض العام

- 1- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.
- 2- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.
- 3- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الإنفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.
- 4- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.

الفرع الثاني : أنواع القروض

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: القروض من حيث المصدر وحرية المكتتب والقروض من حيث لمدة:

أولا: تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكتتب

يمكن تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكتتب فيها إلى:

- 1- قروض اختيارية: وهي القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.
- 2- قروض إجبارية: وهي تلك القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبريا، علما أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط.

ثانيا: تقسيم القروض من حيث فترة السداد .

تقسم القروض من حيث فترة السداد إلى:

- 1- قروض قصيرة الأجل: وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:

الأولى: حالة العجز النقدي: وهنا يكون توازن الميزانية متحققا، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة.

ثانية: حالة العجز المالي: وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

2- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

3- قروض طويلة: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

ثالثا: تقسيم القروض من حيث مصدرها.

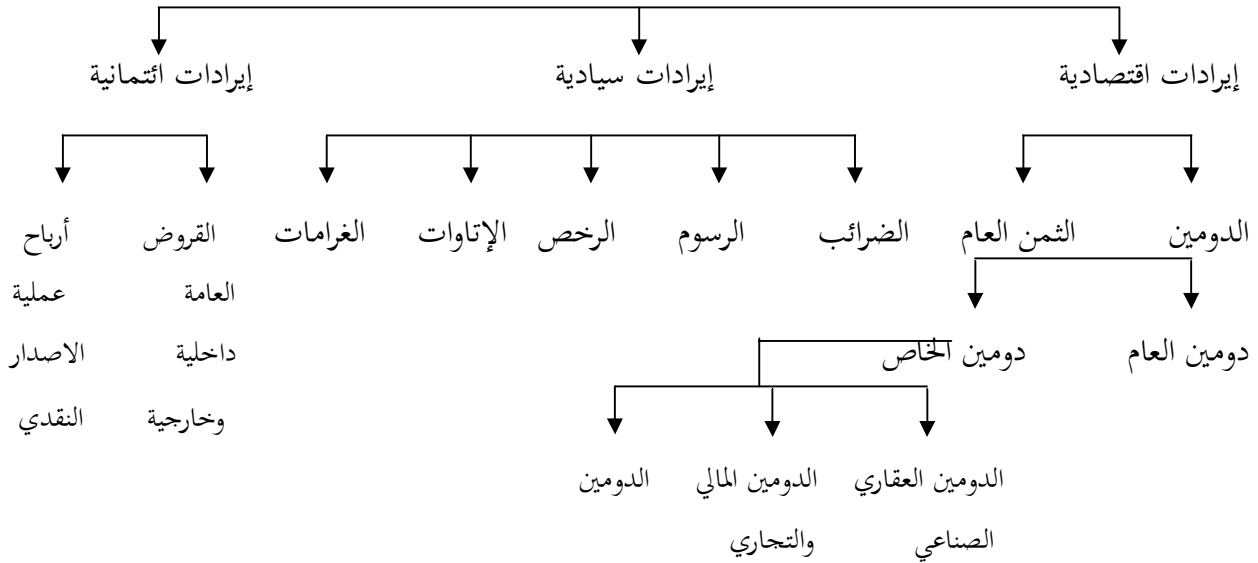
1- القروض الداخلية: وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وإذ ما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل.

2- القروض الخارجية: وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات وهي على عكس القروض الداخلية من حيث أنها:

- تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.
- تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار ولكنها تعمل العكس عند السداد.
- القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

ومما سبق، يمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة للدولة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: يوضح مصادر الإيرادات العامة:



وأخيرا يمكن القول أن الدولة تستطيع من خلال استخدامها لأي نوع من الإيرادات سالفة الذكر تحقيق أغراض مختلفة وعديدة ولهذا نحاول عرض الآثار المترتبة عن هذه الإيرادات ونقتصر على الآثار الاقتصادية للضرائب لكونها المورد الأساسي لخزينة الدولة وهذا موضوع النقطة الموالية.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإيرادات

اتضح لنا فيما سبق كيف تطور دور الدولة في العالم المعاصر، فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

ولما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتعرف وفي عجلة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الكريم صادق بركان، خاص عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973، ص 173 - 187.

### 1 - الأثر على الاستهلاك والإنتاج :

إن فرض الضريبة على المداحيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).  
إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

### 2 - الأثر على الادخار والاستثمار :

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين.  
إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.<sup>1</sup>

### 3 - الأثر على إعادة توزيع الدخل :

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 68-71.

#### 4 - أثر الضرائب على كسب العمل:

لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين:<sup>1</sup>

**الأولى:** حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.

**الثانية:** حالة الدخل المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا.

وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 166 - 169

### المبحث الثالث: الموازنة العامة

بعد أن أتهيأ في المباحث السابقة دراسة أدوات السياسة المالية من إنفاق وإيرادات عامة يكون من الطبيعي أن ننتقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة. وسوف تشمل دراستنا لموضوع الموازنة العامة النقاط التالية:

- مفهوم الموازنة العامة وخصائصها، والأسس العامة لتبويب الموازنة العامة.
- القواعد الأساسية للموازنة العامة.
- أهمية الموازنة العامة.

#### المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها

##### الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة.

فالموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الاستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تقوّل إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها.

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.<sup>1</sup>

الموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص261

<sup>2</sup> - محمود حسين الواحد، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص131.



وعلى هذا فإن الموازنة العامة للدولة ما هي إلا خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

### الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة

يستخلص من المفاهيم التي أوردناها أن للموازنة العامة خصائص نذكر أهمها :

#### أ- الموازنة العامة توقع :

تتضمن الموازنة العامة تقديرا احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات خلال فترة لاحقة. ومدى الدقة في التقديرات يشكل عاملا مهما في كسب أعمال الحكومة من قبل المجتمع والسلطة التشريعية.<sup>1</sup>

هناك نفقات يسهل تقديرها بدقة على افتراض استمراريتها كأن تكون على شكل التزامات على الحكومة مثل رواتب الموظفين، كما هناك أنواع أخرى يصعب تقديرها حيث يعتمد تقدير على عوامل يصعب السيطرة عليها مثل النفقات الاستثمارية أما تقديرات الإيرادات العامة بالرغم من أنها تتوقف على القوانين الضريبية غير أنها تتأثر بالنشاط الاقتصادي للفترة اللاحقة. لهذا عند تقدير كل من الإيرادات والنفقات العامة لا بد من وضع تقديرات للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن يكون خلال نفس الفترة، أي أن على السلطة التشريعية والذي يعد بمثابة برنامج الحكومة في الفترة القادمة حيث هذا البرنامج يعكس سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق والإيرادات المختلفة.<sup>2</sup>

طالما أن الموازنة العامة هي تنبؤ وتقدير فتجدر الإشارة إلى أن مسار العمل المالي لا يمكن رسمه مقدما بشكل تام، لذلك يجب السماح بوجود مرونة كافية لكي تساعد على التكاليف مع الاحتمالات غير المتوقعة.<sup>3</sup>

**ب- الموازنة العامة إجازة :** تعد الموازنة بمثابة خطة عمل الحكومة لفترة لاحقة، غير أنها تبقى في شكل مشروع أو اقتراح بموازنة غير قابلة للتنفيذ إلا بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق ممثليه في المؤسسات الدستورية، أي أن الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها.

<sup>1</sup> - عبدالله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1994، ص406.

<sup>2</sup> - زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص248.

<sup>3</sup> - السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص17.

يقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة هو الموافقة على توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة كما تتضمن خاصية الاعتماد أيضا منح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق وتحصيل الإيرادات، وبالتالي الموازنة العامة لا تعتبر نهائية إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، وبعدها يعود الأمر إلى السلطة التنفيذية (الحكومة) مرة أخرى تقوم بتنفيذ بنود الموازنة العامة بالإنفاق والتحصيل في الحدود التي صدرت بها إجازة هذه السلطة قصد تحقيق أهداف المجتمع.

إن ضرورة اعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة أي موافقتها على سياسات وبرامج الحكومة قبل تنفيذها دوريا، يهدف إلى متابعة السلطة التشريعية لما اعتمده سابقا مع سلامة التنفيذ سعيا لتحقيق أهداف المجتمع المسؤولة عنه.

### ج- الموازنة كأداة توجيه :

تطور دور الموازنة العامة واتبعت في ذلك تطور دور الدولة في المجتمع الحديث، ففي المالية الحديثة تطور دور الدولة وزاد نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، فأصبحت متدخلة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن الموازنة العامة تعكس برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ازدادت أهميتها فأصبحت هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، كما تعتبر الإطار المنظم لأدوات السياسة المالية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف.<sup>1</sup>

تعتبر الموازنة العامة بمثابة توجيه للسياسات العامة للدولة قصد تحقيق ما تنشده إليه من أهداف.

أخيرا يمكن القول أن الموازنة العامة للدولة أداة تخطيط للمستقبل، حيث تعكس الأهداف المرجو تحقيقها، مع إبراز السياسات العامة لتحقيق هذه الأهداف، فيمكن للحكومة بواسطة الموازنة العامة توجيه الأوضاع والسياسات الاقتصادية إلى المسار الصحيح.

### المطلب الثاني : الأسس العامة لتبويب الموازنة العامة

يعتبر التبويب أحد المراحل الهامة في المحاسبة إذ يتم فرز البيانات المتعلقة بحساب معين أو بنشأ معين ، ويشترط في التبويب بصفة عامة مايلي :

- أن يكون ملائما لطبيعة النشاط .
- أن يكون محققا لأغراض الرقابة .

<sup>1</sup> - السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص19.

- أن يكون ممهدا لمراحل التلخيص وعرض النتائج ودراستها .

ومن هنا كان البحث عن التبويب المناسب من أهم خطوات إعداد الميزانية كما أن التبويب السليم للموازنة العامة يساعد على ربط الموازنة العامة بالسياسة الاقتصادية، أي ربط الموازنة بالخطة العامة بحيث يكون تناسق وعدم التعارض بينهما، هذا بالإضافة إلى تسيير تنفيذ الموازنة وأحكام الرقابة المالية ومتابعة ما يتم من تنفيذ مع مقارنته بالمستهدف، وتيسير اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية وفيما يلي سنحاول استعراض أهم التبويبات المتعارف عليها للموازنة العامة وهي:<sup>1</sup>

**1- التبويب الوظيفي:** يقصد بهذا النوع أن يتم بتبويب (ترتيب) عمليات الدولة حسب النشاط أو الخدمة التي تؤديها الدولة على أساس ما تقوم به من وظائف كالأمن والدفاع والتعليم... الخ، وذلك بغض النظر عن التبعية الإدارية للنشاط (الجهاز الحكومي الذي يقوم بالإنفاق)، فمثلا قد يكون مستشفى تابع للقطاع العسكري، ولكن عملياته يجب أن تظهر في جانب الإنفاق على الصحة وهكذا.

يتميز التبويب الوظيفي بتيسير دراسة مختلف أنواع النشاط الحكومي وأهميتها النسبية في الإنفاق الإجمالي كما يسمح بإجراء المقارنة فيما يتعلق بالنفقات العامة وكيفية توزيعها على وظائف الدولة واتجاهات هذا التوزيع ومن ثم تحليل النشاط الحكومي والوقوف على التغييرات التي تحدث في طبيعة هذا النشاط من عام إلى آخر.<sup>2</sup>

**2- التبويب الإداري:** يقصد بالتبويب (التقسيم) الإداري تصنيف النفقات والإيرادات العامة وفقا للوحدات الحكومية في الدولة (الوزارة، المصالح، الهيئات،... الخ)، فهو بذلك يعكس هيكل التنظيم الإداري للسلطات العامة.

حسب هذا التقسيم فكل وحدة تساهم في تحضير وإعداد الموازنة العامة للدولة من خلال قيامها بتحديد حجم النفقات المستقبلية وإيراداتها المتوقعة خلال السنة المقبلة، كما أنه يمكن السلطة التشريعية من مناقشة واعتماد ومراقبة الموازنة بسهولة عن طريق دراسة الوضع المالي لكل وحدة حكومية على حدة.

**3- التبويب الاقتصادي:** يقوم هذا النوع على أساس عمليات الدولة حسب طبيعتها الاقتصادية، وعرضها في شكل تظهر به وكأنها جزء من نظام أوسع يشمل عمليات كل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يتم هذا التبويب حسب طبيعة العملية وحسب من يقوم بهذه العمليات أي يتم حسب العملية وحسب القطاع:

<sup>1</sup> - باهر محمد عتلم، سامي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 129 - 133.

<sup>2</sup> - عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 163 - 167.

أ- التبويب حسب العملية: ويتم تبويب العمليات حسب طبيعتها الاقتصادية وبصفة عامة تقسم هذه العمليات إلى مجموعتين متميزتين هما: العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية.

ب- التقسيم حسب القطاع: ليس تبويب ميزانية الدولة هدفا في حد ذاته لكنه وسيلة ليجعل من الموازنة أداة لتنفيذ السياسة المالية والسياسة الاقتصادية العامة، وبالتالي يقتضي المنطق تطبيق التبويب لا على الموازنة وإنما على الاقتصاد الوطني، سواء تم بواسطة الحكومة (في الموازنة) أو بواسطة القطاع العام أو بواسطة الأفراد وحتى يتم ذلك يلزم التبويب حسب القطاع، أي يتم تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات تضم كل منها مجموعات متناسقة، فالاقتصاد الوطني يتكون من قطاع الحكومة، قطاع الأعمال أفراد ومؤسسات لا تستهدف الربح، وقطاع العالم الخارجي (غير المقيمين). ولا يعني هذا أن كل اقتصاد لا بد وأن ينقسم إلى هذه المجموعات والقطاعات، بينما يتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاد وأبعاده والفلسفة التي يقوم عليها، وعلى أساس هذه المتغيرات أيضا يتوقف حجم ودور الموازنة العامة.

### المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للموازنة

تمر الموازنة باعتبارها أداة لقيان الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير التي تحكمها أسس معينة، والتي تولدت نتيجة للصراعات بين السلطة التشريعية والتنفيذية (بين الملوك والأمراء وممثلي الشعب). تعرف هذه الأسس بالمبادئ الأساسية لما لها من أهمية سياسية إضافة إلى أهميتها التنظيمية عند إعداد الموازنة، بهدف جعل الأفكار المعروضة أكثر وضوحا والتعرف بسهولة على المركز المالي للدولة. ونظرا لتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة بعد الأزمة العالمية، جعل من الالتزام ببعض المبادئ عقبة أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها هذه الدولة، وهذه المبادئ هي:

#### 1 - مبدأ السنوية

ظهر هذا المبدأ كنتيجة لشيوع مبدأ ضرورة الموافقة على فرض الضرائب بصورة دورية لتغطية النفقات العامة، أي توقع وإجازة نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية كل اثني عشر شهر إذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة، وهذا يعني أن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ لعدة اعتبارات سياسية ومالية. أما الاعتبارات السياسية تتمثل في أن السلطة التنفيذية يخضع لرقابة منتظمة ومتكررة نسبيا من جانب البرلمان، بهدف تمكين هذا الأخير من متابعة نشاط السلطة التنفيذية وراقبته حيث إذا قلت المدة عن سنة تصبح فعالية الرقابة شديدة ومرهقة، وإذا زادت عن سنة تصبح نوعا ما ضعيفة، ومن الناحية المالية

تعتبر فترة السنة مهمة جدا، حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتغير من فصل لآخر، حيث قد تكون إيرادات دورية والأخرى موسمية نفس الشيء بالنسبة للنفقات.<sup>1</sup>

تختلف بداية السنة المالية ونهايتها باختلاف الدول، في البعض تتطابق السنة المالية مع السنة الميلادية مثل الجزائر، وفي بعض الأحيان تبدأ في 01 أكتوبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما يعتمد السنة المحجرية مثل السعودية. وقد ظهرت استثناءات لهذا المبدأ أهمها:

أ - الموازنة الاثنا عشرية: جاء هذا الاستثناء للظروف التي تؤدي إلى تأخر المصادقة على الموازنة، فكان لابد من أن تتفق في العام اللاحق بموجب الإنفاق المماثل في العام السابق مقسما على اثنا عشر شهرا وما يطلق عليها في الجزائر لاعتمادات الشهرية؛

ب- الإعتمادات الإضافية: هي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا إلى الموازنة المعتمد سابقا ويطلق عليها في الجزائر لاعتمادات التكميلية؛

ج- الموازنة الدورية: وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة عن بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام؛

د- اعتمادات الدفع: حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الإعتمادات والتي تسمى باعتمادات الدفع (برامج التجهيز في الجزائر).

## 2 - مبدأ وحدة الموازنة :

يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة وحدة الموازنة تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة<sup>2</sup>.

ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

<sup>1</sup>- حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه ، ص 88.

أ - استثناءات مبدأ وحدة الموازنة: هناك عدة استثناءات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الموازونات المستقلة: وهي موازونات منفصلة عن الموازنة العامة؛ وتعود إلى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

- الموازونات الاستثنائية: وهي موازونات منفصلة عن الموازنة العامة وتتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة.

- الموازونات الملحقة: الإعتمادات التكميلية والناجحة عن التعديلات الممكنة على الموازونات الإضافية.

- حركة النقود (عمليات الإخراج من الموازنة العامة): ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها نقل نفقة إلى ذلك الحين كانت مسجلة في الموازنة أو كان ينبغي أن تدرج نظريا ليتم قيدها في حسابات أخرى مثل تمويل الاستثمارات المخططة، المساهمات الخارجية... الخ<sup>1</sup>.

### 3 - مبدأ الشمولية :

يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة دون إجراء أية مقاصة بينها، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين نفقات وإيرادات أحد المرافق لإظهار صافي القيمة.

يعني الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة الأخذ بالميزانية الإجمالية حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرافق وكافة تقديرات إيراداته، وبعبارة أخرى فإن الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع أوجه النشاط للحكومة مما كان صغيرا أو كبيرا ويبرر هذا الالتزام لاعتبارات سياسية ومالية.<sup>2</sup>

لتحقيق أهداف هذا المبدأ وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين في إعداد وتحضير ميزانية الدولة قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات:

الأولى: تقضي عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد الشيخ، محمود الظاهر، مرجع سبق ذكره ، ص410.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص414.

<sup>3</sup> - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ، ص279.

الثانية: تخصيص الإعتمادات يقصد بها أن اعتماد البرلمان للنفقات العامة لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق العام.

ولمبدأ شمولية الموازنة استثناءات من أهمها:<sup>1</sup>

الموازنات الملحقة والمستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة للدولة وترتبط بها عن طريق حسابات الصوافي، فإذا حققت هذه الموازنات فائضا أوردته الموازنة العامة كإيراد في حساباتها، أما إذا حققت عجزا فتسد الموازنة العامة للدولة، صوافي بعض أنواع الإيرادات مثل إيرادات رسوم الطوابع الذي يحسم منها عمولة بائعها.

#### 4- مبدأ توازن الميزانية

توازن الموازنة له مفهومان، مفهوم تقليدي والآخر حديث، فالأول يقضي تعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة، أما الحديث يقوم على أساس التوازن المالي والاقتصادي بدل توازن النفقات والإيرادات

#### المطلب الرابع: أهمية الموازنة العامة

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطور وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

#### أولا: الأهمية السياسية للموازنة العامة

لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة. وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها.

ومن أهميات السياسة المتعاضمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملا لاندثاره.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - السيّد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 120.

مما سبق يمكن القول أن الموازنة العامة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، والحفاظ عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضا السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.

### ثانيا: الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تعتمد إستراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي والمتمثلة، كما تعتبر جزءا من الخطة المالية وأداة لتنفيذها.<sup>1</sup>

وفي الأخير تعتبر الموازنة العامة كأداة للتأثير المقصود على الحياة الاقتصادية للدولة ومنه أصبحت عاملا هاما للحياة الاقتصادية في مختلف الدول.

### ثالثا: الأهمية الاجتماعية للموازنة

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأتي مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني.

إذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاهها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخل بعد الضرائب عنه قبلها.

<sup>1</sup> - السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 121



أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع... الخ. والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثلها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

#### رابعاً: الأهمية المحاسبية للموازنة

تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

إن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمسакها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقاً لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح وحتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية.

<sup>1</sup> - السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 26

خلاصة الفصل الثاني :

بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وأخير تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

## الفصل الثالث:

آثار السياسة المالية على التوازي الاقتصادي في الجزائر فترة  
(2019-2000)

تمهيد:

إن السياسة المالية لأي دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه، مستخدمة في مصادرها الإدارية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع

لقد لعبت السياسة المالية دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي نوعا ما في الجزائر ، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول ، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق توازنا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لأبأس بها وبناء على ذلك رأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الثالث: سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية 1998 ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001م إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط ، مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة والتقرير الاقتصادي العربي ، بيروت 2006 ، ص 88

المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (01): تطور الإيرادات العامة ما بين 2000-2019

الوحدة: مليار دج.

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة تطور الإيرادات%
2000	1028.8	-
2001	1234.3	19.9
2002	1457.7	18
2003	1451.4	-0.4
2004	1528	5.2
2005	1635.8	7
2006	1667.9	1.9
2007	1802.6	8
2008	1924	6.7
2009	2786.6	44.8
2010	3081.5	10.5
2011	2992.4	-2.89
2012	3455.65	15.48
2013	3820	10.54
2014	4218.18	10.42
2015	4952.70	17.41
2016	4747.43	-4.14
2017	5635.514	18.70
2018	6714.265	19.14
2019	6507.908	-3.07

المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة 2000-2019

## الفصل الثالث: آثار السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر فترة (2000-2019)

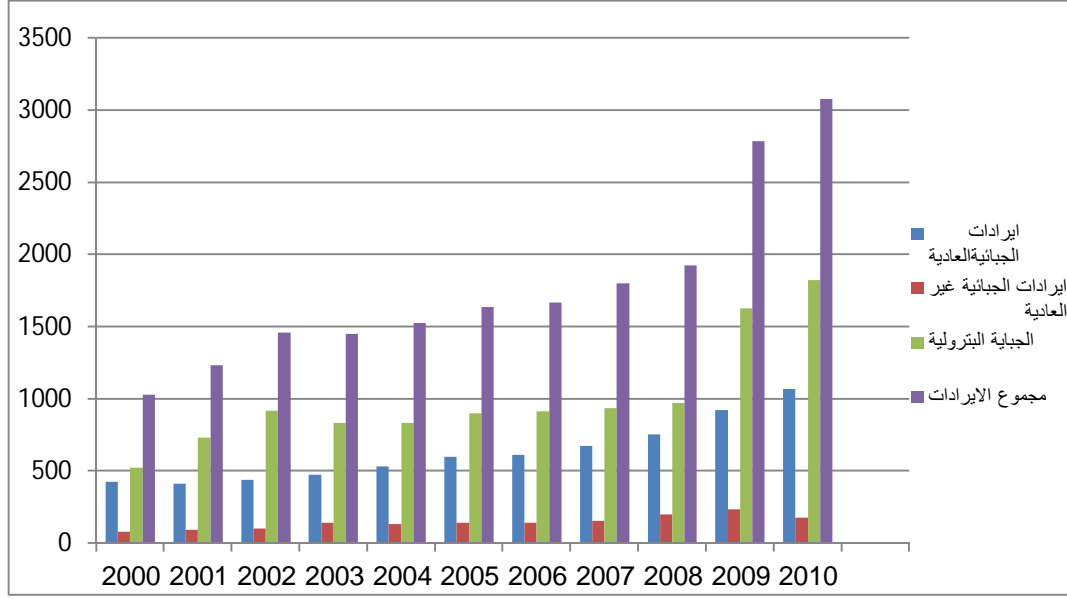
من خلال الجدول نلاحظ زيادة ف بنسبة الإيرادات بلغت سنة 2001 إلى 19.9 % مقارنة ب2000 بمبلغ قدره 205.5 مليار دج ، لتتخفف سنة 2003 بنسبة - 0.4% وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 كانت بنسب متزايدة تتراوح بين 1.9% و 8% لتقفز بنسبة 44.8% سنة 2009 بمبلغ قدره 815 مليار دج مقارنة بنسبة 2008 ، وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 3081.5 مليار دج ، بعدها في سنة 2011 انخفضت النسبة إلى -2.89% لتقفز إلى 15.48% في 2012 ثم انخفضت سنتي 2013 و 2014 على التوالي بنسب 10.54% و 10.42% بزيادة قدرت ب398.18 مليار ، ثم في سنة 2015 قفزت مرة أخرى إلى 17.41% وفي سنة 2016 انخفضت إلى -4.14% والتي قدرت إيراداتها ب4747.43 مليار وبعدها في سنتي 2017 و2018 تصاعدت النسبة فبلغت على التوالي 18.70% و 19.14% بينما تناقصت هذه النسبة في السنة الأخير حيث بلغت -3.07% بإجمالي إيرادات قدر ب6507.908 مليار .

هناك مصادر مختلفة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية وسنحاول من خلال الجدول التالي : معرفة أهم مصادرها .  
الجدول رقم (02) : مصادر الإيرادات العامة 2000 إلى - 2010 .  
الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإيرادات الجبائية العادية	إيرادات غير جبائية	الجبائية البترولية	مجموع الإيرادات
2000	425.8	79	524	1028.8
2001	411.3	91	732	1234.3
2002	438.8	102.5	916.4	1457.7
2003	475	139.5	836	1451.4
2004	532.3	133.5	836.2	1528
2005	596.9	139.9	899	1635.8
2006	610.7	141.1	916	1667.9
2007	676.1	153	937	1802.6
2008	754.8	199	970.2	1924
2009	921	237.1	1628.2	2786.6
2010	1068.5	177.2	1825.8	3081.5

المصدر : الأمانة العامة للحكومة , الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة 2000 - 2010

الشكل رقم (05): تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة، بإعتماد على بيانات جدول مصادر الإيرادات 2000-2010

يتضح من الجدول أن الجبائية البترولية تساهم بأكثر من 50 % من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات التي عرفتها طيلة هذه الفترة لتأتي الجبائية العادية في المرتبة الثانية , لكن لا تقل أهمية عن الجبائية البترولية وما أسهم في أهمية هذا المصدر السياسية الضريبية المتبعة من طرف الدول والتي كانت حصيلتها كما يلي :

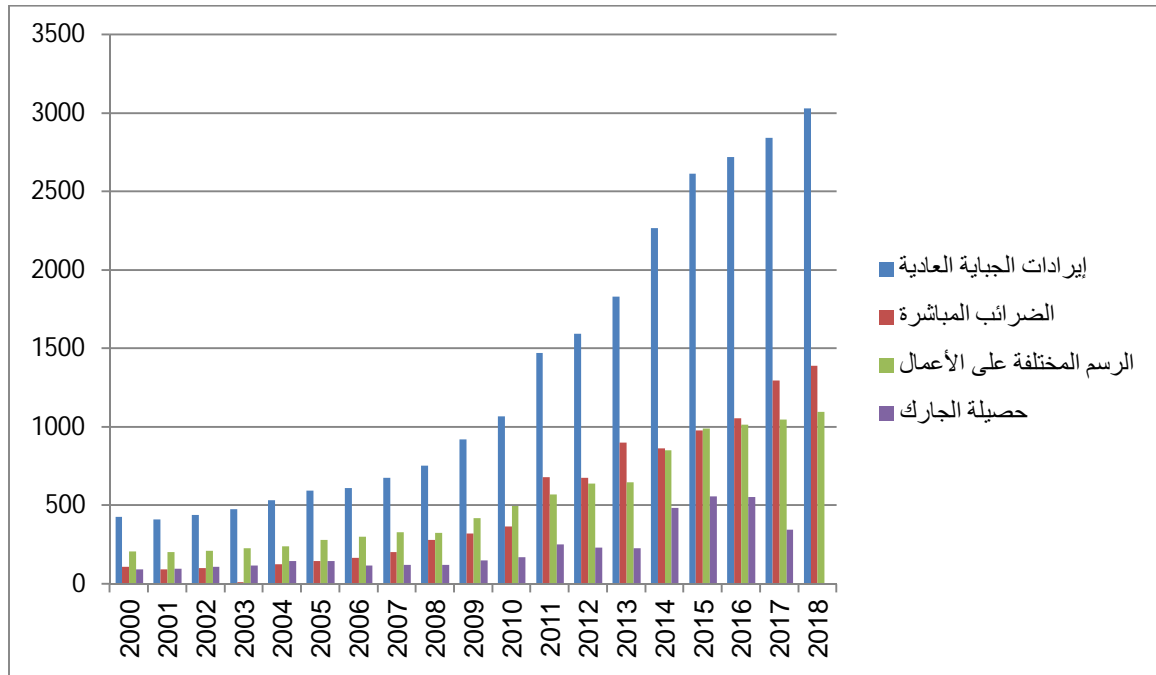


الجدول رقم (03) : مصادر الجباية العادية 2000-2018 . الوحدة : مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية العادية	الضرائب المباشرة	الرسم المختلفة على الأعمال	حصيلة الجمارك
2000	425.8	108.7	207.8	92.9
2001	411.3	93.9	201.4	97.6
2002	438.8	99.5	210.9	109.3
2003	475	11.01	227.7	118.3
2004	532.3	124.2	241.9	144.8
2005	596.9	147.4	279.6	147.9
2006	610.7	168.1	303	117
2007	676.1	201.3	331.6	120.7
2008	754.8	278.8	327.7	121.3
2009	921	321.8	417.6	149.6
2010	1068.5	367.8	496.2	170.3
2011	1473.5	680.3	570.8	253.2
2012	1595.75	677.73	639.67	232.58
2013	1831.4	903	649.2	228.8
2014	2267.45	866.12	853.33	485.4
2015	2616.37	980.74	989.03	557.7
2016	2722.68	1058.22	1014.38	555.35
2017	2845.37	1297.6	1047.6	345.57
2018	3033.02	1391.7	1097.116	397.405

المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة 2000-2018

الشكل رقم (06): تطور مصادر الجباية العادية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتجلى من الشكل أن الرسوم المختلفة على الأعمال لها الوزن الأكبر في إيرادات جباية العادية فقد قاربت النصف بسبب زيادة المشاريع الاقتصادية، فكانت قيمتها سنة 2000 207.8 مليار دج ثم انخفضت سنة 2001 إلى 201.4 مليار دج لترتفع مرة أخرى سنة 2002 فأقل قيمة لها في سنة 2010 بمبلغ 496.2 مليار دج لتصل إلى 1097.116 مليار دج سنة 2018، تلي الرسوم المختلفة على الأعمال على الضرائب المباشرة من ناحية مساهمتها في الجباية العادية فمن خلال الشكل كانت تتماشى الضرائب المباشرة على حصيلة الجمارك تقريبا بنفس الأهمية بمبالغ تتراوح بين 170.3 مليار دج و 397.405 مليار دج للسنوات الأخيرة للدراسة (2018)، وبدءا من 2014 استمر ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة تاركة حصيلة الجمارك في المرتبة الأخيرة لتصبح الضرائب في أربع سنوات الأخيرة ذات أهمية لا يستهان.

بالمقارنة مع الرسوم المختلفة للأعمال لتصل إلى 1391.7 مليار دج سنة 2018، وما يدل على ذلك أن السياسة الضريبية المتبعة من طرف الجزائر كانت ناجحة ووصلت على هدفها والمتمثل في توسيع الوعاء الضريبي وبالنسبة لحصيلة الجمارك رغم انخفاض أهميتها لكنها تعرف زيادة متذبذبة بين سنة وأخرى لتصل إلى أقصى حد لها بمبلغ 557.7 مليار دج سنة 2015 ثم تنخفض في السنتين الأخيرتين بقيمة 555.35 و 345.57 على التوالي وبعدها ترتفع إلى 397.405 سنة 2018، وما يمكن قوله عن حصيلة الجمارك أنها رغم الإجراءات

المتخذة بشأنها والرامية إلى التخفيض التدريجي لها لكنها عرفت ارتفاعا بسبب زيادة الواردات في إطار التجارة الخارجية .

#### المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة وتطورها في الجزائر.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال بداية بانتهاج التوجه الاشتراكي، الذي اعتمد على التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد وكان لذلك الأثر الواضح على ميزانية الدولة من خلال زيادة النفقات العامة، بينما في نهايات ومعناه الاقتصاد من أزمات بداية بأزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 والازمة الأمنية في التسعينات.

ساهمت هذه العوامل كلها لي بدء الدولة في مرحلة انتقالية قلصت من دور الدولة وبالتالي تأثرت النفقات العامة بصورة واضحة بفضل سياسات التقشف المنتهجة من طرف السلطات العامة.

أما في بداية الألفية الثالثة وبفضل الربحية المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول انتهجت الدولة سياسة توسعية من خلال عقد عدة برامج تنموية أثرت بصفة كبيرة على حجم تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام.

#### أولا: تحليل تطور النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000 - 2018)

لقد شهدت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 20.33% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963، إلى 46.4 سنة 1985، وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على اتفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة، وللتبعية لواقع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والزخم المتواصل لبرامج التنمية وما لذلك من أثر على الجانب المالي ، وفيما يلي بعض الإحصائيات التي توضح أهم التطورات التي حصلت على جانب الإنفاق العام وكذلك المنتج الإجمالي الخام، والتي تتبعها بالتحليل.

الجدول رقم (04) : تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000 - 2015). الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2000	1176100	22.29	856200	321900
2001	1321000	12.32	963600	357400
2002	1550600	17.38	1050000	510000
2003	1691400	9.08	1173800	612900
2004	1891800	11.85	1245400	646300
2005	2052000	8.47	1241400	810600
2006	2452700	19.53	1435200	1019200
2007	3108500	26.47	1672000	1442300
2008	4144000	33.31	2218000	1973300
2009	4224800	1.95	2259500	1925800
2010	4512800	6.82	2694500	1807900
2011	8272000	83.30	3879200	1974400
2012	7423000	-10.2	4782600	2275500
2013	6737900	-9.22	4131500	1892600
2014	6995700	16.1	4494300	2501400
2015	7656300	9.4	4591900	3154300

Source : <http://www.mf.gov.dz/>

#### ONS ,LESCOMPTE ECONOMIQUE DE 2000 a 2016 N°582

من خلال الجدول أعلاه وباستقراء أهم التطورات التي عرفتتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر منذ الاستقلال ومن خلال الشكل البياني أدناه يمكن إلقاء الضوء وبدقة على أهم نقاط الزيادة والنقصان من خلال السياسة الزمنية للنفقات العامة ومن ثم التطرق على تحليل أسباب التطورات الحاصلة فيها .

بين الجدول أعلاه تطور النفقات العامة ، وكان لهذا التطور جملة من الأسباب تتعلق بمسار الاقتصاد الوطني ، واهم التحولات التي طرأت عليه والتي يمكن أن نتطرق إليها كما يلي :

• مرحلة الإنعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة :

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة ، وفق سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كنزي ، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار الأسعار في النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد .

ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004-2000 ، وبرنامج دعم النمو خلال فترة 2009-2005 وبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال 2010-2014 وتلاهما المشروع الخماسي 2015-2019 ولقد جاءت معظم هذه الخطط الاقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات والقطاع الزراعي والقطاع السياحي والخدمات وقطاع البناء وإشغال العمومية والقطاع الصناعي والحرفي ، لذلك الكثير من الموارد وفي مطلع هذه الفترة تم إنشاء صندوق ضبط الوارد والذي خصص كملجأ للفوائض النفطية ، بحيث يعرف معدلات نمو جيدة مثلما يوضحه الشكل أدناه :<sup>1</sup>

ويرجع تحسين مدا خيل صندوق الضبط الوارد إلى ارتفاع أسعار البترول من سنة لأخرى أصبحت تستخدم موارد الصندوق في تغطية عجز الخزينة بناء على التعديلات التي أدخلت على أهدافه ، حيث أدى التحسن في أسعار النفط إلى تراجع مخاوف الحكومة بشأن انهيار أسعاره على مدى المتوسط ما شجعها تقدم على استخدام موارد لتغطية العجز في الخزينة الناتج عن التوسع والإنفاق الاستثماري ، وقد ارتفعت نسبة تمويل العجز من الصندوق من 1.152 مليار دج سنة 2006 إلى 52.111 مليار دج سنة 2008 ' لتتراجع قليلا سنة 2009 إلى 1.111 مليار دينار ، وكان القصد من التمويل جزء فقط من العجز بموارد الصندوق هو المحافظة على مستوى منخفض من التضخم ، كما ساعدت موارد الصندوق المتنامية بفعل الإنعاش سعر البترول في الأسواق العالمية من قيم الدول بتسديد المديونية الخارجية التي تراجعت بنسب كبيرة .

حيث عمدت السلطات إلى تسديد المسبق للديون ابتداء من سنة 2016 ، بالتفاوض مع كل من نادي باريس بنادي لندن وجل الدولي التي لها ديون مع الجزائر. وبالتالي استطاعت الجزائر استغلال الراحة المالية من

<sup>1</sup> - تم إنشاء صندوق ضبط الموارد خلال سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فائض مالي معتبر ناتج عن الارتفاع القياسي لسعر النفط في الأسواق

أجل التخلص من شبح المديونية، و انتهاج طريق تنموي من خلال البرامج التنموية المسطرة والتي سوف نتعرض عليها تباعها.

### 1- برنامج الإنعاش الاقتصادي :

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي ((Programme De Relance économique)) برنامج مهم جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ويعبر عن بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسية اتفافية توسعية ذات طابع كينزي يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، بعد التجربة المريرة التي مر بها خلال فترة التعديل الهيكلي، هو برنامج تم بعثه بعيد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر ويرجع هذا التحسين إلى ارتفاع أسعار النفط، وكانت الميزانية التي رصدت له حد معتبرة تقدر 525 مليار دج (أي حوالي 7 مليار دولار) موزعة على أربعة سنوات 2001-2004. خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية ، وكانت هذه المنحصات التالية التي رصدت له موزعة حسب الأنشطة كما يلي:

### الجدول رقم (05) : مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة : المبالغ بالمليارات دج

طبيعة الاعمال	رخص برامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45.0	12.4
الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	21.7
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	40.1
الموارد البشرية	93	77.8	37.6	2	210.4	17.2
الدعم المباشر للفلاحة	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	8.6
المجموع	204.4	185.9	113.2	20.5	525	100

Source : World Bank :op-cit ; p24, 2001-2004.

لقد خصص أكبر مبلغ من هذا البرنامج لقطاع الخدمات العامة نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة السبعينات من تدهور في البنى التحتية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في دعم النشاط الاقتصادي كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية .

• دعم الإصلاحات :

ومن أجل بلوغ نتائج مرضية و بأقل تكلفة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمثل الإطار العام للسياسة الاقتصادية المعتمدة من 2001 الى 2004، كان لزاما علي السلطات العمومية إرفاق هذا البرنامج بمجموعة من السياسات المصاحبة لضمان حسن سيره وتنفيذه فهذه السياسات تندرج في إطار دعم الإصلاحات التي خصص لها مبلغ 15 مليار دج، أين تصب في تحسين المحيط بما يسمح للمؤسسات بالعمل وفق مقاس النجاح لتكون فعالة في السوق، وبذلك تصبح الدولة تلعب بالكامل دور المؤطر والمدعم والمنظر للنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

• دعم القطاعات الإنتاجية:

بحسب برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) يمثل القطاعات الإنتاجية في:

• الفلاحة :

يندرج برنامج الإنعاش في إطار التخطيط السنوي للتنمية الفلاحية PNDA من اجل توسيع الإنتاج الزراعي بما فيها الصادرات , والعمل على استقرار سكان الريف , غير أن موضوعه يحتوي على أكثر النقاط التالية :

- تكثيف الإنتاج الزراعي ، شاملا كذلك المنتجات واسعة الاستهلاك بالنسبة للمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية عند التصدير ( برنامج تطوير لكل فرع من القطاع ) .
  - تحويل أنظمة الإنتاج لاحتواء ظاهرة الجفاف في سياق المحدد.
  - حماية الأحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي.
  - تطوير المراعي و حماية النظام البيئي .
  - مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين .
- و لقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 9.55 مليار دج<sup>2</sup> .

• الصيد والموارد المائية :

بالرغم ما يزدهر به قطاع الصيد والموارد المائية من ثروة سمكية مهمة، نظرا لطول الساحل الجزائري

<sup>1</sup> - مدوري عبد الرزاق ، عرض وتقييم اثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، ( أبحاث المؤتمر الدولي ) تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف ، الجزائر ، مارس 2013 ، ص10.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 10-11 .

(12000 كم) إلا أنه لم يستعمل بالشكل المطلوب ، ومن أجل استغلال رشيد لهذه الطاقة، فإن هذا البرنامج اهتم أساسا وفي البداية بكل عمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية، وأخرها بالتبريد والنقل والتكيف. فتنفيذ هذه البرامج يقتضي وجود إجراءات مؤسسية وهيكلية تضمن التكفل بها، كذا الإجراءات التي وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 أو بواسطة آليات أخرى ويخص هذا البرنامج تنفيذ ما يلي:.

- توفير الموارد للصندوق الوطني للمعونة من أجل السيد الحرفي وتربية الأحياء المائية (FNAFPA) يعتبر أداة متميزة الأداء البرامج .
- إنشاء تسهيلات ائتمانية لصيد الأسماك وتربية المائيات من خلال إحداث فرض السيد وتربية المائيات التابع الصندوق التعاون الفلاحي CNMA.
- إمكانية إدخال أحكام ضريبية وجمركية لدعم أنشطة المشغلين وقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج 9.5 مليار دج .

#### ● التنمية المحلية:

البرنامج المقترح والمقدر ب 113.9 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية. علي عدة مستويات فالتدخل فيها يعني التحسين النوعي لاسيما المستدام للشروط والإطار المعيشي للمواطنين وبذلك نجد أن البرنامج يعمل علي

- الموجهة في أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للمرافق<sup>1</sup> PCD انجاز مخططات البلديات والأنشطة على مجموعة من الأقاليم

التحكم في المساحات ( الطرق الولائية للشركة والماء التطهير) والمحيط فضلا عن تعزيز البنية التحتية للاتصالات المساعدة على استقرار أو عودة السكان لا سيما المناطق التي بها الإرهاب .

- الاستجابة المحليات الملموسة المعبر عنها بمشاريع هادفة لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية

فهذا الهدف يمكن بلوغه بواسطة إطار مرجعي محور حول إعطاء الأولوية للمشاريع التي تنطلق بسرعة أو التي يكون لها تأثير نوعي ومباشر على المجتمع المعني بتحسين شروط الحياة، وأكثر خلق النشاطات إنتاجية للسلع والخدمات وفرص العمل وفي نهاية المطاف هذا البرنامج يساعد على إعادة تأهيل الناطق بأكملها مع وضع الوسائل اللازمة لتوفير انطلاقة اقتصادية مفتوحة على عدة جهات منها: التقدم وتمكين المجتمعات من عيش حيزها الخاص ما دون تهميش وفقير.

<sup>1</sup> -PCD: Programme Communaux de Développement ;de decembre 2006 .sur le site :

<http://www.mfgov.dz/>



• الموارد البشرية وتعزيز الخدمات العالية و تحسين الإطار المعيشي:

- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي :

يعمل برنامج الانتعاش الاقتصادي على تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الاهتمام بالمشاريع والأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية، حيث قدر غلافها ب11.4مليار دج علما أن هذا البرنامج يتكون من ثلاث أجنحة كبرى : التجهيزات الهيكلية للإقليم، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران .

- التجهيزات الهيكلية للإقليم خصص لها مبلغ 142.9مليار دج

- إعادة إحياء النقابات الريفية في الجبال ، الهضاب العليا و السكن و العمران خصص فيما مبلغ (67.6مليار دج) .

- الموارد البشرية:

خصص لبرنامج التنمية البشرية غلاف مالي قدره 90.2 مليار دج لتقييم إمكانيات وقدرات هي موجودة في هياكل ومنشآت صحية وتربوية، وتم من خلال هذا البرنامج تحقيق النتائج التالية

- تم استهلاك 96.22 % من إجمالي الليلة للخصه لهذا البرنامج

- تم إنجاز 73% من المشاريع حوالي (1181 مشروع) ، 26% من المشاريع قيد الإنجاز حوالي (4193 مشروع) و 1% منها لم يشرع في تنفيذها حوالي (159 مشروع) .

- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها .

حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات قدر ب 5% إلا أنهم يتمكن من تحقيق هديه المتمثل في دعم النمو نظرا الارتفاع مدا خيل الأسر مما أدى إلى الطلب المكتف و بالتالي ارتفاع نسبة الواردات و عدم الارتفاع في مستوى الاستثمار المحلي، إن طبيعية الأهداف الرئيسية مثل رفع معدل النمو وتخفيض نسبة البطالة بتطلب من الحكومة إستراتيجية طويلة المدى

2- دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "PCSC"<sup>1</sup> في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة: (2001-2004).

<sup>1</sup> -PCSC: Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance;de decembre 2006 .sur le site : <http://www.mfgov.dz/>

أ- أهداف البرنامج لدعم النمو الاقتصادي:

يعتبر البرنامج لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته المالية والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية والقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وعليه المجموع النهائي لقيمته أصبح 80705 مليار دج

وضع البرنامج لدعم النمو جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة :** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين إطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتنمية النشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد :** وذلك من خلال تحميل الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي ، الأمني أو التعليمي.

- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية :** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي ، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي وتطويرها المتواصل يجنب الوقوع في مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والعرق للأفراد عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك ، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص لدعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

- **محاور البرنامج لدعم النمو:** يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل محاور التي يشملها والموضحة في الجدول التالية:

الجدول رقم (06) : محاور برنامج دعم النمو والاعتماد المرصودة له .

النسبة %	المبلغ مليار دج	القطاعات
45.5	1.908.5	أولاً: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان
	555.0	السكنات
	3995	التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني
	200	البرامج البلدية للتنمية
	250	تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	1925	تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز
	3115	باقي القطاعات
40.5	1703.1	ثانياً: برامج تطوير الهياكل القاعدية
	1300	قطاع الأشغال العمومية
	393	قطاع المياه
	10.15	قطاع التهيئة العمرانية
8	337.2	ثالثاً: برامج دعم التنمية الاقتصادية
	312	الزراعة والتنمية الريفية والصيد الحري
	18	الصناعة والترقية والاستثمار
	72	السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4.8	203.9	رابعاً: برنامج تطوير الخدمة العمومية
	99	العدالة والداخلية
	88.6	المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية
	16.3	البريد والتكنولوجيا الحديثة والاتصال
1.2	50	خامساً : برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة
	50	الاتصال والإعلام

مصدر: كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 209

### البرنامج لدعم النمو لفترة 2005-2009

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف العيشة و ذلك من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية الرياضية

## الفصل الثالث: آثار السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر فترة (2000-2019)

وثقافية أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم وذلك لأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

**3- برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014):** جاء برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي **286** مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي :

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق، والمياه. بمبلغ **9700** مليار دج أي ما يعادل **130** مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ **11534** مليار دج أي ما يعادل **156** مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي:

**جدول رقم (07): برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2010-2014) .**

المبلغ(مليار دج)	القطاع
9386.6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت القاعدية
أكثر من 895	الجماعات المحلية ولأمن الوطني والحماية المدنية
250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال

Sources: - IMF, Report of Algeria 2012 ARTICLE IV consultation No. 1947. Publicatie Services 200 19th Street, N.W. Washington 2013.p41.

يخصص هنا البرنامج أكثر من **40%** من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه والموارد الطاقية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافية والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.

خصص برنامج التكميلي النمو الاقتصادي ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 15000 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 200 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيمياوية وحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني الخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة بتحويل آليات إنشاء مناسب شغل جديدة. على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية

### ثانيا : تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الجزائر :

تعتبر ظاهرة زيادة النفقات العامة من أهم الظواهر التي استعرت انتباه الاقتصاديين، وتمر بها جل الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول عرفت النفقات العامة بما تطورا جليا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

من خلال هذا الجزء سوف نحاول تطبيق أهم التوجهات التي تطرقنا إليها في الجزء النظري على حالة الاقتصاد الجزائري وخاصة من خلال قانون *a. Wagner* لمعرفة طبيعة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.

### 1- اختيار تحليلي للقانون *A. Wagner* على حالة الجزائر :

لقد جاء قانون *A. Wagner* لإبراز العلاقة السببية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>، وقد تم تطبيق فحوى هذا القانون على عدة عينات من الاقتصاديات العالمية وفق رؤى متعددة وأثبتت الكثير من الدراسات في هذا المجال غموض في النتائج المتحصل عليها فعلى سبيل المثال لا الحصر جاءت دراسة *stalla Karginm*<sup>2</sup> 1999 بخصوص العلاقة بين، الإنفاق والدخل القومي في دول الاتحاد

<sup>1</sup> - حسب تقارير البنك الدولي فان نصيب الفرد من النفقات العامة هو مقدار ما يتحصل عليه الفرد الواحد من مجمل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويحس على أساس حاصل قسمة النفقات العامة على عدد السكان ، أما نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات ، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية

<sup>2</sup>-Stalla Kara Gianni, cal (1999), Testing Wagner's Law For the European Union Economies, the Journal of Applied Business Research. V. 18 NA

الأوروبي خلال الفترة (1949-1998) على المدى الطويل، وكانت النتائج غامضة جدا بمعنى أن الصحة أو بطلان قانون فاجنر حساس جدا لطريقة تطبيقها، كما أثبتت دراسة 2006

Bemardin Akiroby<sup>1</sup> التي أجريت على 51 بلدا ناميا لاختيار العلاقة بين النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي، وجود أدلة تعكس اتجاه زيادة الإنفاق الحكومي عبر الزمن، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وفقا لقانون فاجنر، ومحاولتنا هذه جاءت بغية إلقاء الضوء على حالة الجزائر من خلال تحليل هذا قانون من جانب إحصائي.

## 2- التحليل عن طريق الجانب الإحصائي للفترة (2000-2011):

من خلال الإحصائيات أدباء والتي عمل عجائب النفقات العامة وعدد السكان، والتي تم من خلالها استنباط

نصيب الفرد من النفقات العامة وكذلك نصيب الفرد من الدخل. مكنتنا من توضيح العلاقة التي جاء ما قانون A. Wagner بين نصيب الفرد من النفقات العامة وتصيب الفرد من الدخل، وذلك في الجزائر.

<sup>1</sup>. Sinha. Dipendra, (2007, Dose the Wagner's law hold for Thailand personal Rape Archive No 2560 posted (MPRAN07 2007).

جدول رقم(08): التحليل عن طريق الجانب الإحصائي للفترة (2000-2011)

عدد السكان الف POP	نصيب الفرد من الناتج PIB/POP	الناتج المحلي الخام PIB مليون دج	نصيب الفرد من النفقات العامة G/POP	النفقات العامة	السنوات
30416	134.7587	4098820	38.66715	1176100	2000
30879	137.3664	4241800	42.77988	1321000	2001
31357	142.0672	4454800	49.44988	1550600	2002
31848	160.8892	5124000	53.10852	1691400	2003
32364	189.3153	6127000	58.45384	1891800	2004
32906	229.8851	7564600	62.35945	2052000	2005
33481	254.3174	8514800	73.25647	2452700	2006
34096	274.5982	9362700	91.16905	3108500	2007
34591	319.9965	11069000	119.7999	4144000	2008
35268	284.5072	10034000	119.7913	4224800	2009
35978	334.9269	12050000	125.4322	4512800	2010
36717	392.6955	14418600	156.0966	5731400	2011

Source: . ONS Office nationale des Natiques <http://www.ons.dz>

المطلب الثالث: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر.

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاي، وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشي من تبذيره وسوء استعماله، ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

أولا: من حيث أفراد المجتمع

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع م كافية لتلبية حاجيات الأفراد مناسبة لأذواقهم وعاداتهم وتفا ليدهم ولهذا السبب يجب مراعاة المكان من حيث:

أ- الكثافة السكانية:

يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.

ب- أعمار السكان:

يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع الأزمنة تفيض عن حاجة المجتمع بينما نجد الأخرى في ندرة نامية وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، وتقع في إشباع حاجيات المجتمع بالدرجة الثانية

ج- نوعية السكان

لكي يكون هناك تناسب بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لا بد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي

د- دخل الأفراد المجتمع

من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة كما يجب على الجماعات المحلية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

ثانيا: من حيث الخدمة أو السلعة نفسها

أ- لا يمكن استرداد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام

ب- يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعاة تغييرها في كل زمان ومكان

ج- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع

د- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

ثالثا: من حيث التخطيط:

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجيات التي تشيع أفراد المجتمع على المدى الطويل ولتحقيق ذلك يجب ما يلي:

أ- لا بد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك للتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغير الأشخاص



#### رابعاً: من حيث الموظفين

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجتهم الاجتماعية فلهم السبب يجب القيام بما يلي:

أ. لا بد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءتهم المهنية

ب. توظيف ذو الكفاءات في أماكنهم المناسبة.

#### المطلب الرابع : الموازنة العامة

الموازنة العامة كأداة لقياس مدى تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد الناحية التغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثم تغيير الموازنة العامة للدولة في النظام المالي وجوهه.

#### أولاً: تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يعتبر قانون 84-17 القانون الحميد القانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة (06) للميزانية بأنها تشكل من الإيرادات، والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية للمعمول بها.<sup>1</sup>

كما يعرف قانون 90-21 للميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية بمجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلية والنفقات بالرأسمال وترخص بها- من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر في وثيقة تشريعية سنوية تقرير الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص ما بعد بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

#### ثانياً: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

الدراسية هيكل الموازنة العامة لدولة ما يجب معرفة المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات ، فقبل صدور قانون 84-17 كانت الجزائر تعتمد على القوانين المستوحاة من التشريع الفرنسي، وبصدور قانون 84-17 الذي أصبح أهم مرجع في المالية العامة والذي تم تعديله عدة مرات.

تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين : النفقات العامة والإيرادات العامة.

<sup>1</sup> - درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 - 2005، ص 380.

وهنا نحاول وباختصار التطرق إلى المعايير التي تبوب على أساسها مكونات الميزانية العالية في الجزائر أي تبويب النفقات العامة في الجزائر، تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.

**1- تبويب النفقات العامة في الجزائر:** لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري والاقتصادي والمالي

**أ- التبويب الإداري :**

تبويب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين :

- **التبويب حسب الوزارات:** أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التبويب ؛
- **التبويب حسب طبيعة الاعتمادات :** أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات
- **التبويب الوظيفي :** حسب هذا التصنيف قسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي :

✓ الخدمات العامة الإدارة العامة والأمن

✓ الخدمات الاجتماعية كالصحية والتعليم

✓ الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة

✓ النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام

علما أن قانون المالية لا يقدم صورة عن هذا النوع من التبويب.

**ب- التبويب الاقتصادي :** يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

\* نفقات التسيير (النفقات الجارية و نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)

\* نفقات المصالح الإدارية و نفقات التحويل أو إعادة التوزيع.

إن نفقات المصالح تهدف إلى مكافحة النافع والخدمات والأدوات النقدية للإدارة وهي ضرورية لسيرها، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني

**ج- التبويب المالي:** من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **النفقات النهائية:** وتمثل الحل المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها غاني فمثلا دفع رواتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف خيالية

- **النفقات المؤقتة:** تمثل جزء من حركة الأموال الخارجية من الصناديق العمومية بسنة مؤقتة حيث أن هذه الفئات تتعلق بالخرينة.

## 2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

تبويب الإيرادات عكس النفقات التي تبويب حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فان تبويب الإيرادات بنجم ميع أنبوب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

أ- **التبويب القانوني**: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحميل الإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون .

ب- **التبويب الاقتصادي**: يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن أن نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال (الثروة) وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل الضرب على أرباح الشركات الرسم على القيمة المضافة الخ<sup>1</sup>.

إن إيرادات ونفقات الموازنة العامة في من خلالها يتم التعبير عن اختبارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بالترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة

### ثالثا: دورة الموازنة العامة في الجزائر :

تعرف دورة الموازنة العامة بأنها تلك المراحل المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولية، وهذه المراحل متبعة في جميع الأنظمة التالية للدول ويبقى الاختلاف في توزيع المستويات في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الميزانية في الجزائر وهي:

#### 1- إعداد الموازنة العامة للدولة :

ويقصد بهذه المرحلة تحضير الميزانية عن طريق تحديد مبلغ النفقات التي يجب على الدولة غطيتها مواردها الجبائية وغير الجبائية لسنة مقبلة، ويجب أن تقدر النفقات قبل الإيرادات وهو ما يلزم الدولة بضمان السير الحسن لمصالحها

#### أ- السلطة المكلفة بتحضير مشروع الميزانية :

يتولى مهمة تحضير مشروع الميزانية في مختلف دول العام على اختلاف أنظمتها السلطة التنفيذية ويرجع ذلك لعدة أسباب:

<sup>1</sup>-درواسي مسعود ، مرجع سابق ذكره ، ص385.

ب- السلطة التنفيذية هي الوحيدة التي تملك كل المعلومات الضرورية :

\* تملك الهيئات والإطارات المختصة في ذلك لوضع الخطط المستقبلية :

بما أن السلطة التنفيذية هي المكلفة بالإعداد فيتم ذلك عن طريق تضافر جهود السلطات الداخلية للسلطة التنفيذية حيث نجد مجموع الوزارات أين تكلف كل واحدة بتحضير ميزانية دائرتها، ثم تجمع وزارة المالية كل المشاريع الصادرة عن مختلف الوزارات، وبعد ذلك يتم إعداد المشروع الأولي للميزانية العامة من طرف وزير المالية الذي يعرضه على مجلس الحكومي وبعد ذلك يتم إعداد المشروع النهائي للميزانية الذي سيعرض على السلطة التشريعية في المجلس الشعبي الوطني |

يمكن للسلطات السياسية أن تتدخل في تحضير مشروع الميزانية وذلك لما لها من صلاحيات والتي يمكن توضيحها فيما يلي :

- مساهمة رئيس الجمهورية:

- حيث يتمتع هذا الأخير بسلطة كبيرة في تحضير الميزانية لسببين هما:

- ترأسه مجلس الوزراء أن يكون له تأثير على سير الشاقيشات .

- باعتباره القاضي الأول في البلاد .

- مساهمة رئيس الحكومة:

إن سلطة رئيس الحكومة تحمي في توليه ضبط برنامج حكومته وعرضه على مجلس الوزراء أولا بالمجلس الشعبي الوطني ثانيا.

وأخيرا أن تدخل السلطات السياسية يمكنه من إعادة النظر في مشروع الميزانية العامة للدولة

## 2- إجراءات إعداد مشروع الموازنة العامة :

تتميز هذه الإجراءات بمرحلتين أساسيتين هما: إجراءات تقدير الميزانية العامة، إعداد الخطوط الرئيسية للميزانية

أ- إجراءات تقدير الميزانية العامة :

تهدف هذه الإجراءات إلى الوصول بقدر الإمكان إلى نتائج صحيحة.

-تقدير النفقات العامة:

تقدر نفقات الموازنة العامة على أساس التقدير المباشر من قبل الموظفين المختصين في الوزارات والهيئات العامة، ويجب أن يكون هذا التقدير واقعي وبعيد عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه على أرض الواقع، إن الطريقة المباشرة المتبعة لتقدير نفقات التسيير تقتضي أن يكون كل مرفق عمومي إداري بتقدير نفقاته مباشرة استنادا إلى

الالتزامات المادية المتكررة كالأجور والتكاليف الاجتماعية و المصاريف أدوات التسيير وأشغال الصيانة وإعانات التسيير المصاريف المختلفة .

لقد جاء في قانون 84-17 ( للمادة 25) ينبغي أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها ولا تحول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة الحق في تحديدها للسنة الموالية التالية، وهكذا لا يجوز نقل النفقات من سنة الأخرى مما أجبر القائمين على تقدير نفقات إلى مراجعة كافة النفقات وتبريرها مهما كان نوعها وحجمها أمها تقدير نفقات التجهيز يرتبط بتنفيذ إجراءات الخطة، حيث تمثل مبلغ اعتمادات التجهيز الذي يفتح سنويا بموجب قانون المالية القسط السنوي المرقم من الخطة التنموية ، وتجميع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العادية وفقا للمخطط الإعاني السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة علي عاتق الدولة.

#### -تقدير الإيرادات العامة:

يعتبر الأمر هنا أكثر تعقيدا لأن تقدير الإيرادات يقتصر على التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وخاصة أن إيرادات الميزانية الجزائرية تجسد بشكل كبير على إيرادات المحروقات والتي في الأخرى تتأثر بالمتغيرات الدولية، ما لها من تأثير على أسعار هذه المحروقات.

إن تحصيل الإيرادات يقوم على أساس آخر البيانات المتحصل عليها في ميدان التحصيل الجبائي والتي تعتبر كأساس في تقدير إيرادات السنة القبلية مع إدخال أثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة .

إن الطريقة المستعملة لتقدير الإيرادات العملية في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل فضية انطلاقا من أحدث المعلومات الاقتصادية مع استرشاد القائمين بالتقدير بالإيرادات التي حصلت في السنوات السابقة.

#### ج- إعداد الخطوط الرئيسية الليبرالية:

ويقصد بها مختلف عناوين الميزانية العامة التي تم إعدادها على مستوى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية وفق منهجية معينة مع ترشيد اختيارات الموازنة، وبعد إجراء التعديلات المحتملة على مشروع الميزانية بعد المناقشات ثم علي مجلس الوزراء للمصادقة عليه ثم يدمج في مشروع قانون المالية ويوقع في مكتب المجلس الشعبي الوطني لاعتماده.

#### 3- اعتماد وإقرار الموازنة العامة:

إن مشروع الميزانية الذي أعدته السلطة التنفيذية لا يكون قابل للتنفيذ إلا إذا وافقت عليه السلطة التشريعية ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة للمصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة والموافقة عليها، وبمجرد إبداء مشروع قانون المالية في مكتب المجلس الشعبي الوطني يحول على الفور للجنة المالية والموازنة لدراسته بعمق وبعد انتهائها تحرر تقريرا نهائيا بمجمل التوضيحات والتعديلات التي تراها

مناسبة لما يحول الملف إلى الجلسة العلنية من أجل المناقشة العامة والتصويت عليها. المناقشة من اختصاص البرلمان المنبثق عن دستور 1996 بغرفتين هما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة التي لها الصلاحية في إعداد القوانين والتصويت عليها، يعرض مشروع قانون المالية على الغرفة الأولى المجلس الشعبي الوطني لمناقشتها والمصادقة عليها ثم يرفع مرة ثانية إلى الغرفة الثانية مجلس الأمة) بهدف المناقشة والمصادقة كذلك، وهنا قد يقبل المشروع ويصادق عليه أي تأكيد نتيجة الفرقة الأولى أو يرفض.

وقد نص قانون 84-17 في مادته (70) على كيفية التصويت على بنود الموازنة العامة فبدلاً من التصويت على كل باب من الموازنة أقر التصويت بصفة إجمالية وهذا على خمس مراحل:

- التصويت بصفة إجمالية على الإيرادات العمومية.
- التصويت بصفة إجمالية على الاعتمادات الخاصة للتسيير حسب كل دائرة وزارية.
- التصويت بصفة نهائية على الجزء السنوي من الاعتمادات المخصصة للتجهيز.
- التصويت بصفة نهائية على رخص تمويل الاستثمارات.
- التصويت بصفة إجمالية على الحد الأقصى للنفقات حسب كل صنف.

بعد الموافقة على مشروع قانون المالية من طرف الغرفتين (سواء على حاله أو بعد تعديله) يدخل المشروع المعتمد مرحلته الأخيرة وهي الإقرار وهنا يأخذ منه صفته الرسمية والشرعية ويوقع من طرف رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية للدولة.

#### رابعاً: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر

بعد الانتهاء من إعداد واعتماد الموازنة تأتي المرحلة الأخيرة وهي التنفيذ ومن ثم المراقبة على التنفيذ ويقصد بهذه الأخيرة انفق المبلغ المدرج ضمن الموازنة العامة وتحصيل الإيرادات والمبالغ التي أدرجت في الأخرى في الموازنة، فإن كانت السلطة التنفيذية هي المكلفة باعداء وتحضير الميزانية لأسباب عدة في حين تكفل السلطة التشريعية بالمصادقة على المشروع، أما مرحلة التنفيذ من اختصاص الحكومية التي تتولى التنفيذ من خلال الوزارات الهيئات والمؤسسات التابعة لها ، أما البرلمان فيقوم بالرقابة السياسية معتمداً على مجموعة من الأدوات القانونية، في حين يمارس مجلس المحاسبة الرقابة القضائية

#### 1- تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر:

يتم تنفيذ عمليات الميزانية العامة من حيث:

- تنفيذ النفقات عن طريق الالتزام والتصفيح والأمر بالصرف.
- تنفيذ الإيرادات عن طريق إجراءات الإثبات والتصفيح والتحصيل.

- تنفيذ النفقات.

إن تنفيذ النفقات يشترط شرطين أساسيين هما:

- ترخيص الموازنة، التصويت على الميزانية هو شرط مسبق لتنفيذ النفقات العامة ، كما أن قانون المالية يقر ويرخص مجمل موارد الدولية وأعيانها لكل سنة :

● أصل الدين العمومي: إن ترخيص الميزانية لا يعطي حق إنشاء الالتزام بالاتفاق وإنما الاتفاق فقط، فإذا كان التصويت على الميزانية هو شرط شكل من أجل تنفيذها فان وجود الدين يمثل الشرط الأساسي لذلك. تفيد النفقات يتم من قبل عونين منفصلين هما: الأمر بالصرف الذي مهمته إصدار الأمر بتنفيذ النفقات أي عمله إداري، أما العون الثاني هو المحاسب العمومي والذي تتلخص مهمته في تنفيذ الأمر الصادر إليه من الأمر بالصرف.

وجود هذين العونين ضروري لتنقية الميزانية العامة كل حسب اختصاصه وأن عمل كل منهما منفصل عن الآخر أي أن هناك فصل في صلاحيات كل منهما وذلك لضمان التنفيذ للميزانية العامة إن تنفيذ عمليات النفقات العامة تمر بمرحلتين هما: المرحلة الإدارية، المرحلة المحاسبية أ- المرحلة الإدارية: يشرف علي تنفيذها الأمر بالصرف عبر ثلاثة عمليات هي:

- الارتباط بالنفقة: هو القرار الذي تصدره هيئة عمومية لتأكد على عاتقها الالتزام والذي ينتج عنه نفقة.

- تصفية النفقة : تتمثل في استنتاج دين الدولة وتحديد مبلغه، وعملية التصفية هذه تشمل عمليتين: إثبات الخدمة أي أن قد تم إنجازها فعلا، تحديد مبلغ النفقة أي حساب دين الدولة بدقة والتأكد بأنه مستحق ولم يدفع من قبل

- الأمر بدفع النفقة: هي المرحلة الأخيرة وتتمثل في الأمر الموجه إلى المحاسب بدفع النفقة حوالة الدفع-

ب- المرحلة المحاسبية: وهي عملية دفع المال إلى دائن الدولة أي أن دفع النفقة هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي ويتولى عملية الدفع شخص يختلف عن الأمر بالصرف وهو المحاسب.

## 2- تنفيذ الإيرادات (تحصيل الإيرادات) العامة:

إن نظام تنفيذ الإيرادات يختلف تماما على نظام تنفيذ النفقات، حيث يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المدرجة (المقدرة) في الموازنة العامة الإيرادات الأساسية للموازنة في الإيرادات الجبائية وإيرادات أملاك الدولة وبالتالي إجراءات تنفيذ الإيرادات تختلف باختلاف نوع الإجراءات، والإجراءات العامة لتحصيل الإيرادات تتمثل في ثلاثة عمليات متتالية وهي:

أ- الإثبات: وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي، حيث إن الأمر بالصرف والمحاسب العمومي لا ينشؤون الإيرادات وإنما يتدخلون لضمان تحققها وتصفيتها.

ب- الإحالة على التحصيل: أي تحديد المبلغ الصحيح الواقعة على المدين لصالح الدائن العمومي والأمر بتحصيلها .

ج- التحصيل: يمثل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية، حيث يصدر الأمر بالصرف الإيرادات ويرسلها إلى المحاسب العمومي وعملية التحميل تكون حسب طريقتين:

- التحصيل بالتراضي: أي أن المكلف يدفع الضريبة المستحقة بتاريخ الاستحقاق

- التحميل الجبري: أي أن إذا تجاوز تاريخ الاستحقاق فإنه يجوز للمحاسب العمومي ان يلجأ إلى التحصيل الجبري للديون العمومية

### 3- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة :

تتزامن مرحلة الرقابة مع مرحلة التنفيذ، حيث أنها ذات أهمية بالغة في التشريع الثاني الحديث لكونها وسيلة عملية وفعالة تضمن حسن تفيد الميزانية العامة للدولة، أي التزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة من إيرادات أو فقات والمحافظة على المال العام ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي رسمتها الحكومة .

وتصنف الرقابة العامة إما على أساس وقت الرقابة أو السلطة القائمة بالرقابة وهذه الرقابة تتناول شكل النفقة فهي إذن رقابة مدى شرعية النفقة وتطابقها مع التشريعات المعمول بها وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر الأشكال التالية: الرقابة الإدارية، الرقابة القضائية، الرقابة البرلمانية

أ- الرقابة الإدارية: هي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها وبالتالي في رقابة داخلية وتقوم بها وزارة المالية من خلال الأجهزة المختصة التابعة لها، ويمكن أن تفرق بين ثلاثة أنواع من الرقابة الإدارية وهي:

الرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها: يمارس هذا النوع من الرقابة من قبل الأجهزة التالية:

- رقابة مفتش الوظيف العمومي.

- رقابة المراقب المالي.

• رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ: تكون هذه الرقابة أثناء التنفيذ وبعد تأشيرة المراقب المالي قابل للدفع).

- رقابة المفتشية العامة للمالية: يصنف هذا النوع ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسب من خلال ما ثم

دفعه أو تحصيله وتقوم بها هيئة مستقلة تابعة لوزير المالية.



- رقابة مجلس المحاسبة: باعتبار مجلس المحاسبة هيئة ذات كفاءة قضائية وإدارية فإنها تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتهدف المراقبة التي يمارسها من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية و المالية العمومية

ب- الرقابة البرلمانية (التشريعية): بما أن السلطة التشريعية هي التي تصادق على الموازنة العامة فمن الطبيعي أن تشرف على مراقبة تنفيذها وبالتالي المجلس الشعبي الوطني في الجزائر هو الذي يمارس نشاط الرقابة حتى يبقى وفي الثقة الشعب، وتهدف هذه الرقابة إلى:

- التحقق من أن ممارسة المؤسسات الوطنية وتنفيذ القرارات مطابقا للتشريع والتنظيم المعمول بها.
- التأكد من التسيير للاقتصاد الوطني السهر علي محاربة التبذير والانحرافات والتلاعب بأموال الشعب .
- حماية البيروقراطية والتباطؤ في المهام.

#### خامسا: عجز الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والاتفاقية<sup>1</sup>.

أما عجز الموازنة فهو عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة للدولة، ويأخذ عجز الموازنة العامة شكلين:

أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة، وهذا هو الذي يصيب الدول النامية والجزائر واحدة منها، أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا من إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة وهذا ما يظهر في اقتصادية الدول المتقدمة.

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبت بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي.

وفي الجزائر إن تزايد الإنفاق بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة والتي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى الأمر الذي يقتضي منها الوقوف على هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها ومن ثم محاولة وضع سبل لمعالجة هذا العجز المزمن.

<sup>1</sup> - درواسي مسعود ، مرجع سابق ذكره ، ص 194-195

**المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.**

من خلال تعرضنا لدراسة أدوات السياسة المالية فسيتم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين حيث نتناول في المطلب الأول دور سياسات الإيرادات بينما نتناول في المطلب الثاني دور سياسية الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي.

**المطلب الأول: دور سياسات الإيرادات في تحقيق التوازن الاقتصادي.**

يتحقق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وعليه فسيتناول أولاً دور سياسات الإيرادات في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية ثم دورها في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

**أولاً: دور سياسات الإيرادات في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية**

تتمثل سياسات الإيرادات في السياسة الضريبية وسياسية التمويل بالعجز وسياسية الاقتراض العام .

**1- دور السياسة الضريبية في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية :**

يتحقق التشغيل العام للموارد الاقتصادية في النظام الرأسمالي من خلال رفع مستوى الاستهلاك والاستثمار، حيث تعني زيادة الطلب الاستهلاكي زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يدفع للمستثمرين إلى زيادة استثماراتهم وبالتالي تشغيل العمال العاطلين وتشغيل باقي الموارد الاقتصادية للمجتمع للخروج من حالة الكساد، وتساهم السياسة الضريبية في ذلك من خلال تخفيض الضرائب وتقديم حوافز ضريبية، كما يلي:

**أ- تخفيض الضرائب:** يؤدي تخفيض الضرائب في فترة الكساد إلى تشجيع الإنفاق، حيث تتنازل الدولة عن هذه الضرائب لفائدة المستهلكين الذين يستعملون هذه النقود الإضافية لديهم لزيادة استهلاكهم مما يعني زيادة حجم الطلب الكلي ويدفع المستثمرين لزيادة حجم استثماراتهم ، ويعتبر ذلك مساهمة في تحريك النشاط الاقتصادي الذي حالة من حالة الركود.

**ب- الحوافز الضريبية:** وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين الذين يقبلون على توسيع مشاريعهم أو الإقبال على إنشاء استثمارات جديدة مثل استصلاح الأراضي، وفي المقابل فرض ضرائب على الأموال العاملة بقصد رفع أصحابها إلى استثمارها في مجالات مختلفة، ما يزيد من قدرة الاقتصاد على تشغيل موارده وبخاصة توظيف العمال العاطلين وعدم تسريح من هم في وضعية التشغيل. إن هذه التخفيضات أو الحوافز الضريبية لا يمكن اعتبارها إجراءات فعالة في تحقيق هدف التشغيل التام للموارد الاقتصادية وذلك بسبب عدة من العوائق، منها:

- إن الإعفاءات الضريبية المقدمة لصالح المسنين لا يعني إنفاقها بالضرورة كما توقع صانعو السياسة المالية ما يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي، لأن الاقتصاد أصلاً يعاني من حالة كساد ولا يتوقع المستثمرون الخروج من

هذه الرحلة في وقت قريب، وعليه يفضلون اكتناز هذه النقود أو استثمارها في مجالات غير منتجة كسراء العقارات وغيرها وما قيل عن العشرين يقال أيضا عن المستهلكين، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسية يتوقف بالدرجة الأولى على توقعات التمرين المستهلكين

- تؤدي هذه التخفيضات والحوافز الضريبية إلى تقليل حجم الإيرادات الضريبية مما يقلل من قدرة الدولة على الإنفاق بين الاستهلاكي والاستثماري، بما يزيد من تفاقم حدة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدولة أصلا.

## 2- دور سياسة التمويل بالتضخم في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية:

يعد التمويل بالتضخم وسيلة سهلة لزيادة حجم الإيرادات في الدولة، مما يمكن من زيادة الإنفاق الحكومي فيرتفع المدخول للأفراد ويرتفع بارتفاعها الطلب الكلي الفعال، وزيادة الطلب الاستهلاكي ينشر التفاؤل بين المستثمرين ما تحفزهم على زيادة حجم استثمارهم ويرتفع بذلك مستوى التشغيل، وتختلف وجهة النظر الكنزوية هذه مع التحليل الكلاسيكي الذي يرفض سياسة التمويل بالتضخم نظرا لآثاره السيئة على الاقتصاد عموما ويعتقد أن الأصل هو عدم تدخل الدولة وأن التشغيل التام يحدث تلقائيا من خلال آلية السوق .

وإذا كان التمويل بالتضخم مفيدا في بدايته في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة حيث توافر كل شروط الإنتاج من يد عاملة مؤهلة وأدوات إنتاج كافية ومواد أولية ولا تنقص إلا الروح التفاؤلية لدى المستثمرين مع مرونة الجهاز الإنتاجي، في هذه الحالة يكون هذا التمويل مفيدا لتحريك النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه الزيادة في كمية النقود تؤدي أيضا إلى إعادة توزيع المدخول لصالح الطبقة التي تحصل على الربح على حساب الطبقة التي تحصل على الأجور حيث تكون زيادة الدخل النقدي أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات فترتفع الأسعار وتبقى الأجور النقدية ثابتة، وبعد فترة من الزمن يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية قد انخفضت فيطالبون برفع أجورهم مرة أخرى ويبدأ حدوث التضخم بعد حدوث إعادة توزيع الدخل لصالح المستثمرين ما بين الفترتين<sup>1</sup> .

ومع استمرار ارتفاع الأسعار يقل الطلب الكلي فيقل إقبال المنضمين على الاستثمارات، ومع ارتفاع الأجور وانخفاض الطلب الكلي تخفض دخول المستثمرين الذين يقررون تخفيض إنتاجهم وتسريح مجموعات هائلة من العمال ليعود مستوى التشغيل إلى الوضع الذي كان عليه.

هذا بالنسبة لاقتصاديات المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن، أما بالنسبة للدول النامية فان التمويل بالتضخم يصطدم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فتؤدي إلى زيادة في كمية النقود إلى ارتفاع أسعار وأجور الأفراد نظرا لثبات كميات السلع والخدمات المنتجة ، ولهذا لا ينصح بالتمويل بالتضخم في البلاد المتخلفة لعدم قدرتها على زيادة مستوى التشغيل في هذه البلاد<sup>2</sup>، وتزداد الآثار السيئة لهذه الأداة في حالة توجيهها نحو إنشاء الهياكل القاعدية

1 - محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، جزء 4 ، الاقتصاد المالي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2001 ، ص 621

2 - عبد المنعم عفر ، السياسات الاقتصادية الشرعية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ط 1 ، 1987 ، ص 332 .

التي تطول فترتها ولا تساهم في زيادة عرض السلع والخدمات أو تم توجيهها نحو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ويرى مؤيدي التمويل بالتضخم أن اجتناب الآثار السلبية له تطلب الالتزام بما يلي:

- عدم استخدامه في الدول النامية قبل ظهور بوادر مرونة الجهاز الإنتاجي.
  - أن يكون اللجوء إلى التمويل بالتضخم بقدر مناسب لحاجة تنشيط الاقتصاد.
  - مراقبة مستويات الأسعار وتقلباتها.
  - أن يوجه إلى المشروعات ذات القدرة على زيادة عرض السلع والخدمات دون غيرها.
- وعليه يلاحظ أن الآثار السيئة للتمويل بالتضخم تفوق آثاره الإيجابية لتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية وإذا كانت مجدية في بداية التمويل في الاقتصاديات المتطورة حيث الجهاز الإنتاجي المرن، فإنها غير مفيدة تما ما في الاقتصاديات المتخلفة.

### 3- دور سياسة الاقتراض العام في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية :

تعد سياسية الاقتراض ذات أثر ضعيف لتحقيق التشغيل العام للموارد الاقتصادية إذا كان النشاط الاقتصادي يعاني حالة كساد للأسباب التالية:

- يؤدي الاقتراض من الأفراد والمشروعات إلى تخفيض كميات النقود المخصصة للإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ، مما يؤثر سلبا على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي
- يكون حجم هذه القروض في الغالب مصغرا لعدم إقبال الأفراد والمشروعات على الاكتاب في سندات القروض العامة، مما يجعل أيضا أثرها ضعيفا ولا يمكن من تحقيق التشغيل العام<sup>1</sup>
- تتوقف فعالية سياسة الاقتراض العام في تحقيق مستوى التشغيل العام على مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة المتقدمة، أما إذا كانت قد وصلت إلى مرحلة التشغيل التام فإن سياسة الاقتراض العام تؤدي إلى حدوث التضخم.

- قد تلجئ الدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، وفي هذه الحالة نكون أمام أحد أمرين :
  - إذا كانت الأموال التي يتم اقتراضها من الجهاز المصرفي كانت عبارة عن أرصدة عاطلة، ففي هذه الحالة يمكن استخدامها في تحريك مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال إنفاقها على الدخول بهدف زيادة الطلب الفعلي
  - أما إذا كانت هذه الأرصدة مخصصة لمشاريع استثمارية فإن اقتراضها يؤدي إلى أثر عكسي، حيث يتأثر مستوى النشاط الاقتصادي سلبا وعموما فإنه يلاحظ ضعف تأثير سياسة القروض العامة في تحقيق مستوى التشغيل التام إن لم يكن هذا التأثير عكسها ويساهم في تطويل قدرة الكساد.

<sup>1</sup> - احمد مجذوب احمد علي ، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، هيئة الأعمال الفكرية ، السودان ، ط2، 2003، ص 278 .

ثانيا: دور سياسات الإيرادات في استقرار المستوى العام للأسعار

### 1- دور السياسة الضريبية في استقرار المستوى العام للأسعار:

تعد الضرائب من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لمعالجة ظاهرة التضخم لكون أهم أسباب التضخم تعود إما لزيادة الطلب الفعال أو لزيادة تكاليف الإنتاج في ظل زيادة كمية النقود المتداولة، وعليه يمكن معالجة التضخم باستخدام الضرائب للتأثير في الأسباب المؤدية له، كما يلي:<sup>1</sup>

- فرض الضرائب مباشرة على دخول الأفراد، سواء بزيادة نسبة الضرائب الحالية أو تخفيف الحد الأدنى من الأجر المعفي من الضرائب، مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الفردي ومن ثم الاستهلاك الكلي، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار وانحسار ظاهرة التضخم، فتخفيض التضخم يتم عن طريق الاقتطاع من الأفراد قوة شرائية كانت ستنفق.

- زيادة الضرائب المفروضة على المشروعات مما يؤدي إلى تخفيض طلبها الكلي حيث تقل أرباح المستثمرين ويلجئون إلى الحد من التوسع في استثماراتهم، ومع قلة الطلب الكلي تنخفض الأسعار إلى المستويات المرغوبة.

- فرض الضرائب على رؤوس الأموال للحد من زيادة الطلب الاستثماري مما يحد من ارتفاع الأسعار.

- تخفيض الضرائب غير المباشرة لأنها تعني الزيادة في أسعار السلع والخدمات بما يعادل نسبة هذه الضرائب وبالتالي المساهمة في حدة التضخم.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:

إن فرض ضرائب جديدة على دخول الأفراد أو على الأفراد ذوي الدخل المحدود يعني إضعاف قوتهم الشرائية في الوقت الذي ترتفع في الأسعار، مما يجعل النقابات العمالية تتصدى لمثل هذا الإجراء مما يعني عدم إمكانية تنفيذه.

● كما أن زيادة الضرائب المفروضة على المشروعات قد لا تؤدي إلى تخفيف الطلب الاستثماري بل إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التكاليف، وما يشجع المستثمرين على ذلك إمكانية بيع منتجاتهم بأسعار أعلى تعوض الضرائب المفروضة عليهم.

● يؤدي فرض الضرائب على رؤوس الأموال إلى زيادة أسعار الفائدة، مما يعني زيادة تكاليف الإنتاج وهنا يؤدي إلى رفع الأسعار التي تعاني أصلا من الارتفاع.

<sup>1</sup> - احمد مجذوب احمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 226

• يرى بعض الباحثين أن الضرائب إن استطاعت أن تعالج التضخم الناشئ عن زيادة الطلب فهي لا تستطيع معالجة التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف لأنه يقترن بالمطالبة برفع الأجور التي لا يمكن تخفيضه، مما يتطلب تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الضرائب التي تؤدي إلى زيادة التكاليف.<sup>1</sup>

وبناء على ما سبق فيما يخص دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشقيه.

التشغيل التام للموارد الاقتصادية وتحقيق المستوى العام للأسعار، فإن السياسة الضريبية أداة قليلة الفعالية في علاج أي من الظاهرتين، وتكون ذات فعالية أقل إذا كان حدوثهما متوازنا، حيث يتطلب تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية في تخفيض الضرائب لزيادة مستوى التشغيل ومن ثم زيادة التشغيل، بينما يتطلب تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار زيادة الضرائب لتخفيض المستوى العام للأسعار زيادته الضرائب لتخفيض مستوى الطلب الكلي بهدف تخفيض المستوى العام للأسعار.

## 2- دور سياسة التمويل بالتضخم في استقرار المستوى العام للأسعار :

هدف سياسة التمويل بالتضخم أصلا إلى زيادة دخول رجال الأعمال لرفع مستوى التشغيل في الاقتصاديات المتطورة، من خلال ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة أرباح المنضمين علي حساب ذوي الدخول المحدودة الذين يطالبون بدورهم بعد فكرة بزيادة أجورهم ومن ثم ارتفاع الأسعار مرة أخرى، وعليه نلاحظ أن الأصل في التسويق بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس العمل على استقرارها، فالعلاقة بين التمويل بالتضخم واستقرار المستوى العام للأسعار عكسية<sup>2</sup>، وعليه فلا يمكن استخدام سياسية التمويل بالتضخم لتحقيق هنا الهدف،

## 3- دور سياسية الاقتراض العام في استقرار المستوى العام للأسعار:

تؤدي سياسة الاقتراض العام في مرحلة الاكتتاب فيها إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي فتخفيض الأسعار وتقل حدة التضخم خاصة إذا لم تكن الأموال المخصصة للاكتتاب في هذه القروض عاطلة، أما إذا كانت عاطلة فإنها لا تخفض من مستوى الطلب الكلي وبالتالي لا تخفيض من المستوى العام للأسعار.

أما في مرحلة إنفاق هذه القروض فإن حجم الكتلة النقدية المتداولة ستزيد، وترتفع معها الأسعار بأكثر مما كانت عليه في السابق.

أما فيما يخص الاقتراض من الجهاز المصرفي فإن ذلك قد يقلل من الأرصدة المخصصة للإقراض للقطاع الخاص، مما يساعد على تخفيض الأسعار ولكن ذلك يكون في حدود ضيقة جدا لأن الجهاز المصرفي في قد توسع

<sup>1</sup> - احمد مجذوب احمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 226

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 251.

في منح الإنسان مما أدى أصلا إلى التضخم، وعليه يكون دور سياسة القروض العامة من الجهاز المصرفي أيضا ذات أثر ضعيف في التخفيف من حد التضخم.<sup>1</sup>

وعليه نلاحظ ضعف دور سياسات الإيرادات في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار كما هي ضعيفة في تحقيق مستوى التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

وكخلاصة لهذا نلاحظ ضعف دور سياسات الإيرادات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشقية لتشغيل التام للمواد الاقتصادية باستقرار المستوى العام للأسعار، وحتى الحالات القليلة التي يمكن أن يحقق فيها بعض الفعالية كالسياسة الضريبية للحد من التضخم والتمويل بالتضخم لتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن ، فإننا نجد بموازاة ذلك أثارا سلبية خاصة على عدالة توزيع الدخل.

أضف إلى ذلك ما تعانیه الاقتصاديات المتقدمة من ظاهرة التضخم الركودي، حيث تتزامن مظاهر الأداء الانكماشية من كساد وبطالة مع مظاهر الأداء التوسعي من تضخم حاد، ومع استمرار هذه الظاهرة لتصبح أزمة هيكلية للاقتصاد الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بأزمة التضخم في ثانيا الركود مما يعني ارتباك السياسة المالية الكينزية، إن هذا الوضع جعل السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية بعامة والسياسة المالية بخاصة في مأزق.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني : دور سياسات الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يشتمل هذا الطلب على نقطتين، تخصص الأولى البحث دور سياسات الإنفاق في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية، بينما تخصص الثانية لدور سياسات الإنفاق العام في استقرار المستوى العام للأسعار.

#### أولا : دور سياسات الإنفاق العام في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية

دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام للخروج من حالة الكساد التي مر بها الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، مما جعل سياسات الإنفاق العام في صدارة السياسات التي تحقق التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

وتحقق سياسات الإنفاق العام التشغيل التام للموارد الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، مما يدفع المستهلكين إلى رفع ميلهم الحدي للاستهلاك ويشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم سعيا وراء تحقيق الربح خاصة مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة المعروض النقدي، وتقوم الدولية في هذه الحالة به زيادة بناء المشروعات العلمية لتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وزيادة حجم الدخل من خلال زيادة المدفوعات التحويلية من إعانات بطالة وشيخوخة من جهة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد المنعم عفر، مرجع سبق ذكره، ص 334

<sup>2</sup> - محمد دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص 627.

<sup>3</sup> - احمد مجذوب احمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 307

توظيف يد عاملة جديدة في المشروعات التي قامت بإنجازها، وتغذي ذلك بسيل من التدفقات النقدية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال وتنشيط الاستثمار والإنتاج.

كما يمكن أن يكون الإنفاق العام في صورة إعانات اقتصادية للمنتجين لإنتاج بعض السلع الضرورية بتكاليف أقل من المعتاد اعتمادا على وفورت الإنتاج الكبير مما يساعد على بيع هذه السلع بأسعار معقولة تتناسب مع دخول الأفراد وتساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة سواء كانت بشرية أو طبيعية أو فنية أو مبالية، أو من خلال تدعيمهم استغلال الناطق النائبة التي لا تتوفر على المرافق الضرورية بإقامة مشاريع استثمارية فيها.<sup>1</sup>

ويستحسن الابتعاد عن تمويل الإنفاق العام باستخدام الضرائب واللجوء بدلا من ذلك إلى القروض العامة، لأن معظم الضرائب ينتج عن جبايتها أثرا انكماشيا على أساس أن الإيراد الذي تحصل عليه الدولة من الضرائب عادة ما يجد من إنفاق الأفراد على الأقل بجزء مقدار الضريبة، ويكون التأثير العكسي أشد إذا تم تحويل الإنفاق العام باستخدام الضرائب غير المباشرة التي تمس أساسا الدخول المنخفضة، ويستثنى من ذلك الضرائب المباشرة التصاعدية والضرائب علي المركبات التي تقع عادة على الأغنياء ولا يتأثر الإنفاق كيا بها كثيرا إلا أن هذه النتائج لا يمكن تحقيقها دون عوائق قد تسبب في الفشل المنطلق لسياسات الإنفاق كما سبق في حالة التضخم الركوندي، ومن هذه العوائق.<sup>2</sup>

أ- تحتاج المشاريع الاستثمارية التي تقرها السيئة في إطار سياسة الإنفاق العام بقصد تحقيق التشغيل العام للموارد الاقتصادية إلى وقت طويل لإنجازها، فيحتاج الأمر أولا إلى تشخيص الوضع الاقتصادي ثم اتخاذ القرار بضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي، لم يحتاج المشروع إلى وقت لتنفيذه كخطط التسيير وعقود التشغيل وحيازة الأرض وفترة البناء وأخيرا تبدأ مرحلة استغلال النتائج بتشغيل العمال والموارد الاقتصادية الأخرى، إن هذه المراحل التي يمر بها إنجاز المشروع قد تكون طويلة إلى درجة مرحلة الركود الاقتصادي الذي كانت تمر به الدولة فيؤدي إنجازها إلى أثر عكسية.

ب- في حالة اتخاذ القرار بإقامة مشاريع معينة فلا يمكن للدولة أن تتراجع عن إنجازها ولو تبين لها انقضاء فترة الكساد الذي كانت تمر به لما يلي:

- أن الدولة تكون قد أنفقت مبالغ ضخمة والتراجع في المشروع يعني إهدار كلي تلك الأموال
- ربما تكون الدولة قد قررت إنجاز هذه المشاريع في إطار وعود انتخابية في ظل ظروف معينة ولا يمكنها التراجع عنها حتى لا تفقد مصداقيتها بين الناخبين

<sup>1</sup> - محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون طبعة، 2004، ص 79

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 82 .



ج- إذا قررت الدولة منح إعانات معينة بناء على معطيات فترة الكساد بهدف زيادة الطلب الاستهلاكي فلا يمكنها التراجع عنها بعد ذلك، لتلا تحدث اضطرابات اجتماعية تكون الدولة في تعني عنها.

د- تتوقف فعالية إعانات الإنتاج على حالة السوق، فتؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج إذا كانت سوق منافسة كاملة أما إذا كانت سوقا احتكارية فتؤدي إلى زيادة أرباح المنضمين دون زيادة مستوى التشغيل، وتتناثر أخيرا بمرونة الطلب فإذا كان الطلب مرنا زاد المستثمرون من حجم إنتاجهم وزاد مستوى التشغيل إما إذا وصل الطلب إلى حدوده العليا وصار غير مرن فان هذه الإعانات تكون أيضا غير ذات جدوى فيما يتعلق بزيادة تشغيل الموارد الاقتصادية والخروج من حالة الكساد.

### ثانيا: دور سياسات الإنفاق العام في استقرار المستوى العام للأسعار

تؤدي سياسات الإنفاق العام إلى إحداث الضغوط التضخمية وليس التخفيف من حدتها فزيادة الإنفاق في صورة تحولات نقدية لصالح الطبقات الفقيرة يترجم إلى فائض طلب ومن ثم ارتفاع الأسعار وخاصة السلع الضرورية التي يقبل على استهلاكها ذو الدخل الضعيف، كما أن منافسة القطاع العام للوحدات الاقتصادية الخاصة في الطلب على بعض وحدات الإنتاج سواء في سوق العمل أو السلع أو سوق رأس المال الإنجاز مشروع غير ضروري بحيث يمكن تأجيله فسيؤدي إلى حدوث تضخم النفقة بسبب زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع النهائية خاصة في حالة الندرة النسبية لعوامل الإنتاج عند الاقتراب من مرحلة التشغيل التام للموارد الاقتصادية المتاحة.<sup>1</sup>

كما أن زيادة الإنفاق الحكومي إذا كان بكميات تزيد عن حاجة الاقتصاد، أو تم إقامة مشاريع تفوق مدة تحقيقها مدة الركود في الدولة قد تؤدي إلى آثار تضخمية تجعل الدولة تسعى في الاتجاه المعاكس للحد من التضخم بدل الإجراءات التي كانت قد بدأتها للخروج من حالة الكساد.

إلا أنه يمكن أن يساهم الإنفاق العام في تحقيق استقرار ولو جزئى في الأسعار من خلال تدخل الدولة في فترات الانكماش للحيلولة دون انهيار الأسعار حرصا على استمرار سير المؤسسات الإنتاجية، أو محاربة التضخم فيما يتعلق بالسلع الضرورية حيث تتدخل الدولة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية أو دعم المواد الأولية الضرورية لإنتاجها فضلا عن الإعانات المقدمة لبعض المستوردين للسلع الضرورية.<sup>2</sup>

ونتوصل من هذه التوضيحات إلى أهمية سياسات الإنفاق كأداة للخروج من حالة الركود الاقتصادي رغم الأخطار المحيطة بتنفيذ العملية، مما يتطلب الحذر الشديد في ذلك، أما استخدامها كأداة لاستقرار المستوى العام للأسعار فهي ضعيفة في تحقيق ذلك لأن الأصل في زيادة الإنفاق الحكومي هو ارتفاع الأسعار بما يساعد على زيادة حجم التشغيل وليس العكس، إلا في بعض الحالات الاستثنائية كدعم السلع الضرورية حتى لا ترتفع أسعارها فوق القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود.

1 - عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2 - المرجع نفسه، ص 82.

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام الجزائر خلال فترة (2001/2019) ونتائجها:

لجزائر قد عملت على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هته الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة و إلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى توازنات الكلية ، وتمثل هذه البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001-2004 )، البرنامج الدعم النمو الاقتصادي ( 2005 - 2009 )، برنامج التكميلي لدعم النمو ( 2010 - 2014 ) برنامج الحماسي (2015-2019).<sup>1</sup>

المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001 - 2004 ) ونتائجه:

يعتبر برنامج النمو الاقتصادي برنامجا مهما جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ويعبر عنه بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كنيزي يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي

أولا : برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001 2004 )

برنامج دعم النمو الاقتصادي ( 2001 2004 ) على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق 5 مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم النمو الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

ويعتمد هذا الدعم خصوصا على :

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي
- دعم الأنظمة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لا سيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية .
- إعادة الاعتبار للمنشات القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.<sup>2</sup>
- عملت الدولة في إطار برنامج النمو الاقتصادي على ضخ قيمته 525 مليار دج وزعت كما يبين الجدول التالي:

<sup>1</sup> . حاكمي بوحفص ، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس ، مجلة شمال إفريقيا ، ص 14 .

<sup>2</sup> . بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 25 / 04 / 2001

الجدول رقم (09) : برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	البيان	البرنامج
8.6	45		دعم الإصلاحات
12.4	65.3		دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد البحري
21.7	114		التنمية المحلية
40.1	201.5		تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي
17.2	90.2		تطوير وتنمية الموارد البشرية
100	525		المجموع

المصدر: جمال حمودة دراسة تحليلية لاتفاقية الشراكة العربية الاورو متوسطية , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , فرع التحليل الاقتصادي , جامعة الجزائر 2005-2006 , ص 333.

يتضح من الجدول أن الدول أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة 40.1 % من مجمع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ثم يليه نمو التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي نسبة 21.7 % ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و 45 مليار دج أي بنسبة 12.4 و 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج .

ثانيا : نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي :

من نتائج برنامج النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمثلها الجدول الآتي :

الجدول رقم(10): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة النمو(2000-2004):

البيان	السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)		4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات		2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم %		0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية		-53.19	68.71	26.03	-35.02	466.6
احتياجات الصرف مليار		11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدينار الخارجي مليار		25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل (دولار)		28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ، البنك الجزائري ، بيان الحكومة عن السياسية العامة ، ماي 2005 .

### 1- بالنسبة للناتج الداخلي الخام :

على اعتبار سنة الأساس هي سنة 2000 فان الناتج الداخلي الخام قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة بمعدل فاق 45 بالمائة وفي نهاية سنة 2004 عما كان عليه في سنة الأساس , وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة انكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في إنتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود 49.5 بالمائة عند نهاية سنة 2004 مقارنة بنسبة الأساس (سنة 2000) .<sup>1</sup>

أ- بالنسبة الى التضخم : لقد سجل معدل التضخم أكبر نسبة له سنة 2001 ب4.2 لينزل إلى 1.4 سنة 2002 ليعود بالارتفاع سنتي 2004/2003 على التوالي وهذا راجع إلى التذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار ( نسبة التغيير في المستوى العام للأسعار ) نتيجة زيادة اتفاق الحكومة .

ب- بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات : في بلد كالجزائر الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل التنمية والرجوع إلى معطيات الجدول السابق فان الناتج الداخلي الخام قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة بمعدل 25 بالمائة في النهاية سنة 2004 عما كان عليه الأساس إلا أن متوسط النمو الاقتصادي للفترة 3.8 بالمائة في السنة وهي نسبة مالم تتخطى حاجز 07 بالمائة على الأقل لا يمكن الحديث عن خروج البلد من دائرة التبعية لقطاع يتصف بالهشاشة والحساسية والخطر.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع والأفاق ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، بالجزائر ، 2011 ، ص 231-232.

## الفصل الثالث: آثار السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر فترة (2000-2019)

ج- بالنسبة للمؤشرات الأخيرة : ومن الدلالات التي تبعث عن ارتياح ثبات العملة أو استقرار المعدل للصرف طوال فترة البرنامج عند المتوسط 39 مليار دج وهذا ما يعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الايجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى .

2- البعد الجامعي في برنامج الإنعاش : ان برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اقتصاديا نوعا ما لابس به مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في نقطتين أساسيتين هما :

الأولى: الرفع من قيمة التحولات الاجتماعية واستهداف الفئات المعينة من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي.

الثاني: محاربة الفقر وذلك بتوفير فرص عمل وهو ما بين الجدول التالي:<sup>1</sup>

الجدول رقم (11): يبين أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004 الوحدة: نسبة المئوية

البيان	السنة	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني		1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الداخلي الخام		2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال		5.50	10.50	7.60	9.80	8
التحولات الاجتماعية		6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
الفقر		-	22.60	8.50	8	6.8

المصدر: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر جوان 2013، ص 37.

نلاحظ تطور في الناتج الداخلي الخام من بداية 2002 وهذا لم ينعكس بالإيجاب على رواتب العمال والتحويلات الاجتماعية حيث اعتمدت الجزائر على سياسة التقليل في الغلاف المالي لكن من جهة أخرى استطاعت الجزائر أن تقلص من نسبة الفقر أكثر من ( 50 % في سنة واحدة ) 2001-2002

وشهدت النفقات الصحية في السياق نفسه ارتفاعا في الفترة المدروسة وهو ما بينه الجدول التالي :

الجدول رقم (12): يبين نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للناتج الداخلي الخام. وح: نسبة مئوية

البيان	السنة	2001	2002	2003	2004
نفقات صحية بالنسبة للناتج الداخلي الخام		3.1	3.2	3.3	3.4

المصدر : تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

<sup>1</sup> - ماضي أسماء، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 165.

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ونتائجه.

يعتبر البرنامج دعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من البرامج الثلاثة، ويشمل على أهم النتائج:

أولاً: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

خلال هذه الفترة تم إطلاق البرنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذا برنامجي "الجنوب" و "الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساساً لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية و تحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المالية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.<sup>1</sup>

ويعد المنتج لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين الوحدات الثلاث، وبرنامج الجنوب خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج، موزعة كما الجدول التالي:

الجدول رقم (13) : البرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) .

النسبة %	المبلغ بالمليار دج	القطاعات
45	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	209.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.7	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر : البرنامج التكميلي بالنسبة للفترة 2005-2009 ابريل 2005 ، ص 6 .

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج / \$1 الواحد يعني ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو (60) مليار \$ و خصص منه نسبة 5، 85 لتحسين ظروف المعيشة والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية أي ما يعادل 52 دولار مليار و هذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي.<sup>2</sup>

وبالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي نسبة 15 % الذي ينتظر منه للأهمية بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 138 .

<sup>2</sup> - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 241-242 .

عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار (شرق - غرب) الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار ويتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009.<sup>1</sup>

يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة وتضيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار وعليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار. إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم في اعتقادنا يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الإقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو.

### ثانيا: نتائج البرنامج دعم النمو الاقتصادي.

تمثل نتائج البرنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي فيما يلي :

#### 1- الخروج من شبح المديونية:

من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية .

#### 2- الاحتياطي النقدي :

إن الاحتياطي النقدي بلغ 148.91 مليار دولار مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال .

وعلى هذا الأساس في الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة المالية و النقدية ولها أثر إيجابي واضح على الاقتصاد الجزائري ما لم يحدث تغيير سلبي علي مستوى أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة، وكذا ما لم تكن تغيرات هامة في تعادل العملات التي تشكل احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة أخرى وفيما يلي جدول بين تطور الاحتياطي النقدي:

الجدول رقم (14): يبين تطور الاحتياطي النقدي. الوحدة: مليار دج

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياجات الاجمالية بدون الذهب		56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

المصدر : بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ، ص 5 .

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 243.

3- المؤشرات الاجتماعية:

أ- مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة: لقد شهدت الفترة 2005-2009 تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكرم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخنت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستشارات الخاصة. وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة

الجدول رقم(15): يبين الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009):

التعيين	الفترة(2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الادارات العمومية والمؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الوردات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر : بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ، ص5

ب- حصة السكن: تشير إحصائيات السياسة العامة على أن فكرة برنامج دعم النمو قد نجحت بإنجاز 1045269 سكن ذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون، عبر مختلف الولايات.

إذا كان هذا الكم من الإنجاز قد لبي الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الأولى لم يمه الأزمة بعد وبالتالي فإن التحدي مستمر، كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج القدام، وعلى هذا الأساسي فقد انخفضت نسبة شغل المساند من 5.79 سنة 1998 إلى 4.98 مع نهاية 2009 بالرغم من الزيادة المحسوسة خلال العشرية الماضية

ج- الصحة العمومية: شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسيعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الأخر آليات عمل جديدة كما أن تطوير الإنتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، هذا بفشل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات وفيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية:<sup>1</sup>

الجدول رقم (16): يبين تطورات هياكل الصحة العمومية .

الانجازات المادية	الفترة 2004-1999	الفترة 2005-2009	الفترة 1999-2009
المستشفيات	13	26	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر : بيان السياسة العامة للحكومة ، أكتوبر 2010 ، ص 5 .

<sup>1</sup> - كريم بودخدخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009" مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص180.



## الفصل الثالث: آثار السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر فترة (2000-2019)

ت- التربية الوطنية : لا يخفى علي احد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في تصميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي والتكوين المهني، وهي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2019)، وهو ما يفسره التطور الملحوظ في مجموع الأغلفة المالية، حيث انتقلت من 225.5 مليار دج سنة (2000) إلى 403.3 مليار دج سنة 2005 ثم قفرت مع بداية (2010) إلى 1100 مليار دج<sup>1</sup>، أي ما يعادل 16 مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة، وتمثل فيما يلي :

الجدول رقم(16): يبين تطور الأدوات المادية لقطاع التربية. الوحدة: مليار دج

البيان	السنة	2004-1999	2009-2005	التطور %
المدارس الابتدائية		4592	1800	39.19
الاكماليات		1700	1013	59.58
الثانويات		666	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي		498	358	71.88
المطاعم والنظام النصف الداخلي		3242	2508	77.35

المصدر : بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2010 ص 3 .

ث- التعليم العالي، ومن الانجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة في انجاز الإصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب.

يكفي كذلك أن تذكر بتعميم نظام ل م د في الجامعات الجزائرية والانتهاء من النظام الكلاسيكي، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي والزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأساتذة الدعم بنظام التعويضات الذي سيدخل حيز التنفيذ ميع غاية 2010.

ويضاف إلى هذه الانجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وبرمجة وإقامة عشر لجان قطاعية إلى ترقية تقييم البحث العلمي والتقني..

### المطلب الثالث: برنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2014):

يندرج هذا البرنامج من ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ويعتبر هذا البرنامج الذي سطره كل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية بتاريخ 24.05.2010 كبرنامج ثاني في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة مابين 2004-2009، فهذا البرنامج استهل أشغاله بالبرامج الاستثمارية

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 283

العمومية والتي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامج دعم الانتعاش والبرنامج التكميلي الذي تمت مباشرته سنة 2915 فانجاز البرامج الاستثمارية قد تطلب تخصيص مبلغ مالي قديد 21214 مليار دج أي ما يعادل حوالي (286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين اثنين هما<sup>1</sup>.

- استكمال المشاريع الكوري الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق ولها بمبلغ يعادل 131 مليار دولار

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من (40%) من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف (أطواره الابتدائي والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسن ظروف السكن والتزويد بالماء والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتداداً للانتعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة في إطار البرنامج الحماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

الوحدة : (مليار دج)

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة الكهربائية والغاز	350
المجموع	8857

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول أكتوبر 2017 ص 48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث أن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة (2010-2014):

<sup>1</sup> - بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد ، في 24 مايو 2010.

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية ، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل سير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتر وكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم و في المرافق العمومية .

#### المطلب الرابع : برنامج الخماسي (2015-2019)

للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 600.5 مليار دج ، و ديون خارجية منعدمة تقريبا 21 مليار دج وتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي:

**1- تطوير الاقتصاد الوطني :** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات ، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد و توسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

**2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتأمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية في هذا المجال يهدف إلى :

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، 315 .

- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.
  - تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
  - تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.
  - العمل على إشراك المجتمع المدني في تسير الشؤون المحلية وتحسيد مسار اللامركزية في التسيير .
- وتهدف محاور برنامج التنمية 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي :
- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
  - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
  - استحداث مناصب شغل.
  - استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
  - إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة
  - تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
  - ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة؛
  - تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص المحلي أم أجنبي.
  - عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.<sup>1</sup>
- من أجل تحسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي:<sup>2</sup>
- أ- **عصنة المنظومة المصرفية والمالية:** في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تحسيدها تتمثل فيما يلي:
- تكيف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
  - الاستمرار في تحديث منظومة الدفع.
  - تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك.
  - تحسين حكامه البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسييرها.
  - تفعيل سوق القرض.

<sup>1</sup> - مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، عدد خاص، أبريل 2018، ص15.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص16.

- ب- **توسيع وعصرنة القطاع الصناعي:** ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:
- ترقية الإنتاج الوطني و حمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
  - دعم نشاطات ترمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها.
  - تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.
  - إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكليفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.
- ج- **تطوير النشاطات الفلاحية:** لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبولة في هذا القطاع فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
  - الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة.
  - مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.
- د- **تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها:** من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:
- توسيع شبكة الطرق والطرق السيار من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛ تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
  - تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب
  - مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛
  - إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني و بناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية ، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 ، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) ، وقد تم تحميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكنسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

- نموذج النمو الاقتصادي الجديد اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016-2019).

على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفق 2030 ، يبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته ثلاث أهداف رئيسية لسنة 2019:

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير ؛  
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛ - تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية. وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة (2020-2030):

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5% ، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 3.2 مرة.

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 3.5 % عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030؛

- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛  
- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل النمو الاستهلاك الداخلي للطاقة ( من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030 ) وذلك بإعطاء سعر عادل للاستهلاك الطاقة و اقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره؛  
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

و- التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019):

- **نظام الاستثمار:** يتعين من أجل تحقيق التحول الهيكلي ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا السياق يتم محاكاة مستوى من النمو يخص الإنتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى، و على هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص و العام على وجه السواء، وهذا من أجل تحرير الاستثمار الخاص، واعتماد سياسة تشجيع تحويل و نقل التكنولوجيا و تكثيف العلاقة بين الجامعة و المؤسسات.

- **الملاءة الخارجية:** يشير النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (صناعة، فلاحية و خدمات) و ينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات ولاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020، إذ يعتبر محررو الوثيقة أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريتين الأخيرتين، ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقطة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي.

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ستة نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيل لجنة ممارسة الأعمال من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس نظام فعلي للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال، كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضاً إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مروراً بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية في نفس السياق يوصي معدوا الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامجاً صناعياً وتكنولوجياً التطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المرجع سبق ذكره ، ص18.

### خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يلاحظ أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايين الدولارات ، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية ، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل حل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

أما السياسة الإيرادية غيرت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60% من الإيرادات الإجمالية، غير أن الجباية العادية عرفت نوع من التحسين من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العالمية مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة.

فان التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهريّة تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازي الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

حيث طبقت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية بغية هيئة الأرضية اللازمة لتفعيل النشاط الاقتصادي والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة، والتي كان لها الأثر الإيجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2001-2014 مع إهمال الاعتبارات البيئية، غير أن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المبالغ المنفقة وذلك لغياب جهاز إنتاجي مرن والتبعية لقطاع المحروقات وضعف القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة، أما عن برنامج الخماسي الجديد 2015-2019 فهو يهدف لبناء اقتصاد وطن متنوع والذي لا يمكن تقييمه لاعتباره مخطط قيد التنفيذ، لكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، رغم كل هذه التدابير و الإقتراحات التي برجحت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015-2019 إلا أنه تم بحمد كل العمليات التي لم تنطلق و التي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التحميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول و الذي يعتبر الممول الوحيد للإقتصاد الوطني الجزائري.



الخاتمة

خاتمة:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدال فيه، غير أن النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشغلها و مدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و في مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان، هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه و من بينها السياسة المالية، لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول، أن نعرض مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة حيث أخذنا بعين الاعتبار الجزائر محل للدراسة، إذ أكدت الدراسة على الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية قمنا بدراسة مدى فعاليتها في تحقيق ذلك باعتبار أن التوازن الاقتصادي ضرورة موضوعية تسعى كل الدول إلى تحقيقه خاصة الدول التي تعاني من إختلالات هيكلية، فعلى هذه الدول تبني سياسات وبرامج الإصلاحات التي تملئها المؤسسات المالية الدولية من شأنها علاج الإختلالات التي تصيب الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيف التجارة الخارجية وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي.

إذن فالسياسة المالية تعد من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وإن كانت هذه السياسة من اقوي السياسات فإنها لا تفني بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها بمعزل عن السياسات الأخرى، لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

وعند تطرقنا للأدوات السياسية المالية والمتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحقيق التوازن الإقتصادي.

كما تطرقنا لتحليل آثار السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر فقد أسهمت هذه الأخيرة خلال الفترة 2000-2014 في تحقيق التوازن الاقتصادي نسبيا وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة ومعدلات نمو لا بأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة

مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة هذا وخاصة سنوات الأخيرة (الحالية) نتيجة انخفاض أسعار النفط..

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذا البحث فقد تم إثباتها من خلال الدراسة النظرية لموضوعنا:

" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر . "

### نتائج البحث:

#### أولاً: نتائج اختبار الفرضيات:

✓ فيما يتعلق بالفرضية الأولى: تماثل السياسة المالية في الدول النامية والدول المتقدمة فهي خاطئة، لكون السياسة المالية في الدول المتقدمة يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الإيرادات وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية، أما في الدول النامية لا يتم تغطية النفقات بالإيرادات وإنما يتم اللجوء بالتمويل بالعجز مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة المالية.

✓ فيما يتعلق بالفرضية الثانية: تتأثر السياسة المالية بجملة من العوامل منها تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية، بحيث تعرف السياسة المالية على أنها أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على تقلبات التي تتاب دورة الاقتصادية .

✓ فيما يتعلق بالفرضية الثالثة: على أن السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجمة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الاقتصاد، وقد توصلنا إلى أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الحوافز الضريبية وكذا ترشيد النفقات الاستثمارية بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموازي .

✓ فيما يتعلق بالفرضية الرابعة : لم تمكن السياسة المالية المطبقة في الجزائر تحقيق النمو الاقتصادي مقبول حيث لاحظنا أن التوازن الاقتصادي يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية في حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازي الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019 .

ثانيا: النتائج العامة.

النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي يحدث به تعصف بين الحين و الآخر.
- ✓ عند معالجة السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة الإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و ذلك بسبب اختلاف ظروف و خصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تملئها نتائج هذا التدخل من إيجابيات و سلبيات، دون حزم معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.
- ✓ اختلاف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن السياسة المالية في الدول النامية.
- ✓ ارتفاع إيرادات الجباية البترولية عن الجباية العادية في الفترة المدروسة.
- ✓ مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر من الفترة 2000-2014 أدى بعودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.
- ✓ تحسن الوضع الاجتماعي من خلال البرامج التنموية الثلاثة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2000 -2014.
- ✓ التأثير الإيجابي لكلا من مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج لدعم النمو على كل من قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات، وذلك راجع غلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا البرنامجين لقطاع البناء و الأشغال العمومية،فيما يخص إنشاء و تطوير البنية التحتية و الهياكل القاعدية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل ، الاتصالات ...إلخ.
- ✓ غياب الرشادة للنفقات العامة في الجزائر، حيث نجد في الغالب لأن عددا من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسة التقنية و سوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع.

- ✓ اتباع السياسة انكماشية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019، بسبب انخفاض أسعار النفط.
- ✓ تراجع النفقات العامة في الجزائر من الفترة 2015-2019، بسبب تراجع عائدات المحروقات .
- ✓ مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي و كذلك المخطط لدعم النمو كان لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة البرامج المخصصة، إذ أن الهدف من التوسع في الإنفاق هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي و ليس خلق جهاز إنتاجي جديد، لذا فرغم المبالغ الضخمة المسخرة للإنفاق الحكومي إلا أنها لم تدر العوائد و الفعالية المطلوبة منها.

### الاقتراحات:

- بناء على ما تطرقنا إليه في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:
- باعتبار أن الجزائر تعاني من قدم نظامها الميزاني الذي أصبح لا يستجيب للتطور الحاصل، رغم تعدد المناهج الحديثة الإعداد الميزانية العامة، لذلك أصبح من الضروري:
- ✓ إصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف والانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل.
  - ✓ تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الاتفاقية، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.
  - ✓ اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.
  - ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية و التوزيع العادل لموارد الاقتصاد على مختلف القطاعات الاقتصادية.

أفاق البحث:

رغم أننا حاولنا الإلمام بموضوع "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" حالة الجزائر إلا أننا ندرك جيد الحدود قدرتنا على الإلمام بجميع جوانبه، إضافة إلى ذلك فإن هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور أو النقص، لذلك يمكن أن يكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- ✓ السياسة المالية ودورها في التأثير على عوامل النمو الاقتصادي.
- ✓ السياسة الانفاقية ودورها في تهيئة المناخ الاستثماري.
- ✓ السياسة المالية ودورها في تهيئة مناخ الاستثمار في قطاع السياحة.
- ✓ فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

وأخيرا الحمد لله الذي أعاننا و قدرنا على إنجاز هذا العمل.

المراجع

1. الكتب:

- 1- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة ، عمان، 2000.
- 2- أحمد جامع ، علم المالية العامة الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970.
- 3- أحمد فريد و سهير محمد، السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 4- احمد مجذوب احمد علي ، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، هيئة الأعمال الفكرية ، السودان ، ط2، 2003.
- 5- باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998.
- 6- جيمس جوارتيز، ريجارد استروب- الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، 2 دار المريخ، الرياض، 1998.
- 7- حاكمي بوحفض ، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس ، مجلة شمال إفريقيا.
- 8- حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، دار الجامعية، الإسكندرية و بيروت ، 2002.
- 9- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية، 1999.
- 10- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية ، مكتبة النهضة العربية 1986.
- 11- خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، اعادة الطبعة السابعة، دائر ةائل للنشر ، عمان، 2005.
- 12- دانيال أرلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
- 13- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- 14- رفعت المحجوب، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ، 2001 .



- 15- ريشارد هينمنغ، وآلبان آوشهار، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو - مجلة التمويل والتنمية- مطابع الأهرام التجارية، مصر، ديسمبر 1990.
- 16- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- 17- زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ، بدون سنة النشر .
- 18- سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار للنشر والترجمة، الكويت، 1982.
- 19- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 20- سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان، الطبعة الأولى ، 2011 .
- 21- سمير محمود معتوق، النظرية و السياسات النقدية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ، 1989 .
- 22- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- 23- السيد حسن موفق، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة جامعة دمشق، 1986.
- 24- السيد عبد المولى، المالية العامة ، دارا لنهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 25- السيّد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996.
- 26- صالحى صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات ، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2006 .
- 27- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وآلة المطبوعات، الكويت، 1988.
- 28- ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
- 29- طارق لحاج،المالية العامة،دار الصفا للنشر والتوزيع،عمان، 1999 .
- 30- عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي،عمان،1997.
- 31- عبد المنعم عفر ، السياسات الاقتصادية الشرعية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،القاهرة،ط1، 1987 .

2- الرسائل والاطروحات:

- 73-الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة والتقرير الاقتصادي العربي ، بيروت 2006.
- 72- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة ، الجزائر ، نوفمبر 2008 ، ص 138
- 3- الدوريات، مقالات، الملتقيات:
- 32- عبد الرحمان تومي ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع والأفاق ، دار الخلدونية للنشر، والتوزيع بالجزائر 2011 .
- 33- عبد العزيز على السوداني ، أسس السياسة المالية ، الدار الجامعية ، طبع نشر وتوزيع ، مصر ، 1996 .
- 34- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دارالنهضة العربية، 1980.
- 35- عبد الكريم صادق بركان، خاص عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973.
- 36- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 .
- 37- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ( تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 38- عبد المنعم راضي، النقود و البنوك، مكتبة عين شمس ، القاهرة 1998.
- 39- عبدالله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1994.
- 40- عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 41- علي لظفي ، المالية العامة ، دراسة تحليلية، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1995.
- 42- علي لظفي، أصول المالية العامة ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1997.

- 43- علي لطفي، إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، 1996.
- 44- عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر.
- 45- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
- 46- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
- 47- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
- 48- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
- 49- فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
- 50- كريم بودخدخ "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009" مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009.
- 51- ماصي أسماء "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.
- 52- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1988.
- 53- مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر.
- 54- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 55- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 56- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 57- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982.
- 58- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، جزء 4، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.
- 59- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ النشر.

- 60- محمد زآي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977.
- 61- محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية . دون طبعة ، 2004 .
- 62- محمد عفر وأحمد فري، اقتصاد المالية الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الجامعة، الاسكندرية، 1999 .
- 63- محمد محمد النجار ، في اقتصاديات المالية العامة(الايادات)، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2000.
- 64- محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام المالية العامة و النظام المالي في الإسلام . دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ( 2000).
- 65- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام- دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.
- 66- مدوري عبد الرزاق ، عرض وتقييم أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، (أبحاث المؤتمر الدولي ) تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف ، الجزائر ، مارس 2013 .
- 67- مروان عطوان، الأسواق المالية والتغذية، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 68- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، 2005.
- 69- ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ، 1995.
- 70- نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، للتحليل الجمعي - جامعة الإسكندرية-، 2000.
- 71- هيثم الزغبي ، حسين أبو زيت ، اقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط 1 ، 2000 .

6-les livre:

- 73- Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionary of Busness and Economy ,(NewYork; Macmillan.
- 74- Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination.
- 75- K. Alec. Chrystal, simon P rice- controversies in macko, harvester wheatsheal- great.
- 76- Sinha. Dipendra, (2007, Dose the Wagner's law hold for Thailand personal Rape Archive No 2560 posted (MPRAN07 2007.
- 77- Sinha. Dipendra, (2007, Dose the Wagner's law hold for Thailand personal Rape Archive No 2560 posted (MPRAN07 2007.
- 78- Stalla Kara Gianni, cal (1999), Testing Wagner's Law For the European Union Economies, the Journal of Applied Business Research. V. 18 NA.